وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية
المجلس العلمي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Hassiba Benbouali University of Chlef
Faculty of Law and Political Science
V / D of post-graduation and research
Scientific and external relations
Scientific Council

الرقم: 583 /م.ع/2024

الشلف في : 05 ديسمبر 2024

مستخرج من محضر المجلس العلمي العادي للكلية

رقم: 01 بتاريخ: 06 نوفمبر 2024

المجلس العلمي **لكلية الحقوق والعلوم السياسية** المنعقد في **السادس** من شهر **نوفمبر** من عام **ألفين وأربعة وعشرون** على الساعة **التاسعة والنصف صباحا** بقاعة الاجتماعات للكلية، تحت رئاسة السيد (ة) **الدكتور:طرايش عبد الغني** بصفته (ها) رئيس (ة) المجلس العلمي للكلية.

وبعد الإطلاع على التقارير الإيجابية للجنة الخبراء المشكلة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
د. زهيرة عبوب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف
د. فاطمة الزهراء بوجلال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف
أ.د. فيروز بن شنوف	أستاذ	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت

صادق المجلس العلمي على **اعتماد** المطبوعة المقدمة من طرف الدكتورة: **بن ويراد أسماء** أستاذة محاضرة " أ "

بعنوان: **" محاضرات في منهجية البحث العلمي "** لطلبة السنة **الأولى ماستر حقوق، تخصص دولة ومؤسسات.**

رئيس المجلس العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
*رئيس المجلس العلمي
طرايش عبد الغني

Scanné avec CamScanner

جامعة حسيبة بن بوعلي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

محاضرات في مقياس

منهجية البحث العلمي

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص: دولة و مؤسسات

من إعداد الدكتورة:بن ويراد أسماء

السنة الجامعية:2024/2023

مقدمة :

إن البحوث والدراسات في عصرنا الحالي تحمل من الأهمية ما لا يمكن الاختلاف حولها، ذلك في ظل المنافسة الحادمة والتطور والسرعة التي تعزو هذا العصر،ممّا يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة للظواهر الاجتماعية والاقتصادية بأقل التكاليف مع مراعاة الدقة والموضوعية العلمية أثناء إنجاز البحوث العلمية.

ويتطلب الحصول على بحوث مضبوطة ودقيقة ذات مردود فعال وسريع الاستناد على التحليل العلمي وجمع المعلومات والبيانات اللازمة وفق الأساليب العلمية الملائمة، وهنا تأتي مهمة المنهجية العلمية السليمة في وضع ضوابط وإجراءات علمية تساعد الباحث في عملية البحث،وضرورة إرساء مجموعة من القواعد والمبادئ التي توجه تفكيره أثناء محاولته إلى الوصول لحلول للمشاكل البحثية .

أضحت المنهجية اليوم العلم الذي تشترك في دراسته كلُ التخصصات الجامعية، نظراً لما تحمله منْ أهمية في مجال البحث العلمي.غير أن كل تخصُّص جامعي يأخذ ما يناسبه من مبادئ علم المنهجية ، ونحن في ميدان العلوم القانونية نحاول دوما تكييف قواعدها مع خصوصية هذا الميدان.

حيث نجد أن منهجية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية تشتمل كلا من البحوث العلمية الأكاديمية الطويلة والبحوث القانونية العملية المصغرة،ولكل منهما قواعد ومبادئ وتقنيات وجب اتباعها لانجازه.

والتساؤل الذي يتبادر للأذهان هنا هو ما مفهوم منهجية البحث العلمي ؟ وما هي القواعد والمبادئ التي يقوم عليها هذا العلم ؟ وكيف يتم استخدام هذه المبادئ لإعداد بحوث علمية سليمة ؟وماهي التقنيات التي يجب اتباعها لانجاز البحوث العلمية القانونية بنوعيها الاكاديمية الطويلة والعملية المصغرة؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال ما يلي:

مبحث تمهيدي نتطرق فيه لمفاهيم عامة حول منهجية البحث العلمي **والفصل الأول** نتطرق فيه لمنهجية إعداد البحث العلمي وبعد ذلك نتطرق في **الفصل الثاني** لمنهجية البحوث القانونية الصغيرة (تقنيات حل مسائل قانونية مختلفة).

المبحث التمهيدي : مفاهيم عامة حول المنهجية.

إن وصول الباحث إلى معرفة علمية حقيقة أثناء بحثه في موضوع معين لا يتحقق إلا من خلال استعماله المنهج العلمي وإتباعه قواعد المنهجية العلمية ، وفيما يلي سوف نتطرق لمفهوم المنهج(المبحث الأول) ومفهوم المنهجية (المبحث الثاني).

المطلب الأول :مفهوم المنهج

يعرف المنهج **لغة** : يقصد به المسلك أو الطريق ،وقد بينه القرآن الكريم في سورة المائدة الآية (48) في قوله سبحانه و تعالى : "لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا"[1].

أما **إصطلاحا** : عرف المنهج تعريفات متنوعة عبر العصور و في العصر الإغريقي أستعمل أول مرة مصطلح المنهج باللغة اللاتينية (METHODE) وذلك راجع إلى أفلاطون الذي عرفه بأنه: "البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الإنسان مع واقعه " .أما أرسطو الذي هو تلميذ أفلاطون فقد اعتبر المنهج هو البحث نفسه [2] .

كما عرفه المسلمون في القرون الوسطى على رأسهم عبد الرحمان إبن خلدون بأنه: "عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة و التحليل".

وقد عرف المنهج تطورا كبيرا في العصر الحديث و أعتمد في جل الدراسات والبحوث التي قام بها فلاسفة هذا العصر و الذين عرفوه بأنه :"فن التنظيم الصحيح

---

[1] القرآن الكريم

[2] عبد الناصر جندلي ، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون ، الجزائر،2007، ص.12 .

لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين "[1] .

وما يمكن استخلاصه من خلال التعاريف التي كانت بشأن المنهج عبر العصور أنه عبارة عن تلك الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته و تحليله لظاهرة معينة و معالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول لمعرفة يقينية بخصوص موضوع الدراسة.

المطلب الثاني : مفهوم المنهجية.

قد يحدث خلط بين مفهوم المنهج و مفهم المنهجية فهل هما مرادفان لبعضهما البعض أم يختلفان عن بعضهما ؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب تحديد تعريف للمنهجية .

الفرع الأول : تعريف المنهجية.

إن المنهجية أو ما يقابلها باللغة الفرنسية"METHODOLOGIE" وهو مصطلح مركب من كلمتين "METHODE" وتعني المنهج ،وكلمة "LOGIE" وتعني علم وهذا ما يوضح أن المنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج (علم المناهج). وبالتالي فهي أشمل في مفهومها وأوسع من المنهج وما هذا الأخير سوى جزء لا يتجزأ من المنهجية .

وتحمل المنهجية معنيين واسع و آخر ضيق :

المفهوم الواسع للمنهجية : يشمل هذا المفهوم الجانب الشكلي للمنهجية المتعلق بالمرحلة الأخيرة لإعداد البحث العلمي بالنسبة للجانب للجانب الإجرائي فيتعلق بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في عملية جمع المعلومات .**أما المفهوم الضيق للمنهجية** : فيشمل الجانب الموضوعي المتعلق بطريقة التفكير و إتباع مختلف المناهج الموضوعة من قبل العلماء [2].

---

[1] عبد الناصر جندلي،المرجع السابق، ص.14.

[2] رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2006، ص.3.

وتعرف المنهجية أيضا بأنها : "تعليم الإنسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية و قدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتائج معينة بأقل جهد و أقصر طريقة ممكنة "[1].

الفرع الثاني : المنهجية فن أم علم.

إن تصنيف المنهجية باعتبارها فن و ملكة إنسانية ومهارة ومقدرة على الابتكار والإبداع والخلق تعتمد على عوامل ومتغيرات لدى الأشخاص كدرجة الذكاء وقوة الصبر. وكما ورد فيما سبق تم تعريف المنهج من طرف فلاسفة العصر الحديث بأنه "فن تنظيم صحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة .....الخ"[2].وباعتبار المنهج جزء لا يتجزأ من المنهجية فإنها تستمد الجانب الفني منه ، كما أن الفن في المنهجية يتجلى من خلال تصميم خطة البحث التي يتصورها الباحث عند دراسته لموضوع بحثه بعد إطلاعه على المعلومات و البيانات المتعلقة ببحثه .

ولإضفاء صفة العلمية على شيء ما لابد من توافر شروط تتمثل في إتباع منهج علمي معين و تحديد الموضوع تحديدا دقيقا، وباعتبار المنهجية علما للمناهج فإنها تتوافر على هذه الشروط حيث تحمل في طياته المنهج أما الظواهر المطبقة عليه تعتبر بمثابة الموضوع فالمنهج الإحصائي مثلا يقوم بتطبيق موضوع الانتخابات و غيره من المواضيع الكمية .ولذا تعتبر المنهجية فن وعلم في آن واحد.

---

[1] علي مراح، منهجية التفكير القانوني– نظريا وعلميا–،ط.3،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص.4.

[2] عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق ، ص.19.

الفصل الأول : منهجية اعداد البحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي الأساس الذي تقوم عليه نهضة الأمم والوسيلة التي تعتمدها للتطور في شتى المجالات وقد أصبحت الدول تتنافس لإنفراد بأحدث البحوث العلمية فمن يملك المعلومة في عصرنا الحالي يملك القوة و الهيمنة.

يتطلب اعداد بحث علمي مثمر ومتجدد نتائجه دقيقة،أن يتم وفق منهجية علمية صحيحة لذا سوف نتطرق بداية للإطار المفاهيمي للبحث العلمي(المبحث الأول)،ثم مناهج البحث العلمي(المبحث الثاني)،ومراحل اعداد البحث العلمي(المبحث الثالث)،و أخيرا تقنيات تحرير البحث العلمي في شكله النهائي(المبحث الرابع) .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبحث العلمي.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البحث العلمي(المطلب الأول)،أنواعه(المطلب الثاني) وأدواته(المطلب الثالث).

المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي.

يتطلب الالمام بمفهوم البحث العلمي التطرق بداية بتعريفه(الفرع الأول)، وأهدافه(الفرع الثاني) وخصائص(الفرع الثالث).

الفرع الأول:تعريف البحث العلمي.

البحث لغة معناه أن تسأل و تستخبر عن شيء معين وهو أيضا يعني التقصي لحقيقة من الحقائق .والعلم لغة هو إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين و المعرفة[1]. أما تعريف البحث العلمي إصطلاحا فقد ورد بشأنه تعريفات متعددة نذكر منها:

عرف البحث العلمي بأنه :"التقصي المنظم في إتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها"[2].وأعتبر أيضا

[1] رشيد شميشم المرجع السابق ، ص.38.

[2] المرجع نفسه،ص.38.

بأنه :"عملية الاستعلام والاستقصاء المنظم و الدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة و تحليلها و تفسيرها من أجل إيجاد حلول لها يكون هذا بإتباع أساليب و مناهج علمية"[1]

أما البحث القانوني فقد عرف بأنه ذلك البحث الذي يعالج إشكالية قانونية تحتاج إلى تدخل القانون من أجل حلها ،وذلك من خلال البحث عن القواعد القانونية في التشريعات أو السوابق القضائية ، وتطبيقها على الإشكالية القانونية .وعرف أيضا بأنه إستقصاء لمسألة قانونية من نواح ثلاثة :

1-**المشرع** : حيث يلاحظ الباحث مدى دقة المشرع في تنظيم المسألة موضوع البحث وإيجاد الثغرات القانونية التي تركها المشرع و مطالبته بتنظيمها وسد النقص فيها.

2-**الفقه** : حيث يقوم الباحث بعرض الفقهاء في الموضوع سواءا اتفقت هذه الآراء في التشريع أم إختلفت .والإيتاء بالآراء الفقهية حول النقائص القانونية في موضوع معين والحلول المقترحة على المشرع .

3-**القضاء** :يلاحظ الباحث الأحكام القضائية ومدى مطابقتها للصوص القانونية و إلى أي مدى توسع القاضي في تفسير هذه النصوص ومدى عودته لمبادئ العدالة في حالة وجود فراغ قانوني.[2]

الفرع الثاني : أهداف البحث العلمي.

للبحث العلمي أهمية كبيرة في تطوير المجتمع و إزدهاره ولهه عددة أهداف نذكر منه :

---

[1] عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص.33.

[2] عبد القادر الشيخليي ، قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير و الدكتوراه و نظم ترقية القضاة وتدرج المحامين)، ط2 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص.27.

1- الوصول إلى حقائق الأشياء و الظواهر بالاعتماد على مصادر المعلومات و البيانات الأولية و الثانوية .

2- معرفة سير العلاقات التي تربط بين مختلف الظواهر محل البحث .

3- زيادة المعرفة و تطويرها ،الأمر الذي يضمن استمرار التقدم العلمي .

4- تطوير اساليب العمل و إنتاجيته في الحالات التطبيقية .

الفرع الثالث : خصائص البحث العلمي.

يتميز البحث العلمي بجملة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي :

أولا:البحث العلمي بحث منظم مضبوط :أي أنه نشاط عقلي منظم ودقيق ومخطط له وفق منهجية علمية صحيحة ،فهو ليس وليد الصدفة أو عملا ارتجاليا .

ثانيا:البحث العلمي بحث حركي و تجديدي :لأنه ينطوي دائما على إضافات و تجديد في المعرفة التي تمتاز بالتراكمية .فالبحث العلمي حتى لو لم يأت بالجديد للمعرفة فيكفي أن يجمع المعارف ويفسرها بشكل أوضح .

ثالثا:البحث العلمي بحث تفسيري :لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر بواسطة مجموعات من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات .

رابعا:البحث العلمي بحث نظري وتجريبي :لأنه يستخدم التنظير لإقامة الفرضيات التي تخضع للتجريب و الاختبار .

خامسا:البحث العلمي بحث عام و معمم :لأن المعلومات و المعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا كانت البحوث معممة و في متناول كل إنسان[1].

[1] عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص.22.

المطلب الثاني : أنواع البحث العلمي

تم تقسيم البحث العلمي إلى أنواع مختلفة إما حسب الاستعمال(الفرع الاول) أو حسب أسلوب التفكير(الفرع الثاني) أو حسب النشاط المتبع فيه(الفرع الثالث).

الفرع الأول : أنواع البحث العلمي حسب الاستعمال

يقسم البحث العلمي حسب استعماله إلى مايلي:

أولا:المقال.

هو بحث قصير يكون في مجلات علمية أو جرائد يومية تعرض في الغالب معلومات علمية في مجال معرفي معين ،بالنسبة للمقالات الموجودة في الجرائد في مختلف أنواعها لا يلتزم أصحابها بأصول و أساسيات كتابة البحوث العلمية .أما المقالات التي تتناول مواضيع علمية أكاديمية كون كاتبها أكاديمي متخصص يفرض فيها الالتزام بجميع أساسيات كتابة البحوث العلمية،وتكون في هيئة بحث قصير لا يتعدى 25 صفحة.ويستعمل المقال العلمي غالبا بغرض الترقية بالنسبة للأساتذة الباحثين إما بالترقية لمصاف الأستاذية أو الحصول على شهادة التأهيل الجامعي .

ثانيا:مذكرة التخرج .

يطلب مشروع البحث كأحد متطلبات التخرج بدرجة ليسانس أو ماستر.وهو من البحوث القصيرة،إلا أنه أكثر تعمقاً من المقال، يتطلب من الباحث مقدرة كبيرة على التحليل والمقارنة والنقد،بالتعاون مع الأستاذ المشرف على مذكرته الذي يكون بمثابة الموجه للطالب الباحث والمقوم له.

ثالثا:رسالة الماجستير.

هي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة وعن مذكرة التخرج ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية و الهدف الأول من هذه الرسالة أن يحصل الباحث على تجارب في

البحث المعمق للتحضير لأطروحة الدكتوراه .تناقش رسالة الماجستير بصفة علنية أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين .

رابعا:أطروحة الدكتوراه.

هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة يتحصل الباحث عند إتمامها ومناقشتها على درجة الدكتوراه ،لهذا تعتبر بحثا أصيلا يفوق عدد صفحاتها 250 صفحة ،يهدف الباحث من خلالها إلى إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم و المعرفة .تناقش بصفة علنية أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في موضوع البحث .

الفرع الثاني : أنواع البحث العلمي حسب أنواع التفكير.

أولا:التفكير الاستقرائي.

يقوم البحث الاستقرائي هو أداء معرفي عقلي ينتقل فيه التفكير من ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية علي قاعدة عامة تصدق على جميع الخالات المشابهة[1]، وبالتالي تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها.

ثانيا:التفكير الاستنباطي.

يطلق عليه أيضا "طريق القياس"،وينتقل الباحث في هذا الأسلوب بصورة منطقية من المبادئ و النتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية

إلى الجزئيات و الاستنتاجات الفردية[2].

الفرع الثالث:أنواع البحث العلمي حسب أنواع النشاط.

تقسم البحوث أيضاً حسب نوع النشاط المستعمل فيها وبمعنى آخر حسب كيفية معالجة موضوع البحث.

---

[1] أحمد حمزة إبراهيم فودة، التفكيروأنواعه،بحث تربوي،وزارة التربية و التعليم،المملكة العربية السعودية،2015،ص.12.

[2] عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق،ص.30.

أولا:البحث التنقيبي الإكتشافي.

هو البحث الذي يتمحور حول حقيقة جزئية يسخر الباحث كل جهده لاكتشافها بواسطة إجراء بعض الاختبارات العلمية التجريبيةُ .ومن الأمثلة عن هذا النوع من البحوث تلك البحوث التنقيبية التي يقوم بها المؤرخ لمعرفة السيرة الذاتية لشخصية معينة .

ثانيا:البحث التفسيري النقدي.

يختصُ هذا النوع من البحوث العلمية بالكشف عن الأسباب التي أدت إلى تشكيل فكرة معينة أو موضوع معين والنظر الى هذه الفكرة وهذا الموضوع نظرة نقدية للوصول إلى حقيق علمية عن ذات الموضوع .ومن الأمثلة عن هذا النوع من البحوث نذكر مناقشة رأي مفكر معين حول قضية معينةُ مع الإتيان بالحجج والبراهين حول مدى صحة أو خطأ رأيه .

ولكي يصنف البحث العلمي على أنه بحث تفسيري نقدي وجب توافر ثلاثة شروط[1] هي:

– أن تدور المناقشة حول أفكار أو نظريات موجودة ومصاغة مسبقا.

– أن ينطلق الباحث من مشكلة حقيقية ويصل إلى نتيجة تكون بترجيح أحد الحلول لتلك المشكلة.

– يجب أن يكون ترجيح أحد الحلول مبني على أسباب معقولة ومنطقية .

ثالثا:البحث العلمي الإستطلاعي.

ويسمى بالدارسة الكشفية الصياغية ، وهو بحث لاستطلاع المشكلة أو الظاهرة القانونية غير واضحة المعالم ومحاولة التوصل إلى أسبابها المحتملة ،ويمكن على أساسها إجراء بحث آخر يهدف إلى إستنتاج نهائي لعلاج المشكلة ، فالدراسة

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق،ص.42.

الاستطلاعية تفيد الباحث في زيادة معرفته لموضوع بحثه أو معرفة الظاهرة التي يريد التقرب منها، وذلك حتى يتسنى له دراستها بشكل أعمق[1].

رابعا:البحث الوصفي التشخيصي.

هو ذلك البحث الذي يهدف إلى معالجة المشكلة ويصف بشكل كامل المتغيرات التي لها علاقة بها ، عن طريق تجميع كمية كافية من البيانات والمعلومات حول تلك المشكلة[2].

خامسا:البحث الكامل.

هو بحث طويل و شامل يهدف إلى حل المشكلات حلاً كاملاً و شاملاً ،ويستخدم فيه أسلوب التعمق و التعميمْ في حل التساؤلات العلمية ،ويجب أن يتوافر على عدة عناصر ليكون كاملاً وهي: المشكلة المطلوب حلها ،الدليل الذي يتضمن الحقائق المثبتة،التحليل العميق للأدلة والحلول المتحصل عليها للإجابة عن مشكلة البحث .

المطلب الثالث : أدوات البحث العلمي.

هي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها الباحث لحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام وإنجاز بحث حول موضوع محددا ومشكلة معينة.

وإذا كانت أدوات البحث العلمي متنوعة فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة محل البحث العلمي والدراسة العلمية هي التي تحدد نوعية أدوات البحث العلمي التي يجب استخدامها من طرف الباحث لإنجاز بحثه.

وأدوات البحث العلمي كثيرة ومختلفة سنتطرق لأكثرها استعمالا في البحوث القانونية فيما يلي:

---

[1]يوسف تمار،الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية،المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام،المجلد 6،العدد1،جامعة عمار ثليجي،لغواط ،جوان 2023،ص.17.

[2]حلمي محمد فودة وعبد الرحمان صالح ، المرجع السابق ،ص.146.

الفرع الأول : العينات.

بما أنه من الصعب على الباحث أن يتصل بعدد كبير من المعنيين بدراسته لكي يطرح عليهم الأسئلة و يحصل على الأجوبة، فإنه لا مفر من الالتجاء إلى أسلوب أخذ العيّنات التي تمثل المجتمع الأصلي للدراسة ،حتّى يستطيع أخذ صورة مصغّرة عن التفكير العام ليصل إلى نتائج يستطيع تعميمهاَ فيما بعد.

أولا: مراحل اختيار العينات.

تتمثل فيما يلي :

- تحديد المجتمع الأصلي للدراسة حيثُ يجب أن يمتلك هذا الأخير الخصائص والمواصفات التي يريدها الباحث في دراسته .
- إعداد قائمة بأفراد المجموعات المحددة .
- اختيار عينة تمثل المجتمع الأصلي .
- تحديد حجم العينة .

ثانيا:أسباب اللجوء إلى استخدام العينة .

يمكن إجمالها فيما يلي :

- عدم إمكانية دراسة كل عناصر المجتمع الأصلي[1].
- عدم إمكانية حصر كل عناصر المجتمع الحصري .على سبيل المثال من الصعب إن لم نقل من المستحيل حصر المدمنين لأنهم لا يكشفون عن أنفسهم ،صعوبة حصر النساء المعنفات في مجتمع معين خاصة المجتمع العربي لأنهم لا يقدمون شكاوى ضد معنفيهم .
- ارتفاع التكلفة والوقت والجهد في حالة دراسة كل المجتمع .

[1]خليفي رزقي،شيقارة هجيرة،منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية،مجلة معارف،المجلد 12،العدد 23،جامعة البويرة،ديسمبر 2017،ص281.

- التجانس التام في خصائص متجتمع الدراسة الأصلي[1].

ثالثا:أنواع العينات.

هي عديدة ومختلفة نذكر منها أهم خمسة أنواع :

1- **العينة العشوائية** : تستعمل عادةً في عملية القرعة و تستعمل في حالة ما يكون المجتمع الأصلي كبيراً جداً ، و تسحب بطريقة عشوائيةٌ [2].
2- **العينة الطبقية** : يدرس فيها الباحث فئة معينة من مجموع فئات مقترحة للدراسة مثلاً: ذكور و إناث ، مددن وأرياف .....الخ .
3- **العينة المنظمة** : تتعلق بانتظام الفترات فيما بين الوحدات المختارة .
4- **العينة العرضية** : هي العينة التي لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً حقيقياً ، فهي تأتي عن طريق الصدفة[3].

رابعا:مزايا وعيوب العينة.

تتميز دراسة العينة بأنها:

1- تمثل المجتمع الأصلي، أي أفراد مجتمع البحث، أو جميع مفردات الظاهرة.

2- إن دراسة جميع مفردات الظاهرة أمر يتطلب وقتا وجهدا وتكاليف مادية، قد لا تمكن الباحث من إجراء بحثه، والعينة تغنيه عن ذلك.

3- تحقق العينة أهداف الباحث، إذا تمت وفق شروط مضبوطة.

4- تضعف إمكانية ضبط الرقابة والدقة، مع زيادة حجم البيانات والجهد المطلوب لجمعها، واستخدام العينة يجد من ذلك[4].

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.45.

[2] خليفي رزقي،شيقارة هجيرة،المرجع السابق،ص.283.

[3] عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق ، ص.39.

[4] رجاء وحيد الدويدري،البحث العلمي،اساسياته النظرية وممارساته العملية، ط1،دار الفكر المعاصر، بيروت،لبنان،دار الفكر،دمشق،2000،ص315.

5- إذا كان المجتمع المدروس متجانسا، فإنه يمكن تعميم النتائج على جميع أفراد هذا المجتمع.

أما عيوب العينة فهي:

1- عدم إمكانية العينة حصر كامل عناصر مجتمع الدراسة الأصلي إذا كان متباينا.

2- يتطلب اختيار العينة في المجتمع الأصلي المتباين زيادة في حجم العينة لتشمل أفراد جميع الفئات.

3- النتائج الدقيقة تتطلب عينة كبيرة الحجم، بهدف تعميم النتائج على المجتمع الأصلي الكبير.

4- قد لا يكون أسلوب البحث مناسبا للاختيار.

5- قد لا تتوافر الدقة اللازمة في الاختيار، وفي هذه الحالة لا تمثل العينة المجتمع الأصلي كما يجب[1].

الفرع الثاني :الاستبيان.

هو مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين ، يتم وضعها في استمارة ترسل لأشخاص معينين عن طريق وسائل الاتصال المتاحة أو تسلم باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها .

أولا: شروط الاستبيان.

يجب أن تراعى في الاستبيان شروط شكلية و أخرى موضوعية تتمثل فيمايلي :

1- الشروط الشكلية :

- يجب تقديم الإستبانة في شكل مطبوعة واضحة.
- يجب تقسيم الإستبانة لأجزاء تتمثل في : **مقدمة** تعرف بالباحث وأهمية البحث وضمان سرية المعلومات والإرشادات حول طريقة التعبئة ،**المتن** ويتضمن الأسئلة الموجهة للمجيب.

2- الشروط الموضوعية :

[1] رجاء وحيد الدويدري،المرجع السابق،ص.316.

- يجب صياغة الأسئلة بشكل واضح و دقيق.
- يفضل تجنب استخدام الجمل المنفية حيث أن استخدام النفي قد يؤدي إلى استجابة غير سليمة.
- يستحسن تجنب استخدام كلمات فنية اصطلاحية غير مألوفة لأفراد الدراسة لأن استعمال مثل هذه الكلمات قد لا يؤدي إلى فهم الجمل و المطلوب منها[1].
- التعريف بالمصطلحات الغامضة والصعبة.
- الصياغة القصيرة للأسئلة .
- التدرج في طرح الأسئلة من السهلة إلى الصعبة و من العامة إلى الخاصة .

ثانيا: مزايا وعيوب الاستبيان.

من أهم **مزايا** الاستبيان أنه:

– يمكن الباحث من الحصول على كم هائل من المعلومات في فترة قصيرة من الزمن وبأقل تكلفة سواء في الجهد المبذول أو المال المنفق.

–يستفاد منه إذا كان أفراد البحث موجودين في أماكن متفرقة ما يصعب من لقائهم شخصيا، فيستطيع الباحث في هذه الحالة أن يرسل إليهم الاستمارة بطريق البريد الالكتروني،فيحصل على البيانات المطلوبة بأقل جهد وفي أقصر وقت[2].

–كما أنها أحسن وسيلة في التقليل من التحيز سواء من طرف الباحث أو المجيب.

–أن طبيعة الاستبيان توفر له ظروف التقنين أكثر مما يتوفر لوسائل أخرى بسبب التقنين في ألألفاظ وترتيب الأسئلة وتسجيل الاجابات مما يزيد من قيمة الاستبيان.

---

[1] بحري صابر،خرموش منى، الاستبيان كأحد أدوات جمع البيانات بين دواعيا لاستخدام و معيقات التطبيق في الدراسات الاجتماعية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ،العدد 4 ،جامعة زيان عاشور،الجلفة،جانفي 2018،ص.346.

[2] المرجع نفسه،ص.348.

–يوفر الاستبيان وقتا كافيا للمستجيب للتفكير في إجابته مما يقلل الضغط عليه ويدفعه إلى التدقيق في معلوماته.

– يعطي المشارك فرصة كافية للتفكير دون ضغوط نفسية عليه كما هو الحال في المقابلة[1].

وللاستبيان **عيوب** تكمن في أنه:

– موجه للفئة المثقفة في المجتمع ويهمش الفئة الأمية ،لذا فهو لا يتناسب مع المجتمعات التي يتفشى فيها الجهل والأمية .

–عدم تمكين الباحثين من ملاحظة ردود أفعال المبحوثين عند الإجابة عن أسئلة الاستبيان، حيث عادة ما ترسل عبر وسائل التواصل المتاحة.

–التأخر في إعادة الاستبيان إلى الباحث يقلل من تمثيل العينة لمجتمع الدراسة وينتج عن ذلك عدم صلاحية النتائج للتعميم.

–يتأثر المشارك في الاستبيان بطريقة وضع الأسئلة،ويكتشف هدف الباحث فيميل إلى الاجابة التي ترضي الباحث .

–عدم جدية المشاركين في إلاجابة أو اللجوء إلى إلاجابة العشوائية.

– قد يفسر المبحوث بعض الأسئلة تفسيرا خاطئا فتأتي اجابته غير دقيقة[2].

الفرع الثالث : المقابلة.

هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو مجموع من الأشخاص بهدف الوصول إلى حقيقة معينة يسعى الباحث للتعرف عليها.

---

[1] أحمد الحمزة و البار أمين،" الاستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته"،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 21 ،العدد 03،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،جويلية 2023 ، ص. 312.

[2] المرجع نفسه،ص.313.

وتتمثل المقابلة في لقاء الباحث لأفراد عينة الدراسة و توجيه عدد من الأسئلة لهم ،وإدارة النقاش ليتمكن من الحصول على المعلومات التي يرغب بها .ولابد من حصول الباحث على موافقة كافة أفراد العينة قبل الشروع في المقابلة .

وتحقق المقابلة نفس الهدف الذي يحققه الاستبيان وهو الحصول على أجوبة عن الأسئلة المطروحة ،غير أنها تمتاز بالمرونة ،حيث يستطيع الباحث تغيير صياغة السؤال والتحاور مع المبحوث إلى غاية الوصول إلى إجابة .وتزداد أهميتها في المجتمعات الأمية التي لا يمكن للاستبيان الوصول لها .

بالرغم من ان المقابلة تظهر في البداية أنها عمل بسيط وسهل،إلا أن القيام بمقابلة ناجحة أمر اكثر تعقيدا فهو مرهون فهم المجيب لما طلب منه،وشدة الدافعية عنده للإجابة على الاسئلة المطروحة عليه[1].

أولا:أهمية المقابلة.

تقدم المقابلة معلومات دقيقة للباحث، حيث تمكنه من أخذ فكرة عن أحاسيس ومشاعر المبحوث، الامر الذي تنفرد به المقابلة عن غيرها من ادوات البحث العلمي. كما أنها توفر لأفراد عينة الدراسة إمكانية التعبير عن آرائهم بحرية وباستفاضة، لذا يُنظر إليها باعتبارها منبعًا للمعلومات بجانب كونها أداة تعبيرية ونوعية توفر ديناميكية التفاعل.

وتعتبر المقابلة أداة أساسية في مختلف الأبحاث والدراسات في المجالات المختلفة،وتُعد بمثابة اجراء منهجي يحقق التفاعل الايجابي بين الباحث والمبحوث،كما

[1] ريال فايزة،أدوات جمع البيانات في البحث العلمي–بين المزايا والعيوب–، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية،المجلد 8،العدد4،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،الجزائر،2020 ص.133.

أنها تتيح للمبحوث الاجابة علي التساؤلات للتعبير عن أفكاره وآرائه بكل حرية،هذا وتعتبر المقابلة مصدرا كبيرا للمعلومات والبيانات وأداة للتعبير والتفاعل الديناميكي.[1]

ثانيا:خصائص المقابلة.

تتميز المقابلة بخصائص معينة خصائصها نذكر منها:

1-المقابلة محددة وهادفة تقدم معلومات دقيقة حول الظاهرة محل البحث.

2-تتميز المقابلة بأنها محادثة موجهة بين طرفين وهما الباحث والمبحوثين.

3-تقوم علي أسس علمية مضبوطة للإجابة علي بعض التساؤلات.

4-تتميز بالتفاعل الشخصي بين القائم بالمقابلة وأفراد العينة للحصول علي المعلومات[2].

ثالثا:أسس المقابلة العلمية.

تقوم المقابلة على اسس علمية مضبوطة نذكرها فيما يلي:

1-أن يعد الباحث مخططا مفصلا للمقابلة يحدد فيه الهدف منها، ويركز على النقاط التي يجب الكشف عنها وأسبابها ، وأن يتحلى بالموضوعية عند القيام بذلك.

2-وجوب تدريب الأشخاص المكلفين بإجراء المقابلة، والتأكد من كفاءتهم.

3-تحديد زمان ومكان المقابلة،وإعطاء المبحوث فكرة عن البحث، ويفضل أن تجري في مكان هادئ بعيد عن مكان العمل.

4- تكوين علاقة بين الباحث والمبحوث، بحيث يكون الأول لطيفا مع الثاني صريحا متزنا، دون أي إسفاف أو تعال[3].

5-أن يسعى الباحث إلى الحصول على ثقة وتعاون المبحوث.

---

[1] ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته. بيت الأفكار الدولية، جامعة البلقاء التطبيقية،بيت الافكار الدولية،الأردن،2001،ص.106.

[2] المرجع نفسه، ص.107.

[3] رجاء وحيد الدويدري،المرجع السابق،ص.334.

6- يجب أن تتم المقابلة في جو مريح للمبحوث وأن يمهد له بحديث ودي قصير.
7- يجب أن يحسن الباحث طرح الأسئلة بطريقة واضحة و بسيطة ، وأن يحسن الاستماع إلى محدثه، وأن يسمح للمبحوث بالكلام بحرية،مع استيعاب انفعالات المبحوث وردود أفعاله .
8-أن يقوم الباحث بتسجيل البيانات في بطاقة أو استمارة مقننة، وقد يستخدم وسيلة من وسائل التسجيل الآلي ويفضل تسجيل الملاحظات أثناء المقابلة.
9- أن يكون الباحث موجها ومديرا لمجريات المقابلة.

رابعا:أنواع المقابلات في البحث العلمي.

تتخذ المقابلات عدة أشكال نذكر فيما يلي أهمها:

1-المقابلات المنظمة:

تعرف بأنها أحد أكثر أدوات البحث العلمي صرامة، وهذا نظرًا إلى أنها توفر حيز محدود جدًا يكاد ينعدم من تحفيز أفراد عينة الدراسة على توفير نتائج أعلى لتخضع للتحليل، كما يشار إلى هذا النوع من المقابلات بالمقابلات الموحدة حيث أنها تخضع لتوحيد الحوار وتطرح فيها أسئلة موحدة.وتقوم على المنهج الكمي على نحو عالٍ، ويقوم الباحث بتحديد أسئلتها مسبقا وقف البيانات المراد الوصول إليها، وتستخدم في كثير من الأحيان في البحوث ذات الطابع المسحي.[1]

2-المقابلات شبه المنظمة:

على عكس المقابلات المنظمة، فإن المقابلات شبه المنظمة تعمل على توفير مساحة أكبر من الحرية لتحفيز أفراد عينة الدراسة على تقديم المعلومات والبيانات

[1] رحيم يونس كرو العزاوي ، مقدمة في منهج البحث العلمي،ط1،دار دجلة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن،ص.185.

المختلفة للباحث، وبدرجة أعلى من العمق في الآراء، فهي توفر درجة من المرونة للباحث ليتمكن من توجيه وإدارة المحادثة ليحصل على المعلومات المرجوة.

كما أن التزام الباحث بأسس و مبادئ المقابلات العلمية،لا يمنعه من التفكير بطريقة مبتكرة ومبدعة ،وعلى الباحث عند القيام بهذه المقابلات أن يقوم بعمل تحقيقات إضافية لضمان صحة المعلومات التي حصل عليها من قبل أفراد عينة الدراسة.

3-المقابلات غير المنظمة:

وتدعى أيضا بالمقابلات المتعمقة، وغالبًا ما يتم وصفها بأنها محادثات يتم إجرائها بهدف محدد، يتمثل في حصر المعلومات المتوافرة حول الظاهرة محل البحث العلمي، و تكون أسئلتها قليلة جدًا نظرًا لكونها تميل لأن تكون محادثات عادية إلا أنها تحظى بموضوع أساسي لتناقشه.ويستهدف هذا النوع من المقابلات في الأساس تكوين ثقة بين الباحث وأفراد عينة الدراسة، الأمر الذي من شأنه المساعدة في درجة الصدق التي تتمتع بها البيانات التي يحصلها الباحث، و يلتزم الباحث فيها بمجموعة من الاسس و المبادئ ليتمكن من التواصل مع المبحوثين بطرق أخلاقية، و يتحصل على كبر قدر ممكن من البيانات و المعلومات حول الظاهرة محل البحث[1].

خامسا:طرق اجراء المقابلة.

تتخذ المقابلة العلمية ثلاث طرق لاجراءها تتمثل في:

1-**المقابلة الشخصية:**وهي الأكثر شيوعًا بين المقابلات البحثية، ويتقابل فيها كل من الباحث وأفراد عينة الدراسة وجهًا لوجه.

2-**المقابلة الهاتفية:**يتم اللجوء إليها في حال حدوث ظروف حالة دون تطبيق اللقاء الشخصي وجهًا لوجه بين الباحث وأفراد عينة البحث.

[1] كمال دشلي،منهجية البحث العلمي،منشورات جامعة حماة،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،العراق،2016، ص93.

3-**المقابلات من خلال المحادثات الإلكترونية أو برامج التواصل عن بُعد و مكالمات الفيديو الآنية** في ظل التطورات التكنولوجية الواسعة التي يشهدها العالم، لاقى هذا النوع من المقابلات ترحيبًا واسعًا، وهذا لكونه يوفر للباحث إمكانية لقاء ومحاورة أفراد عينة دراسته على الرغم من المسافات بينهم .

سادسا: مزايا وعيوب المقابلة.

للمقابلة العلمية مزايا وعيوب تظهر عند استعمالها في البحث العلمي نذكر منها مايلي:

1 -مميزات المقابلة:

ان مزايا المقابلة العلمية متعددة و مختلفة نذكر منها:

-تسمح بتحقيق المرونة العالية أثناء طرح الأسئلة لأنها تتيح للباحث بصياغة الأسئلة وترتيبها وتوضيح المفاهيم الغامضة.

-الحصول على مؤشرات غير لفظية،مما يساعد على تعزيز الاجابة،سواء بنغمة الصوت أو ملامح الوجه أو حركة اليدين و الرأس وغيرها من لغة الجسد[1].

-تستعمل في المجتمعات التي تكون فيها درجة الأمية مرتفعة ، فالمقابلة لا تتطلب من المبحوثين أن يكونوا مثقفين حتى يجيبوا على الأسئلة حيث أن القائم بالمقابلة هو الذي يقوم بقراءة الأسئلة[2].

-تمنحك فرصة للتحكم في وضع المقابلة وفقاً للترتيب الذي يرغب فيه الباحث وتدوين الزمان والمكان والأسئلة.

-توجه الأسئلة في المقابلة بالترتيب والتسلسل الذي يريده الباحث، فلا يطلع المبحوث على جميع الأسئلة قبل الإجابة عليها كما قد يحدث في الاستبيان.

---

[1] ريال فايزة،المرجع السابق،ص.135.

[2] كمال دشلي،المرجع السابق،ص96.

-تمكن المقابلة الباحث من الحصول علي معلومات اضافية حول المبحوث والسمات الشخصية لتساعدك في تفسير النتائج.

-تتيح للباحث فرصة التعمق في فهم الظاهرة التي يدرسها وجمع معلومات دقيقة حولها،من خلال ملاحظة سلوك المبحوث ، و الكشف عن التناقضات في الإجابة ومراجعة المبحوث في تفسير أسباب التناقض[1].

2-عيوب المقابلة:

يمكن أن نوجز هذه العيوب فيما يلي:

-تكلفتها العالية بالمقارنة مع غيرها من ادوات البحث العلمي.

-يمكن أن تترك مجالاً كبيراً للتأثير الشخصي والتحيز باستخدام الاشارات اللفظية من الباحث.

-احتمالية تزييف المعلومات المقدمة من خلال تقديم اجابات كاذبة من طرف المجيب.

-تحتاج المقابلة الي عدد كبير من جامعي البيانات الذين تتطلب تدريبهم بعناية ووقت طويل.

-كثيراً ما يمتنع المبحوثين عن الاجابة علي الاسئلة الشخصية خوفاً من إصابتهم بالضرر[2].

[1] ربحي مصطفى عليان،المرجع السابق،ص.109.

[2] كمال دشلي،المرجع السابق،ص96-97.

الفرع الرابع:الملاحظة

تعتبر الملاحظة من أقدم أدوات البحث العلمي و أكثرها استعمالا في جمع المعلومات وخاصة إذا كان موضوع الدراسة مرتبط بسلوك إنساني معين أو ظاهرة اجتماعية محددة.

ويمكن تعريف الملاحظة بأنها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة،وتسجيل المعلومات والبيانات التي تم ملاحظتها،وذلك بالاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة ، بهدف تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات.

ويقصد بها أيضا توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر،رغبة في الكشف عن صفاتها و خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر[1].

أولا:أهمية الملاحظة في البحث العلمي

تحوز الملاحظة أهمية كبيرة في اعداد البحوث العلمية وسنتطرق لذلك فيما يلي:

1- تساعد الباحث في القيام بعملتي الاستقراء والاستنباط.

2- تمكن الباحث في معرفة ردود الأفعال المختلفة للأفراد والتغييرات الواردة على الظواهر المختلفة.

3- تسهل على الباحث متابعة التغيرات السلوكية للأفراد ورصدها سواء كانت إيجابية أوسلبية.

4- تساعد الباحث في دراسة ديناميكية الأفراد والجماعات والمجتمعات المختلفة، وذلك من خلال جمع العديد من البيانات المتعلقة بعادات وتقاليد بعض الجماعات ذات المعتقدات المختلفة.

ثانيا:إجراءات الملاحظة.

يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]نائل حافظ العوالمة ، أساليب البحث لعلمي،مكتبة احمد ياسين،الاردن،2002، ص.130.

1-يجب على الباحث تحديد الهدف من الملاحظة و مجالها.

2-اعداد بطاقة الملاحظة ليسجل عليها الباحث المعلومات التي يتم جمعها.

3-يجب على الباحث تسجيل ما يتم ملاحظته مباشرة لتفادي نسيان بعض البيانات وتجنب تشتت المعلومات[1].

4-تحديد المكان والزمان المناسبين.

5-التأكد من صدق الملاحظة من خلال إعادتها لأكثر من مرة.

ثالثا:المواصفات الواجب توافرها في الملاحظ.

1- إن يحصل الملاحظ على معلومات مسبقة على الظاهرة التي سيقوم بملاحظتها.

2-يجب أن يكن الملاحظ مدربا على القيام بالملاحظة العلمية.

3- يجب التدريب على أدوات وأجهزة القياس و الإحاطة بها قبل استخدامها[2].

4-أن يكون محايدا غير متحيز لضمان صحة المعلومات المتحصل عليها من الملاحظة.

5-يجب أن يكون متمكنا يعرف ماذا يلاحظ وفي أي وقت يلاحظ.

6-يجب أن يحسن اختيار الادوات المناسبة للملاحظة[3].

رابعا:أنواع الملاحظة في البحث العلمي.

تصنف الملاحظة في البحوث العلمية تبعًا للعديد من المحددات، وسنوضح أبرزها فيما يلي:

1-أنواع الملاحظة وفقا للإعداد المسبق:

أ- الملاحظة البسيطة:

هي الملاحظة التي يتم من خلالها ملاحظة الظواهر في ظروفها الطبيعية دون اخضاعها للضبط العلمي ودون استخدام أي أداة من أدوات القياس للتأكد من دقتها، كما يستخدم أسلوب الملاحظة البسيطة في الدراسات الاستطلاعية الاستكشافية لجمع البيانات الأولية لمجموعة معينة من الأفراد المعنيين بالبحث والدراسة.

---

[1] ريال فايزة،المرجع السابق،ص.132.

[2] عبيدات محمد،محمد ابو نصار وعقلة مبيضين،منهجية البحث العلمي،ط1،دار الوائل،عمان،1996، ص.66.

[3] ربحي مصطفى عليان،المرجع السابق،ص.115.

ب- الملاحظة المنظمة:

تختلف الملاحظة المنظمة عن الملاحظة البسيطة كونها تخضع للضبط العلمي المُسبق، كما يتم الاستعانة بهذا الأسلوب في العديد من الإجراءات التي يقوم بها البحث حتى يتثنى له الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات والدقة العلمية، وتستخدم الملاحظة المنظمة إما في مواقف علمية أوطبيعية بالنسبة للأفراد المعنيين بالدراسة والبحث، كما تتميز الملاحظة المنظمة بالدقة والعمق والتركيز كما يكثُر استخدامها في الدراسات الوصفية أو التجريبية على عكس أسلوب الملاحظة البسيطة فلا يستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية فقط، ومن أهم الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنظمة: -مذكرات تفصيلية وهي عبارة عن مذكرة يسجل الباحث فيها مشاهدته في لحظتها،الصور الفوتوغرافية،استمارة البحث.

2-أنواع الملاحظة حسب دور الباحث.

تنقسم أنواع الملاحظة حسب الباحث فيها إلى نوعين وهما كالآتي:

أ- الملاحظة بالمشاركة:

وفيها يتقمَّص المُلاحظُ أو الباحث العلمي دور أحد الأشخاص الذين هم تحت الملاحظة، حيث إذا أراد الباحث أن يتعرف على الموقف محل الملاحظة عن قرب، بإمكانه أن يشارك في الأنشطة في الموقف المراد بحثه. الامر الذي يمكنه من ملاحظة الخبرات من وجهة نظر المشاركين،ومن الصعوبات التي يوجهها الملاحظون المشاركون صعوبة تدوين الملاحظات و يضطرون لتدوينها عند الانتهاء من المشاركة. مثال: عند دراسة سلوك السجناء عن طريق الملاحظة، فإن على الباحث أن يرتدي زي سجين مثلهم ويجلس في زنزانة معهم.[1]

ب- الملاحظة بدون المشاركة:

وفيها يكتفي الباحث العلمي فقط بملاحظة العينة، وتسجيل الملاحظات، وعدم المشاركة في النشاطات التي يقومون بها. فلا يختلط الملاحظ بالمبحوثين الذين هم قيد الفحص والدراسة، ويقوم بإجراء ملاحظته ويسجلها دون أن تشعر الجماعة المبحوثة بأنهم

[1] كمال دشلي،المرجع السابق،ص.90.

تحت الفحص والمراقبة،مثال ذلك:دخول الباحث فصل دراسة وملاحظة سلوك الطلاب في مادة معينة ويقوم بالجلوس خلف الصف ويقوم بتدوين ملاحظاته.

خامسا:مميزات وعيوب الملاحظة:

للملاحظة باعتبارها أداة للبحث العمي مميزات و عيوب نذكرها في مايلي:

1-مميزات الملاحظة العلمية

-إن المعلومات المتحصل عليها من خلال الملاحظة أعمق وأكثر شمولية وتفصيلاً.وتتسم كذلك بالدقة العالية، ذلك أن الإجابات التحصل عليها تكون أقرب إلى الصحة وأكثر دقة من المعلومات المتحصل عليها في أدوات البحث العلمي الاخرى.

- تساعد على معرفة وتسجيل النشاط أو السلوك أثناء حدوثه وفي نفس الوقت الذي وقع فيه[1].

- تعتبر أفضل طريقة مباشرة لدراسة أنواع مختلفة من الظواهر التي لا يمكن دراستها إلا من خلال هذه الوسيلة.

- تحتاج الملاحظة عدد أقل من العينات إذا تمت مقارنتها بغيرها من الوسائل والأدوات الأخرى.

- تتميز المعلومات المتحصل عليها من الملاحظة بمصداقية العالية وأكثر واقعية.

- على الرغم من أنها تحتاج الى تدريب الا انها تعتبر اكثر ادوات البحث العلمي سهولة في الاستخدام.

-توفر قدرة تنبؤية عالية نسبيا، وذلك للتشابه النسبي لظروف السلوك الملاحظ مع السلوك المتوقع[2].

2-عيوب الملاحظة العلمية

- ترتفع فيها نسبة التحيز و تدخل العوامل الذاتية.

- صعوبة التنبؤ بحدوث السلوك المطلوب ملاحظته.

---

[1] ريال فايزة،المرجع السابق،ص.130.

[2]كمال دشلي،المرجع السابق،ص.92.

– امكانية تقديم معلومات خاطئة متى علم افراد عينة الملاحظة بأنهم مراقبون فيتعمدون تقديم معلومات كاذبة.

– من الممكن أن تخدع الحواس الباحث عن رؤية ومراقبة الأشياء كما تم حدوثها فعلاً[1].

–قد يتعرض الباحث للخطر في بعض الحالات مثل حالة ملاحظة مجتمع يتفشى فيه الاجرام أو ملاحظة عينة من مدمني المخدرات.

– يمكن ان تتعرض الملاحظة لعوامل معيقة كحالة الطقس مثلا.

– قد تستغرق وقتا وجهدا و تكلفة مرتفعة،خاصة اذا تطلب الامر ملاحظة الظاهرة لمدة زمنية طويلة و في ظروف صعب.

المبحث الثاني: مناهج البحث العلمي

تعد المناهج العلمية أساس البحث العلمي الذي يستلزم على الباحث أن يكون على دراية بها،لكي تسهل له العملية البحثية بترتيب وتنسيق أفكاره ومعلوماته وتحليلها وفق إطار علمي بتناسب مع طبيعة دراسته. ولمناهج البحث العلمي أنواع كثيرة ومتعددة،لا يمكن حصرها غير أننا سوف نتطرق لأكثرها استخداما في مجال العلوم القانونية،المنهج الاستدلالي(المطلب الأول)، والمنهج التاريخي(المطلب الثاني)،المنهج الوصفي(المطلب الثالث)،المنهج التحليلي(المطلب الرابع)،المنهج المقارن(المطلب الخامس).

المطلب الأول:المنهج الاستدلالي

يعتبر المنهج الاستدلالي من بين مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية التي اعتمد عليها الباحثين في بحوثهم العلمية بهدف الوصول إلى الحقائق والأهداف المرجوة منها، و من خلال ما يلي سنحاول التطرق الى تعريف المنهج الاستدلالي(الفرع الاول) وتحديد مبادئ الاستدلال(الفرع الثاني) وأدواته(الفرع الثالث) ودوره في العلوم القانونية(الفرع الرابع) و تقييم دوره في الدراسات القانونية.

الفرع الاول:تعريف المنهج الاستدلالي

[1] عبيدات محمد،محمد ابو نصار و عقلة مبيضين،المرجع السابق،ص69.

يتطلب تعريف المنهج الاستدلالي التطرق بداية لتحديد معنى الاستدلال ثم توضيح معنى النظام الاستدلالي.

أولا: الاستدلال

يعرف الاستدلال بأنه :"البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب".[1] كما يعرف بأنه:"عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة".

إن الميدان الأصلي للاستدلال هو علم الرياضيات، غير أن تطبيقاته لا تقتصر على هذا العلم فحسب، بل تشمل سائر العلوم الأخرى، فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية، فهو يستدل اعتمادا على ما لديه من نصوص.

ثانيا:النظام الاستدلالي

يقوم هذا النظام على المبادئ والنظريات و يشتمل على آلية التسلسل فالعملية الاستدلالية تبدأ من القضايا و المبادئ الاولية إلى قضايا ومبادئ مستنتجة منها منطقيا وهذه الأخيرة تكون مقدمات لنظريات ومبادئ أخرى.

الفرع الثاني:مبادئ الاستدلال

تتمثل مبادئ الاستدلال فيما يلي:

أولًا: البديهيات

[1]تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية،ط2،برتي للنشر،الجزائر،2019،ص90.

تعرف البديهية بأنها: "قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها ،فهي صادقة بلا برهان"[1].وهي تمتاز بثلاثة خصائص أنها تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.وأولية منطقية أي أنها غير مستنبطة من غيرها من القضايا.هي قاعدة صورية عامة، لأنها تقبل من كافة العقول على حد سواء.

ثانيًا: المسلمات

ويطلق عليها **المصادرات** وهي قضايا يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، فهي غير بينة ولا واضحة للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها المتمثلة في امكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون وقوع تناقض ،وتظهر صحتها من خلال نتائجها المتعددة والصحيحة وغير المتناقضة،ومنه يتبين أن المسلمات هي قضايا أقل يقينية من البديهيات[2].

ثالثًا: التعريفات

التعريف يعتبر تعبيرًا عن ماهية المعرف عنه وحده وكله،أي تعريفا جامعًا لكافة الصفات الخاصة بالمفهوم. وهو قضية جزئية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، وهو على خلاف البديهيات والمسلمات لا يعتبر قضية عامة ومشتركة، فهو يخص الشيء وحده دون غيره[3].

الفرع الثالث:أدوات الاستدلال

للاستدلال كمنهج في البحث العلمي مجموعة من الأدوات الأساسية أهمها مايلي:

أولا:القياس

---

[1]ناصر هاشم محمد،النقد الداخلي للعلو الرياضية عند علماء العرب،مجلة متون،المجلد 05،العدد04،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2022/09،ص.157.

[2]محمد محمد قاسم،المدخل إلى مناهج البحث القانوني،ط.1،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،مصر،1999 ،ص.86.

[3]ناصر هاشم محمد،المرجع السابق،ص.164.

وهو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل، وتكون النتائج موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية،عكس البرهان الرياضي الذي ينطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، والنتائج المتوصل إليها من خلاله لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة[1].

ويستخدم القياس في المنهج الاستدلالي باعتباره اداة تساعد في عملية إثبات الفرضيات أو نفيها وبالتالي تساعد على الاستنتاج.

ثانيا:التجريب العقلي

من خلال هذه الأداة يقوم الباحث بإجراء مناقشة لكافة الفرضيات والتجارب والتحقيقات داخل عقله، حيث يستخدم الباحث عقله لمناقشة جميع الأوضاع أو الفروض العقلية،وذلك للعمل على استنتاج مجموعة من النتائج.وهو يختلف عن المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والفرضية والتجارب الخارجية المادية، بينما في التجريب العقلي التجارب تكون داخل العقل فقط.

ثالثا:التركيب

يعتبر التركيب عملية عقلية عكسية ،تبدأ من قضية صحيحة ومعلومة الصحة ألى استخراج مجموعة من النتائج، وكذلك التعرف على مدى صحة هذه النتائج[2].

الفرع الرابع:دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية

---

[1]تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الاسلامي، برتي للنشر والتوزيع،الجزائر ،2015ص.95.

[2]أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفه القانون مدخل تمهيدي لطلبه السنة الاولى ليسانس حقوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005،ص27.

يعتبر المنهج الاستدلالي من أهم المناهج التي نعتمد عليها في دراسة وتفسير الظواهر وبصفة خاصة الظواهر العقلية وعلى هذا الاساس له دور فعال في الدراسات القانونية .

طبق المنهج الاستدلالي باعتباره منهجا عقليا منطقيا منذ القدم في مجال تحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية والقانونية وذلك من اجل التوصل لدراسة ثابتة واستخلاص قوانين وقواعد السببية لمختلف المجالات المذكورة،وفي البحث عن القواعد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدول والقانون والسلطة ومبدأ تقسيم العمل والأمة،وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد وظواهر الديكتاتورية والديمقراطية والثورة والسلم.

وبالنسبة للمجال القانوني فمازال رجال القانون يستخدمون المنهج الاستدلالي في تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والأحكام القانونية العامة،لاسيما في حالات السلطة المقيدة والاختصاص الدستوري. كما أن المشرع يستعين بالمنهج الاستدلالي عند إصدار التشريعات و رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على منطلقات وفلسفات والإيديولوجية السائدة في الدولة،وتلتزم بمضمونها عند صياغة القوانين وإصدارها، كما يستعين المشرع بهذا المنهج من خلال الاعتماد على قواعد قانونية كمقدمات كبرى ليصل الى قواعد قانونية أخرى كمقدمات صغرى عن طريق القياس[1].

وفي هذا الصدد أعد "تاريلو" مالا يقل عن 13 صيغة للاستدلال القانوني المستعمل في معرفة إرادة المشرع وقصده وهذه الصيغ[2] هي:

-**استعمال دالة القياس:** هي صيغ تستعمل لتفسير القاعدة القانونية وتطبيق أحكامها على قضايا مشابهة لها من حيث المعطيات.

[1] دربال سهام،توظيف المنهج الاستدلالي وخصوصيته في الدراسات القانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد 15،العدد 04،كلية الحقوق،جامعة الشهيد زيان عاشور،الجلفة،2022،ص.494.

[2] المرجع نفسه،ص.494.

-**استعمال الدالة المضادة:** تستعمل هذه الصيغة لتفسير القاعدة أو السابقة القانونية وشرح عدم تطابقها على نقيضها.

-**الاستدلال التكاملي:** تستعمل هذه الصيغة للدالة على شمولية النظام القانوني وعدم وجود ثغرات فيه.

-**الاستدلال المنسجم:** تستعمل هذه الصيغة للتعبير عن انسجام النظام القانوني وخلوه من القواعد المتضاربة.وهناك أيضا الاستدلال النفسي، التاريخي،المعقول، الاقتصادي،النموذجي، النظامي، الطبيعي و الاستدلال السابق.

وللمنهج الاستدلالي دور مهم في العمل القضائي حيث يساعد القاضي في الاسترشاد على حل للنزاع المطروح أمامه و الذي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي تبدأ من تكييف وقائع النزاع إلى غاية إصدار الحكم[1].

الفرع الخامس:تقييم دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية

بالرغم من الدور العلمي و الحيوي الذي أداه المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية و الإدارية خاصة في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية و العقلية على الدراسات العلمية.غير أنه و مع ظهور مناهج علمية أخرى تمتاز بالواقعية والموضوعية في تحليلها للظواهر الطبيعية والاجتماعية والسياسية والقانونية دراسة حية وواقعية، الأمر الذي اظهر جليا عجز وقصور في مثل هذه الظواهر، اضافة الى أن مبادئ المنهج الاستدلالي الثلاثة ترجع في نهاية الأمر إلى أصل مبدأ واحد وهو المصادرات و بالتالي اصبح هذا المنهج ثابتا ناقصا وعاجزا أمام الظواهر الحية والمتحركة و سريعة التغير وشديدة التعقيد،فأصبح المنهج الاستدلالي يستعان به نسبيا واستثنائيا في المجال القانوني.

[1] دربال سهام،المرجع السابق،ص.495.

المطلب الثاني :المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي معتمد له أسسه وخطوات،ظهر في أوربا في بداية القرن الثامن عشر ،وهو جزء من علم الطرائق أو علم المنهجية" الميتودولوجيا" وهذا العلم بدوره فرع من المنطق، الذي يدرس طرائق مختلف أنواع المعارف، ولا سيما منها طرائق العلوم، ويطلق عليه أيضا اسم منطق العلوم.[1]

وقد جرت عدة مناقشات فقهية قبل اعتماد هذا المنهج كمنهج علمي مستقل، والتي دارت حول اعتباره منهجا "علميا" او لا، غير أن تميز هذا المنهج بخصائص ومعايير علمية متعددة ، كالدقة والموضوعية والأمانة الفكرية والقياس الكمي والادراك والعلاقات وغيرها من المعايير مما يمكن تطبيقه في منهج التاريخي ما يجعل منه منهجا علميا النتائج المتوصل اليها من خلاله علمية.و سنتطرق فيا يلي إلى: تعريف المنهج التاريخي(الفرع الاول)،الخطوات الاساسية للمنهج التاريخي (الفرع الثاني)،دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية الادارية(الفرع الثالث)،تقييم دور المنهج التاريخي في مجل العلوم القانونية والإدارية (الفرع الرابع).

الفرع الاول:تعريف المنهج التاريخي

عرف المنهج التاريخي بأنه: "وضع الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي القريب أوالبعيد موضوع الفحص والتقصي العلمي،قصد فهمها وتفسيرها والوقوف على أسبابها وآثارها على حياة المجتمع والأفراد،أوالتأكد منها،أو نفيها أو تعديلها واعادة بنائها"[2].وتعرف الدكتورة ليلى الصباغ المنهج التاريخي بأنه:"مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي،والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي،بكل دقائقه

[1] فطيمة الزهراء حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية،المجلد 12،العدد،04 ،مجلة آفاق علمية،2020 ،ص.219.

[2] المرجع نفسه،ص.220.

وزواياه،وكما كان عليه في زمانه ،ومكانه و بجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور،والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها و نهج اكتسابها"[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن المنهج التاريخي هو ذلك المنهج هو طريقة علمية يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة والحقيقة ، من خلال ادراسة و تحليل الظاهرة محل الدراسة في اطارها الزماني والمكاني ، متبعا خطوات علمبة معينة ومستندا على مصادر تاريخية، تمكنه من الوصول الى النتائج المرجوة من دراسته.فمن خلال هذا المنهج يتمكن الباحث من دراسة الماضي و فهمه والاستعانة به لتفسير الاحداث الحاضرة والتخطيط للمستقبل.

باعتبار المنهج التاريخي منهجا علميا فانه يتميز بالخصائص نذكر منها:

- يستند الباحث في هذا المنهج على المصادر الاولية والثانوية و بالأخص الوثائق والسجلات والمستندات التاريخية ومايرتبط بها من اثار ومعالم وشهود موثوق بهم
- يعتمد هذا المنهج على فرضية تاكيد العلاقات السببية بين الماضي والحاضر واتجاهات الظواهر والاحداث بالمستقبل .

يقوم هذا المنهج على دراسة وتحليل الوثائق والسجلات والمستندات ونقدها وتفسيرها بغرض فهم الماضي والاستفادة منه في محاولة فهم الاحداث الجارية وتوقع اتجاهاتها في المستقبل .

- يعتمد هذا المنهج على العديد المصادر الاولية بشكل اكبر كالسجلات والوثائق التاريخية وتقارير ومذكرات شهود العيان والبقايا الجيولوجيه والبقايا الأثرية .

الفرع الثاني:الخطوات الاساسية للمنهج التاريخي

يقوم الباحث عند اعتماده على المنهج التاريخي بخطوات ضرورية سيتم التطرق لها فيما يلي:

[1]ليلى الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، ط8 ، مطبعة ابن حيان، دمشق،سوريا،1998/1999،.ص03.

أولا: اختيار موضوع البحث وتحديده : اول خطوة يبدأ بها الباحث هي اختيار موضوع بحثه و تحديده تحديدا دقيقا متبعا في ذلك معايير اختيار موضوع البحوث العلمية بصفة عامة[1] ،مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية البحث التاريخي و تعلقه بالمكان و الزمان الذي حصلت فيه الظاهرة،و الاشخاص و الاحداث التي تتناولها.

ثانيا: جمع البيانات والمعلومات اللازمة : يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها الاولية والثانوية ،وبالاخص المصادر الأولية نظرا لخصوصية المنهج التاريخي.

أ- **المصادر الاولية :** وتشمل الوثائق الرسمية والانظمة والقوانين التي كانت سائدة الحقبة الزمنية التي حصلت فيها الظاهرة موضوع البحث ، اضافة الى الاثار والشواهد التاريخية التي تعتبر مصدر مهم في البحث العلمي، وسجلات لأحداث ووقائع ماضية مكتوبة كانت أم شفهية أومصورة. [2]

ب-المصادر الثانوية : وهي معلومات و بيانات غير مباشرة وتشمل كتب شارحة ومفسرة لمصادر أولية، كما تعتبر المذكرات والسير الذاتية وشهود العيان من المصادر الثانوية المهمة للبحث لما تحتويه من معلومات لشخصيات هامة تركت بصمتها في الفترة الزمنية التي عاصرة الظاهرة محل البحث.

ثالثا: نقد مصادر المعلومات والبيانات : على الباحث بعد قيامه بجمع المادة العلمية،أن يقوم بتقييمها ونقدها والتأكد من مدى صحتها و ذلك من خلال عمليتي النقد الداخلي والخارجي.

1-النقد الداخلي(الباطني): يقوم الباحث بالتأكد من مصداقية مضمون المصدر أوالوثيقة ومدى سلامتها،و الوقوف على المتناقضات التي تضمنتها.وهو نوعان:

أ-**النقد الإيجابي:** معناه فهم المتن على مرحلتين، أولهما تحديد المعنى الحرفي اللغوي للنص، بشرح كل كلمة مبهمة وردت في النص شرحا لغويا، وبعده تحديد المعنى الحقيقي

---

[1] ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص7.

[2] فطيمة الزهراء حوتية،المرجع السابق،ص.221.

أوالاجمالي، ومن خلال هذا النقد يتمكن الباحث من معرفة متن النص أو الوثيقة لغويا واصطلاحا، ويستطيع بذلك بلوغ المعنى الحقيقي لنص الوثيقة .

ب- النقد السلبي: وهو درجة معمقة في التحقيق والهدف منها هو إلاملام اليقيني بالأفكار الواردة في النص، ويبحث فيه كفاءة الكاتب والشاهد على نقل الأحداث بكفاءة، ونقد الصدق في احتواء الشهادة على الكذب من عدمه، ثم نقد الدقة التي يبحث بها عن مدى وقوع الكاتب في أخطاء[1].

2-النقد الخارجي(السطحي): يتعلق بموثوقية المصدر او الوثيقة أو الأثر،الذي اخذت منه المعلومات والبيانات وأصالته و نسبته إلى زمن معين أو ثقافة معينة أو شخص معين،ويتم ذلك من خلال تحري صحة الوثيقة أو زيفها بالاستعانة بالعلوم المساعدة كعلم الخطوط،تحليل مادة الورق والحبر ودراسة المصطلحات....،اضافة الى اثبات تاريخ الاصل ومعرفة البعد الزماني لوقوع الاحداث،ومعرفة مكان الجغرافي لوجود الوثيقة للوصول الى الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية[2].

رابعا:عملية التركيب والتفسير: بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب والتنظيم وكذلك التفسير حيث يقوم بتكوين محصلة واضحة الحقائق و البيانات التي جمعها.ثم ينظمها و تصنيفها إلى حقائق جزئية استنادا إلى التسلسل التاريخي للأحداث.ومحاولة من ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق ، ويؤدي ذلك إلى اسقاط حوادث لم ترد في الوثائق أو استنتاج حوادث لم يتم ذكرها في الوثائق ولكنها وقعت. ثم يقوم بعملية ربط العلاقات بين الحقائق التاريخية ربطا حتميا وسببيا من خلال القيام بعملية التعليل التاريخي[3].

---

[1] منصورية قدور ، النقد التاريخي وأهميته في إبرازالحقيقة التاريخية ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،المجلد 7،العدد 1،جامعة غيليزان،2021،ص.530.

[2] المرجع نفسه،ص.529.

[3] فطيمة الزهراء حوتية،المرجع السابق،ص.222.

خامسا: استخلاص النتائج و كتابة تقرير البحث : بعد انتهاء الباحث من الخطوات السابق ذكرها ينتقل لاخر مرحلة في بحثه و هي مرحلة استخلاص النتائج و كتابة تقرير بحثه ،الذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل اليها .

الفرع الثالث: دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية الادارية.

يعتبر المنهج التاريخي المنهج العلمي الذي يطلع بدور حيوي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية والقانونية فهو الوحيد الذي يقود الباحث الى معرفة الاصول والنظم والفلسفات والمبادئ والقواعد القانونية الماضية التي يستمد منها النظم والقواعد القانونية والتنظيمية الحاضرة وذلك بطريقة علمية صحيحة من خلال جمع كافة الوثائق التاريخية المتعلقة بالاحداث والوقائع القانونية وتحليلها ونقدها وتفسيرها وتركيبها تاريخيا لفهم حاضر الفلسفات والنظم و القواعد القانونية النافذة وسارية المفعول ،والعمل على تطويرها لجعلها أكثر ملائمة وانسجاما مع الواقع المعاصر .

فبواسطة المنهج التاريخي نتمكن من معرفة الحقائق العلمية و التاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون عبر العصور بطريقة علمية صحيحة . ومعرفة الحقائق العلمية التاريخية المتعلقة بالنظم والنظريات القانونية الماضية مثل:النظام القانوني والاداري الافريقي والروماني والاسلامي .... الخ، ونستعين بالمنهج التاريخي عند دراسة تطور وحركة التشريع وذلك بالرجوع الى الحضارات القديمة كالحضارة البابلية التي عرفت بـ" قانون حامورابي " والحضارة الرومانية التي عرفت بـ" الألواح الإثني عشر لجوستنيان "[1].

الفرع الرابع : تقييم دور المنهج التاريخي في مجل العلوم القانونية والادارية .

للمنهج التاريخي دور مهم في اكتشاف الحقائق التاريخية القانونية والإدارية وإثباتها متبعا قواعد علمية وموضوعية دقيقة من خلال التأكد من أصالة الوثائق القانونية التاريخية وإثبات هويتها و تقييمها واستخراج الحقائق العلمية حول المادة القانونية التاريخية محل الدراسة . وتتجلى اهميته في البحوث العلمية القانونية لان معظم الأفكار

[1] عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2002 ،ص.282.

والنظريات القانونية تعود أصولها إلى أعماق التاريخ وإلى حضارات قديمة وعريقة لذا يعتبر استعمال المنهج التاريخي في الميدان القانوني حتمية علمية لا مفر منها .

المطلب الثالث : المنهج الوصفي .

يعتبر المنهج الوصفي من أهم مناهج البحث العلمي وأكثرها استعمالا في مجال العلوم القانونية والادارية ، ولذا على الباحث التمكن منه ومن اساليبه و تقنياته حتى يصبح وسيلة في يده لانجاز بحوثه العلمية والتميز فيها .

وسنتطرق فيمايلي إلى: مفهوم المنهج الوصفي(الفرع الأول)،خطوات المنهج الوصفي(الفرع الثاني)،مراحل البحث الوصفي(الفرع الثالث)،أساليب المنهج الوصفي(الفرع الرابع) وتطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية(الفرع الخامس).

الفرع الأول : مفهوم المنهج الوصفي .

عند القيام بدراسة أي ظاهرة من الظواهر العلمية فإن أول خطوة يقوم بها الباحث هي وصف تلك الظاهرة وجمع معلومات عنها وتمييز خصائصها وهو الامر الذي يتم من خلال اتباع المنهج الوصفي الذي يمكن الباحث من الوصول الى وصف دقيق ومعبر كمّاً وكيفاً للظاهرة محل الدراسة.

أولا : تعريف المنهج الوصفي .

يعرف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي للوصول الى أغراض محددة لوضعية أو ظاهرة ما ، أو هو طريقة لوصف وتصوير ظاهرة محل الدراسة كمّاً ، عن طريق جمع معلومات عن المشكلة محل البحث و تصنيفها وتحليلها و اخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

[1] جبيري ياسين،المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2017، ص.188.

ثانيا : خصائص المنهج الوصفي وأهدافه

يتميز المنهج الوصفي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي المناهج نذكر منها:

- اعتماده على التحاليل حيث تحصر جميع الجزئيات الموصوفة وتصنف وترتب مع ما يتماشى مع اشكالية البحث[1].
- المنهج الوصفي منهج واقعي يعتمد على دراسة الواقع والظاهرة كما توجد في الواقع ويعبر عنها كيفا وكمّاً .
- لمنهج الوصفي منهج عقلاني يستبعد العواطف والمشاعر وتقل فيه نسبة التحيز والإنطباعات الشخصية .

وللمنهج الوصفي أهداف في الدراسات والبحوث العلمية حيث أن الباحث يهدف عند إستعماله للمنهج الوصفي ، لجمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة على أرض الواقع، وتحديد المشاكل البحثية الموجودة ، وإيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة ، إظافة إلى تحديد أحسن السبل وأفضل الأدوات لرصد الظواهر المختلفة .

ثالثا : أسس المنهج الوصفي

تقوم البحوث الوصفية على أساسين منهجيين نذكرهما فيما يلي :

1- **التجريد :**

ويعني عزل وإنتقاء مظاهر معينة كجزء من عملية تقويمية ، يتم فيه تمييز خصائص وسمات الظاهرة محل الدراسة عن الظواهر الأخرى المشابهة لها .

2- **التعميم :**

متى تمّ تمييز الظاهرة أصبح من الممكن إستخلاص نتائج تعمم على الظواهر المشابهة لها.حيث إذا تم تصنيف الوقائع على أساس عامل مميز يمكن استخلاص حكم أومجموعة من الأحكام تصدق على فئة معينة منها[2].

---

[1] بوراس منير ، المنهج الوصفي في الدراسات الانسانية والاجتماعية – العلوم القانونية نموذجا – ، مجلة النبراس للدراسات القانونية ، المجلد 6 ، العدد 4 ، أفريل 2023 ، ص.186.

[2] المرجع نفسه ، ص.188.

الفرع الثاني:خطوات المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي خطوات متعددة هي :

- تحديد المشكلة محل البحث،والظاهرة محل الدراسة تحديدا دقيقا.
- وضع الفرضيات.
- اختيار عينة الدراسة.
- القيام باختيار أدوات البحث التي سيستعملها الباحث في دراسته.
- القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها.
- استخلاص النتائج و تنظيمها وتصنيفها.
- القيام بتحليل النتائج و تفسيرها و تعميمها .
-كتابة تقرير البحث.[1]

الفرع الثالث:مراحل البحث الوصفي

يتم البحث الوصفي في مرحلتين سيتم التطرق لهما فيما يلي:

1-مرحلة الاستكشاف و الصياغة:

يتم في هذه المرحلة من البحث استطلاع مجال محدد للبحث وتحديد المفاهيم والأولويات وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

2-مرحلة التشخيص و الوصف المعمق:

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بوصف الخصائص المختلفة وتمحيص المعلومات للوصول إلى وصف دقيق لموضوع البحث[2].

الفرع الرابع:أساليب المنهج الوصفي.

للبحوث الوصفية أنواع و اساليب كثيرة ومتنوعة سنتطرق فيما يلي الى أكثرها استعمالا في الدراسات القانونية:

1-أسلوب المسح (الدراسة المسحية):

[1] جبيري ياسين،المرجع السابق،ص191.

[2] بوراس منير ، المرجع السابق ، ص.187

تعتبر الدراسات المسحية أهم الأدوات المساعدة في جمع المعلومات والبيانات اللأولية بطريقة علمية ومنظمة ، والغرض منها فهم سلوك المجتمع موضوع الدراسة ، حيث من خلالها تتم دراسة ظاهرة معينة في بيئة محددة و مجتمع بحث معين ، وعادة ما يستعمل هذا الأسلوب لمعرفة توجه الرأي العام ومعرفة الظروف الإجتماعية والمستوى المعيشي لمجتمع معين ، وقد يكون المسح شاملا حيث يقوم على دراسة حميع مفردات المجتمع من خلال دراسة إحصائية وهي طريقة ناجحة في حالة المجتمع الصغير أما إذا كان مجتمع البحث كبيرا فإن العمل بهذا الأسلوب يكلف تكاليف باهضة من حيث المال و الوقت .أما المسح بالعينة يقوم على إختيار عينة من المجتمع الأصلي وتكون النتائج المتوصل إليها ذات مصداقية[1].

وتعد البحوث المسحية أهم أداة لدمع المعلومات التي تتطلبها عملية التخطيط حيث تتميز هذه البحوث بقدرتها على جمع كمية كبيرة من البيانات عن المجتمع محل الدراسة كما أنها تتميز بدراسة الإتجاهات والأفكار المختلفة،والوقوف على سلوك الأفراد بين الماضي والحاضر وما هو متوقع في المستقبل فهي تتميز عن غيرها من الدراسات أنها لا ترتبط بالواقع مباشرة بل دراسة الواقع بطريقة غير مباشرة عن طريق مسح مضمون الوثائق والسجلات والتقارير والمطبوعات.....الخ .

2- أسلوب دراسة الحالة :

نظرا لأهمية هذا الاسلوب ارتأى بعض الفقه الى اعتباره منهجا قائما بذاته، فدراسة الحالة لا تقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها،بل متابعة الحالة في مختلف مراحلها، وتحليل المعلومات المتحصل عليها ثم تحرير تقرير البحث، وتعتمد دراسة الحالة على مختلف أدوات البحث لتقديم دراسة معمقة للحالة ن مختلف جوانبها.

أ- خطوات دراسة الحالة:

-تحديد الحالة موضوع الدراسة و التمييز بينها وبين الاعراض المصاحبة لها[2].

---

[1] بوراس منير ، المرجع السابق ، ص.189

[2] محفوظ جودة ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية ، دار زهوان للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006، ص137.

-وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة.

-جمع المعلومات و البيانات وتدقيقها .

-اقتراح الحلول المناسبة .

-اعداد تقرير الحالة .

-المتابعة والاستمرار للتأكد من هدف التشخيص.

ب- خصائص دراسة الحالة:

-تستخدم في مجالات متعددة و مختلفة .

-تقوم على دراسة العوامل المؤثرة والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة المدروسة.

-تتيح الحصول على معلومات شاملة وواسعة.

-تعتبر منهجا يساعد على تكامل المعرفة.

-مصدر جيد للفرضيات.

-ويعاب عليها تدخل الباحث في تفسير النتائج وعدم إمكانية التعميم، فالعينة او الحالة التي يتم اختيارها قد لا تمثل جميع الظواهر او جميع المجتمع.

3-أسلوب الدراسات السببية المقارنة:

يعتبر هذا النوع من أرقى الدراسات الوصفية،حيث يقوم هذا الأسلوب على مقارنة الظواهر المختلفة لمعرفة أسباب حدوثها والعوامل التي تصاحب حدثا ما ، وهذا الأسلوب غير مكلف ولا يتطلب جهدا وبالمقابل يمنح كم هائل من المعلومات المفيدة للباحث حول الظاهرة محل الدراسة.[1]

الفرع الخامس:تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية

يعتبر المنهج الوصفي أكثر المناهج العلمية استخداما في البحوث القانونية ،حيث استخدم البحث المسحي لاول مرة من طرف (جون هوارد) **John Howard** سنة 1773 الذي قام بمسح اجتماعي لحالة المسجونين، بجمع الحقائق عن السجن والمسجونين و احصاء السجون، وقام بتقديم نتائج بحثه في مجلس العموم البريطاني و بفضله تم اصدار تشريعات موجهة لإصلاح حالة المسجونين والسجون البريطانية.

[1] محفوظ جودة، المرجع السابق، ص.138.

كما استخدمت بحوث دراسة حالة في العلوم الجنائية،حيث يقوم الباحث بالتعمق في دراسة الحالة للتعرف على الدوافع الإجرامية،الامر الذي يمكنه من تفسير السلوك الإجرامي ووضع نظريات حوله.

المطلب الرابع: المنهج التحليلي

يقال عن المنهج التحليلي أنه عميد المناهج في مجال العلوم القانونية والادارية،وهو أكثر المناهج استخداما من طرف طلبة الحقوق، نظرا لسهولة استعماله و نتائجه الموثوقة والدقيقة،غير أن الاعتماد على هذا المنهج يستلزم الالمام بمختلف جوانبه،لذا من الضروري التطرق لمفهومه والخصائص المميزة له و المعليات الضرورية لاستخدامه،ودوره في البحوث القانونية،و هذا ما سنتطرق له في مايلي من خلال: تعريف المنهج التحليلي(الفرع الأول)،خصائص المنهج التحليلي وأهميته. (الفرع الثاني)،عمليات المنهج التحليلي(الفرع الثالث).أنواع المنهج التحليلي وفقًا لمناهج البحث العلمي الأخرى التي يقترن بها(الفرع الرابع)،تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية (الفرع الخامس).

الفرع الأول:تعريف المنهج التحليلي

المنهج التحليلي هو الطريقة التي يتم فيها تجزئة موضوع ما أو ظاهرة محددة إلى عناصر من أجل التمعن في دراستها والتعمق في معرفتها.حيث يقوم هذا المنهج على تحليل تفصيلي ودقيق لظاهرة معينة وفقا للمرحلة التي وصات إليها وتحديد مظاهرها وملامحها و النتائج التي أفرزتها[1].ويعرف أيضا بأنه تفكيك عقلي للكل إلى أجزائه المكونة له وعناصره المقيمة لبنيانه، فمن خلال ممارسة التحليل يتمكن الباحث من تجزئة الظاهرة ودراستها والتعمق فيها.

الفرع الثاني:خصائص المنهج التحليلي وأهميته

[1]مسعد عبد الرحمن زيدان،المرجع السابق،ص.128.

يحوز المنهج التحليلي باعتباره منهجا علميا أهمية كبيرة في المجال البحوث العلمية، كما أنه يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي المنهاج العلمية وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

أولا : خصائص المنهج التحليلي.

يتميز المنهج التحليلي بمجموعة من الخصائص أهمها مايلي:

- مجالاته وموضوعاته واسعة ومتشعبة حيث يصعب تحديدها والوقوف على طرق وأساليب تنفيذها.
- المنهج التحليلي يتضمن وصف الظاهرة داخليا وخارجيا بكل أبعادها ويتعمق فيها.
- يعد التحليل عملية عكسية التركيب أو التجميع بمعنى الانطلاق من دراسة وفحص الجزئيات الداخلة في تكوين الظاهرة، للوصول إلى المجتمع الكلي ككل أو الظاهرة محل الدراسة[1].
- يعتمد المنهج التحليلي على تفكيك الظاهرة الى اجزاء وتحليلها وتفسيرها و من ثم تركيب المعلومات المتوصل إليها للاستنباط الحلول.
- أهم ما يميز المنهج التحليلي هو الموضوعية والمنطق في البحث،الامر الذي يوصل لنتائج دقيقة وحقيقية وصادقة.
- يساهم المنهج التحليلي في الكشف عن القوانين والعلاقات الداخلية المنظمة للظاهرة المدروسة.

ثانيا : أهمية المنهج التحليلي .

- يوصل المنهج التحليلي الباحث الى الاجابة عن الاسئلة و الاستفسارات التي تبدو له غامضة في بادئ الأمر فيزيل غموضها ويغوص فيها ويفككها حتى يتضح المقصود منها[2] .

---

[1]مسعد عبد الرحمن زيدان،المرجع السابق،ص.130.

[2]عبد الفتاح محمد العيساوي وعبد الرحمن محمد العيساوي،مناهج البحث العلمي في الفكر الاسلامي والفكر الحديث،دار الراتب الجامعية،مصر،1997/1996،ص.89.

- يعتبر التحليل آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث ن التعمق و الاندماج في صلب الموضوع و التحكم فيه .
- إن انعدام التحليل أو ضعفه يؤدي إلى الانحراف.
- يعتبر المنهج التحليلي منهج المبدعين حيث يعتمد على إظهار شخصية الباحث من خلال استغلال ملكاته وقدراته الفكرية في عمليات التفسير والنقد والاستنباط.

الفرع الثالث:عمليات المنهج التحليلي.

يمر العمل بالمنهج التحليلي بثلاث عمليات:

أولاً: التفسير:

يقصد بها شرح وتأويل وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، من خلال تحليل وتأويل النصوص وحمل البعض على البعض الآخر لتحديد المتشابه والمختلف منها، وتحديد مشكلاتها. وهو ما يعرف بالتفسير البسيط.أو بقيام الباحث بإيجاد تفسير للظواهر التي يتناولها بحثه من خلال إعادة القضية التي يقوم بتحليلها إلى أصولها وربط الآراء بأسبابها وهو مايعرف بالتفسير المركب.

ثانياً: النقد.

في هذه العملية يرصد الباحث مواطن الخطأ والصواب في البحث العلمي الذي يقوم بتحليل موضوعه.ثم يقوم بتصحيح وتقويم المفاهيم المرتبطة ببحثه استناداً على الثوابت والأصول العلمية[1].

ثالثاً: الاستنباط.

ويقصد به التأمل في أمور جزئية لاستنتاج الأحكام منها والوصول إلى نتائج جديدة وينقسم الاستنباط إلى نوعان وهما:

1. **استنباط جزئي:** هو اجتهاد متعلق بقضايا جزئية يهدف إلى الحصول على معلومات جديدة منها.
2. **استنباط كلي:** هو اجتهاد يهدف من خلاله الباحث إلى وضع أو ابتكار نظرية جديدة، أوتركيب نظرية علمية جديدة من خلال جمع مادة علمية من مصادر

[1]عبد الفتاح محمد العيساوي وعبد الرحمن محمد العيساوي،المرجع السابق،،ص.91.

متعددة بحيث يشكل الباحث نظرية جديدة متكاملة لكن بشرط ألا يكون قد سبقه إليها غيره.

الفرع الرابع:أنواع المنهج التحليلي وفقًا لمناهج البحث العلمي الأخرى التي يقترن بها

يقترن المنهج التحليلي بكثير من تصنيفات المناهج العلمية، وسنتناول أهمها:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي التحليلي يتشارك فيه منهجان أصيلان، هما المنهج الوصفي الذي يدرس فيه الباحث ظاهرة معينة، ويصفها، ويضع تساؤلات ناجمة عن حدس عقلي أو فرضيات تحتوي على متغيرات في حالة وضوحها، ويأتي دور المنهج التحليلي في معالجة هذه الفرضيات، والقيام بعملية تفكيك وتفصيل للمشكلة، ونقد المصادر المعلوماتية عن طريق نقد خارجي، وداخلي، وفي النهاية يصوغ الباحث ما يتم التوصل إليه من نتائج.

2- المنهج المقارن التحليلي:

يتناول ذلك المنهج الدراسات العلمية التي تتطلب عقد مقارنة بين ظاهرة في أكثر من مكان، وإيجاد أوجه التشابه والاختلاف، ويساعد المنهج التحليلي من خلال مكوناته في بلوغ استنتاجات منطقية، وفقًا لما تم طرحه من أسئلة بحث وفرضيات[1].

3- المنهج الاستكشافي التحليلي:

ويقوم المنهج التحليلي باستكشاف نظرية علمية جديدة أو اختراع آلة أو جهاز جديد، ويستخدم ذلك في البحوث ذات الصلة بالعلوم الطبيعية.

الفرع الخامس: تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية

[1]عبد الفتاح محمد العيساوي وعبد الرحمن محمد العيساوي،المرجع السابق،ص.92.

يعود استخدام المنهج التحليلي في العلوم القانونية والسياسية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وتحليل مبادئ ويلسون الأربعة عشر، برز منهج تحليل المضمون كأفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.ويستخدم المنهج التحليلي لتحليل أنماط الجرائم والبيئة التي تنشأ فيها،وتحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين ويستعمل في المجال السياسي والدبلوماسي لتحليل الخطب والحوارات السياسية ،كما نجده في تحليل محتوى القوانين للوقوف على الثغرات الموجودة فيها وتصحيحها ويستخدم أيضا في مجال التحقيق القضائي ن خلال تحليل أقوال الشهود واعترافات المتهمين.ويعتبر المنهج التحليلي أكثر المناهج شيوعا بين طلبة الحقوق لسهولة استخدامه عند اعداد بحوثهم الجامعية ولأنه يمكنهم من دراسة موضوع بحثهم دراسة تحليلية تفسيرية ناقدة توصلهم الى نتائج موثوقة .

المطلب الخامس:المنهج المقارن

يعتبر المنهج المقارن من أهم المناهج العلمية وأكثرها استعمالا في مجال الدراسات القانونية والإدارية،وسنقوم بدراسته ن خلال التطرق إلى: تعريف المنهج المقارن(الفرع الأول)،ضوابط استخدام المنهج المقارن(الفرع الثاني)،خطوات المنهج المقارن(الفرع الثالث)، دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية(الفرع الرابع) .

الفرع الأول : تعريف المنهج المقارن

يقصد بالمقارنة بداية هي تلك العملية التي تقوم على إبراز أوجه الشبه والإختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر ،حيث لا يمكن إجراء المقارنة بين متناقضين .

وعرّف المنهج المقارن من قبل عالم الإجتماع **إيميل دوركايم** بأنه :"نوع من التجريب غير المباشر" وعرفه المفكر **جون استيوارت ميل** بأنه عملية مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف،غير أنهما مختلفان في عنصر واحد ،حتى نتمكن من تتبع

نتائج هذا الإختلاف[1] .وقد جاء المنهج المقارن ليكمل المنهج التجريبي ففي الحالات التي يصعب إجراء التجارب فيها ،يستخدم الباحث المقارنة كدراسة ظاهرة معينة في حي معين ،لمعرفة أسبابها لابد من مقارنته مع حي آخر لا توجد فيه هذه الظاهرة .وعرف المنهج المقارن أيضا بأنه مقابلة الأحداث والآراء ببعضها البعض ،للكشف عمّا بينها من علاقة سواءا كانت وجوه شبه أو إختلاف.

الفرع الثاني : ضوابط إستخدام المنهج المقارن

من أجل تطبيق وإستخدام المنهج المقارن بشكل صحيح للوصول إلى نتائج فعالة وحقيقية يجب على الباحث الإلتزام بمجموعة من الضوابط نذكرها فيما يلي :

2-يتم تطبيق المنهج المقارن على الظواهر والأنظمة المقارنة المتجانسة والمتماثلة،حيث تستوجب المقارنة ايجاد شئ مشترك بين الظواهر أو الموضوعات المقارنة.

3-يجب ان تكوم هناك اوجه شبه واختلاف بين الظواهر المقارنة ،فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن[2].

4-يجب عزل المتغيرات عن هذه الظواهر.

5-يجب أن يتضمن موضوع المقارنة حلول وإضافات يمكن الإستفادة منها.

6-يجب أن يكون الباحث متمكنا وملماً بالنموذج المقارن.

7-يجب أن يتميز النموذج المختار للمقارنة بالتطور والتقدم عن النظام الأصلي ،وذلك لإستفادة أكبر من هذه الدراسة .

8-يجب على الباحث أن يتأكد من توفر المراجع المتعلقة بالنموذج المقارن مع التأكيد على المراجع الحديثة .فعليه مثلا تجنب القوانين الملغاة والإتجاهات الفقهية المعدول عنها .

---

[1]عبد الحليم بن مشري،توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية،مطبوعات المخبر،مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع،جامعة حمد خيضر،بسكرة،سبتمر 2018،ص.41.

[2]علال قاشي،المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية،مجلة الاستيعاب ،العدد07،مخبر الدراسات الشرعية،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان،جانفي 2021،ص157.

الفرع الثالث : خطوات المنهج المقارن

عند قيام الباحث بدراسة مقارنة وجب عليه إتباع الخطوات التالية :

1-تحديد الظاهرة المتجانسة .
2-القيام بجمع المعلومات و البيانات حول موضوع الدراسة .
3-تحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها ،وتصنيفها ومقارنتها .
4-التوصل إلى نتائج المقارنة وإستخلاص الحلول ليتم تعميمها فيما بعد[1] .

الفرع الرابع : دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة ،ذلك لأنه لا يمكن اكتشاف نقائص أوفراغ أوعدم انسجام النظام القانوني إلا بمقارنته بنظم قانونية أخرى قد تكون نظم وتشريعات لدول أخرى فتكون المقارنة بين قانونين من دولتين مختلفتين في نفس الزمن،أوتتم مقارنته بنظام قانوني لنفس الدولة في أزمنة مختلفة .وتكاد تكون كل الرسائل والبحوث الجامعية في العلوم القانونية عبارة عن دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيريه المصري والفرنسي ،الأمر الذي سمح باكتشاف عدة ثغرات في التشريع الجزائري ،حاول الباحثون إيجاد حلول لها واقتراحها على المشرع لتدارك النقص التشريعي .والمقارنة هنا مستحسنة ومطلوبة لانتماء هذه القوانين للنظام اللاتيني فهي أنظمة قانونية متجانسة .

كما تشمل المقارنة دراسة السلوك الإنساني ،كمقارنة معدلات الجريمة في مجتمع واحد في أزمنة مختلفة ،أو في مجتمعات مختلفة وتحديد أسبابها وإيجاد الحلول لها .

[1] ربحي صطفى العليان،المرجع السابق،ص.65.

المبحث الثالث:مراحل اعداد البحث العلمي

لتكون البحوث العلمية أكثر نجاعة وتثمر بالنتائج المنتظرة منها لابدّ أن يتم إعدادها وفق منهجية علمية مضبوطة بإتباع مراحل وتقنيات معينة للوصول لنتائج دقيقة ولمنح البحث العلمي المصداقية اللازمة والفعالية المرجوة منه .

إن مراحل و خطوات البحث العلمي ليست تحكيمية على سبيل الحصر والترتيب ،فيمكن تقديم خطوة على الأخرى ،فهي خطوات متفاعلة و مترابطة تخدم بعضها بعضا للوصول الى انتاج علمي يحقق الغرض منه. غير أن هذا لا ينفي وجود مراحل أساسية و ضرورية لا غنى عنها عند إنجاز أي بحث علمي هو ما سنحاول التطرق له فيما يلي من خلال:إختيار موضوع البحث و ضبط عنوانه (المطلب الأول)،صياغة مشكلة البحث(المطلب الثاني)،جمع الوثائق والمعلومات وتدوينها (المطلب الثالث)،مرحلة القراءة والتأمل(المطلب الرابع)،تقسيم البحث وتصميم خطة له (المطلب الخامس).

المطلب الأول :اختيار موضوع البحث و ضبط عنوانه

من أهم مراحل اعداد البحث العلمي الاختيار الموضوع الملائم للباحث وتخصصه(الفرع الأول)،وضبط عنوان البحث بطريقة سليمة تجعله ملما بموضوع البحث(الفرع الثاني).

الفرع الاول:اختيار موضوع البحث

إن أول خطوة يقوم بها الباحث عند إعداد بحثه هي اختيار موضوع بحثه وتعتبر أهم مرحلة في مراحل إنجاز هذا البحث ،ذلك أن تحديد جوانب موضوع البحث والمشكلة الجديرة بالبحث تحديدا دقيقاً قد يجنب الباحث عدّة صعوبات يمكن أن تواجهه أثناء إنجاز بحثه ،مما قد يضطّره في بعض الأحيان إلى تغيير الموضوع ،وهو المشكل الذي قد يكلفه وقتاً وجهداً ضائعين إضافةً إلى إجراءات إدارية طويلة هو في غنى عنها.

أولا:عوامل اختيار الموضوع

وهي إما عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث أو موضوعية تتعلق بطبيعة البحث .

1- العوامل الذاتية :

هناك عدّة عوامل متعلقة بالشخص الباحث تؤثر على اختيار موضوع بحثه نذكر منها :

أ-الرغبة النفسية :

إن الميول النفسية للباحث حول الدراسة والتعمق في ميدان بحث معين وشعوره بانفعال خاص حول الموضوع وانجذابه لمعرفة حقيقته العلمية[1]، هو ما سيخلق نوعاً من الإنشداد النفسي بينه وبين موضوع بحثه ،ما يدفعه للإبداع و الخلق ويجعل من مهمة البحث مهمة ممتعة يهون من أجلها كل تعب جسدي أو مادي .ولذا كان من المحبذ ترك مهمة اختيار الموضوع للطالب الباحث ولا مانع من التوجيهات السديدة المقدّمة من طرف الأستاذ المشرف.

ب-القدرات الشخصية للباحث :

هي من أهم العوامل المؤثرة على اختيار موضوع البحث و سنتطرق لها فيما يلي :

ج-القدرات العقلية للباحث :

يجب على الباحث أثناء اختيار موضوع بحثه أن يأخذ بعين الاعتبار قدراته العقلية ،وتكوينه العلمي لكي لا يقع اختياره على موضوع يفوق مقدرته ما يضطره لتغييره بعد ذلك .حيث هناك مواضيع تستوجب دراسة مجالات علمية مختلفة لارتباطها بعلوم مساعدة فمثلا موضوع الأنظمة العقابية هو موضوع قانوني إلا أنه متعلق أيضاً بعلم النفس والاجتماع[2] .

---

[1] كمال دشلي،المرجع السابق،ص.78.

[2] زروقي زوليخة، كيفية اختيار المواضيع البحثية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات ،المجلد 3،العدد 1،2021جامعة ابن خلدون،تيارت،. ص.59

د-القدرات الجسمانية للباحث :

في بعض الأحيان قد منع إعاقة الباحث الجسدية مثلا من إختيار موضوع يتطلب كثرة التنقل كالدراسة الميدانية أو القيام بمقابلات علمية ،لذا وجب مراعاة الجانب الصحي والجسماني للباحث أثناء اختياره موضوع بحثه .

هـ-الحالة المالية والاجتماعية للباحث :

هناك من البحوث ما يتطلب من الباحث امكانيات مادية[1] تمكنه من السفر إلى الخارج أوشراء آلات ومواد باهضة الثمن خاصة عندما يتعلق الأمر بالفروع العلمية ،لذا على الباحث أخذ ظروفه المادية بعين الإعتبار عند إختيار الموضوع ،كما أن الحالة الإجتماعية للباحث يجب أن تحترم عند إختيار الموضوع فالباحث الموظف قد لا يستطيع السفر بحرية ولا التنقل بسهولة نظراً لظروف عمله ن والباحث المتزوج ورب العائلة من الصعب عليه القيام بالبحوث التي تتطلب السفر لأغراض بحثية.

و-مدى إتقان الباحث للغات الأجنبية :

على الباحث مراعاة قدراته اللغوية أثناء اختيار موضوع بحثه فالبحوث المقارنة مثلا تستوجب الإلمام بعدة لغات أجنبية .

ز-التخصص العلمي :

من المعايير التي تحترمها مؤسسات البحث العلمي ويجب أن يراعيها الباحث أثناء اختيار موضوع بحثه هو البحث ضمن التخصص العلمي للباحث ،ذلك أنه قد زاول دراسته لسنوات ضمن هذا التخصص ،الأمر الذي يؤهله من البحث بسلاسة في مواضيع معينة دون الأخرى[2] .

---

[1] كمال دشلي،المرجع السابق،ص.78.

[2] زروقي زوليخة، المرجع السابق،. ص.59.

ح-التخصص المهني :

إن البحث في موضع مرتبط بمهنة الباحث يذلل له الصعوبات و يرجع عليه بفوائد متعددة منها حصوله على الشهادة التي تمكنه من الترقية في مهنته كما أن مهنته تساعده على إنجاز بحث متخصص ذو جانب عملي .

2 – العوامل الموضوعية :

وهي عوامل مرتبطة بموضوع البحث وعلى الباحث ومؤسسات التعليم العالي مراعاتها عند اختيار موضوع الباحث:

أ-المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية :

يجب أن تتلاءم طبيعة الموضوع المختار مع المدة المحددة لإنجازه ،فلا يختار الباحث موضوعاً طويلاً ومتشعباً يستغرق منه وقتاً أطول من الوقت المتاح له ،ما يعرضه لشطب اسمه من قوائم المؤهلين للحصول على الشهادة المرجوة.

ب- القيمة العلمية لموضوع البحث :

يجب أن يكون البحث مبتكرا ،يكشف عن حقائق جديدة أو على الأقل يدعم المعلومات السابقة مع إثراءها و تنقيحها وإعادة تجميعها و تحليلها بطريقة جديدة [1].

ج-مراجع البحث ومصادره :

حيث تؤثر المراجع والمصادر المستخدمة في البحث على القيمة العلمية له ،وتمنحه صفة الجدية والمصداقية ،فكلما كان البحث معتمدا على مراجع ومصادر أكثر كلما كان

[1] زروقي زوليخة،المرجع السابق،ص.59.

دقيقاً ويستوعب جميع جوانب الموضوع والعكس صحيح .لذا على الباحث إختيار موضوع ثري بالمراجع والمصادر ما يسهل عليه إنجاز بحثه[1] .

الفرع الثاني:ضبط عنوان البحث.

بعد قيام الباحث باختيار موضوع بحثه ينتقل إلى مرحلة تحديد وضبط عنوان لهذا البحث ،وله في ذلك عدّة خيارات متاحة وسبل يمكنه إتباعها ،فإمّا أن يعتمد على نفسه في البحث عن عنوان مناسب لبحثه ،وذلك من خلال التنقيب في المراجع والكتب المتخصصة والموجودة على مستوى مكتبة كليته والرجوع أيضا إلى الرسائل والأطروحات السابق مناقشتها من قبل ،وإختيار فصل منها مثلا ليكون عنواناً لبحثه ،كما يمكن أن يستنير على عنوان بحثه في الحوليات والمجلات القانونية والتي تزخر بمختلف المواضيع القانونية القديمة والحديثة .

كما يمكن للطالب أن يطلب المساعدة من الأستاذ المشرف عليه في إقتراح بعض العناوين عليه ليختار منها ،والعكس صحيح حيث يمكن للطالب أن يقترح على الأستاذ المشرف مجموعة من العناوين ليقوم هذا الأخير باختيار الأنسب منها .ومما يساعد الطالب أيضاً على إختيار عنوان وموضوع لبحثه إستشارة أهل العلم والباحثين السابقين له في مجال بحثه .ويجب أن يتوافر في العنوان المختار مجموعة من الشروط ليكون مضبوطا نذكرها فيما يلي :

- يجب أن يكون العنوان محددا تحديداً علمياً صارماً،فالموضوعات العامة تشتت جهد الباحث وتضعف قدراته على التحليل والإبتكار[2]،و من ثم لا يستطيع تقديم بحث علمي رسين ومتكامل.
- يجب أن يكون العنوان واضحا في ألفاظه ومعانيه لا يقبل التأويل لعدة معاني .
- أن لا يكون العنوان متطابقاً مع عنوان أحد الفصول أو المباحث في البحث .

---

[1] كمال دشلي،المرجع السابق،ص.78.

[2] عبد القادر الشيخلي ،قواعد البحث العلمي ،الجوانب الشكلية و الموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2010 ،ص.43.

- يجب أن يكون العنوان معبراً عن موضوع الدراسة .
- يجب أن يكون العنوان قصيراً لا يحتوي على كلمات لا لزوم لها[1]،و ان يكون جذاباً غير ممل. مثيراً لفضول القارئ .
- يمكن للباحث إضافة عنوان فرعي أسفل العنوان الأساسي للتوضيح مثلا دراسة مقارنة ،دراسة حالة ،دراسة مسحية .....الخ .

المطلب الثاني: صياغة مشكلة البحث

يقال أن الإشكالية هي فن علم طرح المشكلات فهي التي تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية .حيث تحدد الأسئلة المراد إيجاد أجوبة لها الأهداف التي يسعى إليها الباحث من دراسته[2].

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى معايير صياغة مشكلة البحث(الفرع الاول)،أنواع الإشكالية(الفرع الثاني).

الفرع الاول: معايير صياغة مشكلة البحث

إنّ معايير اختيار مشكلة البحث هي نفسها معايير اختيار موضوع البحث التي سبق أن ذكرناها ،ذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما ،لكن الباحث يصبح ملزماً بعدم الخروج عن حدود المشكلة متى قام بصياغتها و ضبطها ،بحيث تكون كل المعلومات التي حصل عليها تتصل بمشكلة البحث ،لذا وجب عليه إتباع بعض القواعد عند تحديد المشكلة بصفة نهائية ،نذكرها فيما يلي :

- يجب أن لا تكون مشكلة البحث عامة واسعة وفضفاضة لأن ذلك يخرج الباحث عن حدود موضوعه .
- يجب أن تصاغ الإشكالية بطريقة واضحة غير غامضة ولا تقبل التأويل.

[1] كمال دشلي، المرجع السابق،ص.80.

[2] مراح ،منهجية التفكير القانوني (نظريا وعمليا) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004،ص.89.

- يجب أن تكون مشكلة البحث محددة تحديدا دقيقاً وذلك بحذف جميع الجوانب التي لا يتضمنها البحث[1].
- يجب على الباحث توضيح المصطلحات الغامضة و الصعبة المستعملة في صياغة إشكاليته ،وذلك لتجنب أي لبس أو سوء فهم[2] .

الفرع الثاني: أنواع الإشكالية

تتنوع الإشكالية بحسب موضوعها وطريقة صياغتها إلى ما يلي :

أولا: أنواع الإشكالية حسب الموضوع

1- **الإشكالية الواقعية** : يعالج فيها الباحث مشكلة موجودة على أرض الواقع .
2- **الإشكالية الإستشرافية** : يحاول الباحث أن يتنبأ فيها بحدوث مشكلة مستقبلاً وإيجاد حلول لها مسبقاً .

ثانيا: أنواع الإشكالية حسب صياغتها

1- **الإشكالية التقريرية** : تكون في صورة جملة خبرية أو عبارة تقريرية تشخص المشكلة التي لاحظها الباحث في جانب من الجوانب العلمية أو العملية .وفي هذه الطريقة تتم صياغية الإشكالية في شكل جملة إنشائية دون أن يتم طرح السؤال بشكل مباشر .
2- **صياغة الإشكالية في شكل سؤال أوأكثر** : وهي الإشكالية الأكثر استعمالا .وقد يقسم الباحث الإشكالية إلى إشكالية رئيسية تحتوي جميع جوانب البحث حيث يكون السؤال فيها مركزيا وجوهريا بالنسبة لموضوع البحث ،وإشكاليات فرعية تعالج كل واحدة منها جانباً من جوانب البحث.

المطلب الثالث : جمع الوثائق والمعلومات وتدوينها.

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص66.

[2] علي مراح ،المرجع السابق،ص.94.

بعد اختيار موضوع البحث وصياغة مشكلته تأتي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات وتدوينها، وسنتطرق لهذه المرحلة من خلال مايلي: جمع المعلومات والوثائق(الفرع الأول)،تدوين المعلومات وتخزينها(الفرع الثاني).

الفرع الأول: جمع المعلومات والوثائق

تعتبر مرحلة جمع المعلومات والوثائق من أهم مراحل اعداد البحث العلمي باعتبارها تمثل المادة العلمية التي يقوم عليها هذا البحث.

أولا:مفهوم الوثائق وأنواعها

الوثائق هي:"كل المراجع والمصادر التي تحتوي على المعلومات و المعارف ذات الصلة في موضوع البحث،وقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية "[1].

ويجب التمييز بين المصادر و المراجع من حيث مفهومهما للتوصل للمعنى الدقيق للوثائق :

1- **المصادر** : ويطلق عليها المصادر الأولية وهي الوثائق والدراسات الأولى منقولة بالرواية أومكتوبة بيد مؤلفين موثوقين أسهموا في تطور العلم أو عاشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة .والمصادر الأصلية متعددة ومختلفة نذكر منها : الدساتير،المذكرات الإيضاحية للقوانين،الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية،الإتفاقيات الدولية،الأحكام والقرارات القضائية ،الإحصائيات الرسمية ،الأفلام التوثيقية والشهادات الحية.....الخ.
2- **المراجع** : وتسمى أيضا المصادر الثانوية أو المصادر غير الأصلية وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر حيث تتعرض لها بالتحليل أو النقد

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.68.

أوالتعليق أوالتلخيص ومن أمثلتها الموسوعات و القواميس ،الرسائل والمذكرات العلمية ،الكتب القانونية التي تحتوي على الآراء الفقهية والمجلات القانونية المتخصصة.

ثانيا: وسائل الوصول إلى المعلومات .

يمكن للباحث أن يتحصل على الوثائق والمعلومات بخصوص موضوع بحثه من عدّة أماكن.

1-المكتبات العامة والمتخصصة :

ينبغي على الباحث مراجعة المكتبات العامة التابعة لبلده ، إضافة إلى المكتبات القانونية المتخصصة التابعة لكليات الحقوق ووزارة العدل ونقابة المحامين والمراكز القانونية ،وأي كتاب يشير عنوانه إلى ارتباطه بموضوع البحث والنظر إلى المراجع والمصادر التي اعتمد عليها مؤلف الكتاب ،والتي قد تعين الباحث على العثور على مصادر ومراجع جديدة[1].

ويمكن للباحث التقرب من الموظفين المتخصصين في علم المكتبات للإستعانة بخبرتهم وطلب توفير الكتب التي يرغب فيها .

2-الأساتذة ورجال القانون وطلبة الدراسات العليا :

يمكن للباحث الإستعانة بهؤلاء لفهم موضوعه وللحصول على توجيهاتهم خاصة بشأن المراجع المتعلقة بموضوعه الأمر الذي يغني الباحث عن تضييع الكثير من الجهد في البحث عن المصادر.

بعدما يطّلع الباحث على قوائم المصادر والمراجع الموجودة في المكتبات والمراكز العلمية يقوم بعملية البيبلوغرافيا أي وصف الكتاب من خلال تسجيل عناوين المصادر وأسماء

[1] عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق ، ص.61.

المؤلفين وكافة بيانات النشر ضمن بطاقات من حجم واحد يقوم بترتيبها بعد ذلك في ملف وهذا يتعلق بمرحلة تدوين المعلومات وتخزينها .

الفرع الثاني: تدوين المعلومات وتخزينها

بعد أن يقوم الباحث بإعداد مخطط مبدئي لبحثه ويجمع الوثائق والمصادر اللازمة ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات منها ،وهذه العملية يستخدم فيها أدوات تنظيمية معينة وتتم وفق منهجية محددة .

أولا: طرق تدوين المعلومات

لكي لا تختلط على الباحث المعلومات التي قد قام بجمعها ولكي يحسن إستغلالها عليه إتباع الطرق التدوينية التالية :

1-طريقة البطاقات :

وهي بطاقات مصنوعة من الورق المقوى متوسطة الحجم يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع ،ويقوم بتدوين المعلومات على وجه واحد فقط ،وعليه أن يقوم بترك فراغات أثناء التدوين لكي يستطيع إضافة المعلومات فيها إن ظهرت له فيما بعد ، ثم يقوم بترتيبها ضمن ملف أوصندوق خشبي،بحيث تظل محفوظة طيلة مدة إعداد البحث .ولقد انتقدت هذه الطريقة في التدوين باعتبارها طريقة غير عملية بحيث يصعب على الباحث استعمال هذه البطاقات متى أراد ذلك خاصة إذا احتفظ بها في صندوق حيث من غير الممكن اصطحاب هذا الصندوق إلى جميع الأمكنة التي يتردد عليها الباحث كما أنها تكون بوزن ثقيل خاصة مع تقدم البحث .

2- طريقة الملفات :

يتكون الملف من غلاف سميك وماسكة حديدية تستعمل لحمل الأوراق المثقوبة ،وفي هذه الطريقة يقوم الباحث بتصنيف الأوراق داخل الملف حسب أقسام بحثه ،ويمتاز هذا

الأسلوب بسهولة الاستعمال عند مقارنته بسابقه حيث يسهل معه إضافة المعلومات وحذفها كما أنه ملائم للتنقل به من مكان لآخر[1].

3- نظام التصوير الضوئي :

يحث يقوم الباحث بتصوير الصفحات المتعلقة ببحثه من كل كتاب أو مرجع توصل إليه و يدون أعلى الصورة بيانات الكتاب ورقم الصفحات التي أخذت منه وهو تابع إلى أي قسم من أقسام البحث ،ويحتفظ بهذه الصور الضوئية لحين الإطلاع عليها في مرحلة التحرير.

4- طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر :

تعد هذه الطريقة أحدث الطرق وأكثرها إستعمالا نظرا لسهولة تدوين المعلومات عن طريقها ،حيث يقوم الباحث بإنشاء ملف خاص ببحثه في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ما بداخله وفقا لأقسام بحثه .

ثانيا: قواعد تدوين المعلومات

يجب أن يتم تقييد المعلومات و تدوينها وفق قواعد منهجية محددة نذكرها فيما يلي:

1-التأكد من أن الأوراق تحتوي على كل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصدر .

2- يجب ذكر المعلومات التي خصصت للموضوع بشكل واضح وتجنب التكرار والعشوائية .

3- يجب تحديد الأفكار المقتبسة من المصادر حرفيا والتي يعيد الباحث صياغتها بأسلوبه الخاص حيث تكتب الأولى بين مزدوجتين ،وهذا توافقا مع قواعد الأمانة العلمية[2].

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.72.

[2] عبد الوهاب بن ابراهيم أبو سليمان،كتابة البحث العلمي صياغة جديدة،ط.06،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن ،1996،ص.107.

المطلب الرابع : مرحلة القراءة والتأمل

بعد أن يجمع الباحث المعلومات والوثائق ويقوم بتدوينها ينتقل إلى مرحلة القراءة والتأمل في المعلومات المتحصل عليها ،ذلك أنه بواسطة القراءة يتعرف الباحث على مراجع أخرى ضرورية لبحثه ولكي تكون القراءة مثمرة يجب أن تكون وفق منهجية مضبوطة وسليمة .

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مايلي: أنواع القراءة(الفرع الأول)،قواعد القراءة وشروطها(الفرع الثاني)،أهداف القراءة(الفرع الثالث).

الفرع الأول: أنواع القراءة

تتنوع القراءة حسب درجة عمقها والمدة التي تستغرقها إلى مايلي :

أولا:القراءة الإستطلاعية

وتدعى أيضا القراءة الكاشفة والسريعة تتلخص في الإطلاع على محتوى المصادر والمراجع من خلال قراءة خاطفة للفهرس والمقدمة والخاتمة وطريقة تقسيم الموضوع وتستخدم هذه القراءة من قبل الباحث بهدف تقييم المصادر ومدى إرتباطها بموضوع البحث وفرزها إلى مصادر عامة وأخرى متخصصة[1] .

ثانيا:القراءة العادية

تكون من أجل إستخلاص الأفكار والمعلومات وتدوينها بإحدى طرق التدوين سابقة الذكر ،للرجوع إليها والإستفادة منها في عملية الإقتباس .

[1]طاسي عماد، دور مهارة القراءة في إعداد البحث العلمي،مجلة البدايات،المجلد 01،العدد04،جامعة عمار ثليجي،لغواط ،فيفري2020،ص.97.

ثالثا:القراءة العميقة

وتدعى أيضا القراءة المركزة وهي قراءة تحليلية تفسيرية متعمقة تتم بأسلوب متأني للوصول إلى فهم جيد وفحص للعبارات والتعمق في الكلمات وما وراءها ويجب أن يتم تكرار القراءة عدة مرات للوصول لهذا الفهم العميق .

الفرع الثاني: قواعد القراءة وشروطها

هناك عدّة متطلبات مهمة وجب إتباعها لإنجاح عملية القراءة أهمها :

- تخصيص وقت كافي ومكان مناسب للقراءة .
- يجب أن تتم القراءة بتأني وإدراك وتفكير وتمحيص في الموضوع .
- يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبة حيث تكون القراءة الأولى للنص القانوني والثانية للرأي الفقهي والثالثة للحكم القضائي إن وجد للوقوف على إرادة المشرع والإنتقادات الموجهة له وكيف تم تطبيقها وتفسيرها من طرف القضاء .
- يجب أن تكون القراءة واسعة وشاملة بكل ما يتعلق بالموضوع .
- يحبذ ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة [1].

الفرع الثالث: أهداف القراءة

تهدف القراءة المركزة والشاملة لتحقيق ما يلي :

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع والتحكم في المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث .
- القدرة على التحليل من خلال إكتساب مرجعية فكرية و معلوماتية لدى الباحث .
- إكتساب أسلوب علمي قوي من قبل الباحث يمكنه من إعداد بحثه بشكل جيد .
- إكتساب الباحث لمنهجية إعداد خطة البحث .

[1] عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق ، ص.53.

- تزويد الباحث بثروة لغوية وإصطلاحية متخصصة تمكنه من صياغة البحث بلغة سليمة وعلمية[1] .

المطلب الخامس : تقسيم البحث وتصميم خطة له

تعتبر خطة البحث من أهم خطوات اعداد البحث العلمي لإرتباطها وتداخلها مع خطوات منهجية أخرى و إنبثاقها عن الاشكالية التي يطرحها موضوع البحث ،وباعتبارها صورة مصغرة لمحتويات موضوع البحث . وتعتبر كذلك مخططا يشبه المخطط الهندسي للبناء فالباحث الذي يبدأ في تحرير بحثه دون قيامه باعداد مخطط منهجي سليم وواضح يشبه صاحب البيت الذي يعمر منزله دون وضع مخطط هندسي فيضيع الكثير من الوقت والجهد والمال دون الوصول الى نتيجة ترضيه.

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مايلي: مفهوم خطة البحث(الفرع الأول)،طرق تقسيم موضوع البحث(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم خطة البحث

سنتطرق في هذا الجزء للتعريف بالخطة وأهميتها وشروط وضعها :

أولا:تعريف خطة البحث

هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي ،فهي التي تعطي عند النظرة الأولى إليها صورة عن البحث ،فتؤلف فهرسا للافكار التي ستعالج فيه ومن خلالها تبرز اهميته وتسهل الوصول الى الغاية منه وهي ايجاد حلول لاشكاليات البحث[2].والخطة هي بمثابة المشروع الهندسي والبناء التنظيمي الهيكلي الاول لعناصر الموضوع .

ثانيا:أهمية الخطة

[1] عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق، ص.54.

[2] غازي عناية ، اعداد البحث العلمي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، 1992 ،ص.42.

تقدم الخطة التركيبة الهيكلية للموضوع المعالج و تحدد الافكار الاساسية التي يتضمنها ، ومن خلالها يتمكن الباحث من السيطرة على ابعاد موضوعه ،فهي تهدف الى ترتيب افكار وبيانات المتحصل عليها وتنظيمها بصفة متسلسلة ومترابطة .كما تعمل على ابراز اهمية ما يراد تبيانه او اثباته من خلال هذا البحث وهذا الامر لا ياتي الا من خلال الادراك التام و الالمام الشامل للموضوع .كما تبرز الخطة معالم الموضوع وتبين التركيبة الهيكلية للمعلومات والبيانات المتحصل عليها حيث يتم التمييز بين المسائل الاساسية والثانوية وما يدخل ضمن حدود الموضوع وما يخرج عنه .ومن خلال الخطة تتجلى ابداعات الباحث وتميزه عن الاخرين حيث حتى لو اشترك الباحثون في دراسة نفس الموضوع غير ان الفارق بينهم هو مدى ابداعهم في وضع خطة بحث جامعة مانعة متوازنة ،متسلسلة ومترابطة[1].

ثالثا:شروط وضع خطة البحث.

عند اعداد خطة للبحث وتقسيمه لأجزاء يجب على الباحث اتباع بعض القواعد والشروط لتكون خطة بحثه وفق منهجية علمية ويمكن ذكرها فيما يلي :

- يجب ان ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث او الفكرة العامة له ،فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الاساسية للبحث .
- يجب الاعتماد على المنطق والموضوعية عند اعدادها.
- يجب احترام مبدأ مرونة الخطة بحيث يستطيع الباحث ادخال العناصر الجديدة أوحذف بعض العناصر دون الاخلال بتوازن الخطة .
- تفادي تكرار العناوين الموجودة في المراجع ومحاولة ابتكار عناوين جديدة مصاغة بأسلوب الباحث .

[1] ربحي مصطفى عليان،المرجع السابق،ص.315.

- يجب أن تكون خطة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع[1] .
- يجب التقيد بالأسلوب العلمي في اختيار العبارات وتجنب التكرار بين عناصر الخطة.
- يجب ان تكون صياغة كل عنوان في الخطة تتضمن العناوين الجزئية التي تدخل ضمن اطاره.
- يجب مراعاة التوازن الموضوعي والشكلي في الخطة فالتوازن الشكلي يتمثل في محاولة الوصول الى تقسيم متساوي او على الاقل متقارب بين عدد المباحث والمطالب والفروع .....الخ، ويفضل وضع خطة ثنائية مثلا فصلين وفي كل فصل مبحثين .....الخ.أما التوازن الموضوعي للخطة فيتمثل في عدد الصفحات لكل قالب من القوالب المستعملة (الباب، الفصل،المبحث ...الخ) حيث يجب ان يكون عدد الصفحات بين الباب الاول و الباب الثاني مثلا متقاربا .
- يجب ان تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بناءها فلا يجب ان تستند الى العناوين التي تسبقها .
- يجب ان تكون كل عناصر الخطة مترابطة فيما بينها.

الفرع الثاني: طرق تقسيم موضوع البحث

يقسم موضوع البحث الى مقدمة يبتدئ بها البحث ومتن يتضمن جوهر البحث مكتوب وفقا لخطة البحث وينتهي بخاتمة للنتائج المتوصل اليها من خلال البحث.

أولا: مقدمة

تعتبر مدخلا للبحث تمهد ذهن القارئ لبيان اهمية الموضوع وأسباب اختياره والتعريف بالموضوع وتحديد عناصره والمشكلات التي يثيرها ورسم خطة البحث.ويجب ان تستوفي المقدمة مجموعة من المعلومات تتمثل في وضع تمهيد لموضوع البحث والتعريف به

[1] معمر خالد و مدون كمال،الضوابط المنهجية لإعداد خطة البحث العلمي القانوني،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 9،العدد 1، معهد الحقوق والعلوم السياسية،المركز الجامعي صالحي احمد،النعامة،2023، ص.618.

،وإبراز اهميته وحدوده والأهداف المرجوة منه والأسباب التي دعت لاختياره وإشكالية البحث والمنهج المتبع في الدراسة والإعلان عن خطة البحث بشكل مقتضب [1].

ثانيا:المتن أو مضمون البحث

هو الجزء الجوهري في البحث ويكتب وفقا للخطة المرسومة للبحث ويتم الاجابة فيه عن الاشكالية المتعلقة بالبحث بطريقة متسلسلة وفق قواعد منهجية مضبوطة.وهناك طرق مختلفة لتقسيم البحث نذكر منها ما يلي :

1– **الطريقة الكلاسيكية** : وهي الطريقة الشائعة والأكثر استعمالا في المجال الاكاديمي وتتمثل في تقسيم الباحث على النحو التالي :

- الجزء ويقسم الى أقسام ، الاقسام تقسم الى ابواب ، الابواب تقسم الى فصول ، الفصول تقسم الى مباحث ، المباحث الى مطالب ،والمطالب تقسم الى فروع.
- تعتمد هذه الطريقة في الغالب على التقسيم الثنائي وتأخذ بعين الاعتبار التوازن الكمي والكيفي بين القسمين،ويمكن استثناء اللجوء الي التقسيم الثلاثي[2].
- ويعتمد هذا التقسيم عند إعداد البحوث الأكاديمية كأطروحة الدكتوراه التي تقسم الى بابين ويقسم الباب الى فصلين ويقسم الفصل الى مباحث .أما بحوث الماستر والماجستير فيتم تقسيمها الى فصلين ومباحث ومطالب .

2– **طريقة الأرقام الرومانية** :

وتعتمد هذه الطريقة على الأرقام الرومانية عند تقسيم البحث وتكون كالتالي :

-66 ، 1-66 ، 1-1-66 ، 2-1-66 ، 2-66 ، 1-2-66 ، 2-2-66.

-66 ، 1-66، 1-1 -66 ، 2-1 -66 ، 2 -66 ، 1-2 -66، 2-2 -66 .

[1] محمد سرحان علي المحمودي،المرجع السابق،ص.89.

[2] معمر خالد و مدون كمال،المرجع السابق،ص.615.

المبحث الرابع : تقنيات تحرير البحث العلمي في شكله النهائي

تعتبر تحرير البحث العلمي آخر مراحل إنجاز البحوث العلمية وتقديمها في شكلها النهائي ، يتم ذلك من خلالها صياغة وتحرير البحث وفقا لقواعد وتقنيات علمية متفق عليها في ميدان البحث العلمي .و سيتم الالمام بتلك التقنيات من خلال مايلي: مرحلة الصياغة والكتابة(المطلب الأول)،الشكل النهائي للبحث العلمي(المطلب الثاني).

المطلب الأول : مرحلة الصياغة والكتابة

يتم تحرير البحث العلمي وكتابته بإتباع أسلوب علمي وقواعد منهجية خاصة سنتطرق لها من خلال ما يلي: القواعد اللغوية للكتابة العلمية(الفرع الأول)،قواعد الاقتباس من المصادر والمراجع(الفرع الثاني).

الفرع الأول: القواعد اللغوية للكتابة العلمية

على الباحث نقل أفكاره وعرضها للقارئ بإتباع قواعد لغوية سليمة وأسلوب علمي مضبوط.

أولا:التحرير بأسلوب علمي

ويكون ذلك بإتباع مجموعة من الضوابط الآتية :

- يجب أن تتسم الكتابة بدقة الكلمات والمصطلحات المستعملة بحث تصبح أفكار الباحث أكثر وضوحا لإيصال المعلومة للقارئ[1] .
- على الباحث أن يحرص على بساطة الأسلوب و الإيجاز مع تجنب حشو الكلام وتكرار العبارات و المعاني [2].
- الكتابة بتعبير جميل دون الزخرفة في الكلام .

[1] ربحي مصطفى عليان،المرجع السابق،ص.314.

[2] أحمد بدر،أصول البحث العلمي و مناهجه،مكتبة الاكاديمية،القاهرة،مصر،2011،ص.395

- الإلتزام بالكتابة بأسلوب علمي وقانوني وتجنب الأسلوب الأدبي .
- على الباحث الاعتماد في كتابته على المصطلحات القانونية المتخصصة حسب موضوع بحثه.
- الالتزام بضبط العناوين الموجودة في البحث .
- التقيد بقواعد المنهج العلمي المعلن عليه في مقدمة البحث [1].
- تجنب الأسلوب التهكمي والعبارات الساخرة والالتزام باللباقة عند الانتقاد (الانتقاد يكون موجه للأفكار وليس لأصحابها) .
- على الباحث تفادي استخدام عبارات الاعتداد بالنفس والتي توحي بالكبر مثلا تجنب عبارات أنا،نحن،نرى.....الخ واستبدالها بعبارات يبدو أنه ، أغلب الظن ، الرأي الراجح .....الخ.
- يجب على الباحث إبراز شخصيته في البحث مع الالتزام بالموضوعية وتجنب الذاتية[2].
- يجب أن يقوم الباحث القانوني بتدعيم أفكاره بالحجج والبراهين المنطقية والاستعانة بالنصوص التشريعية والآراء الفقهية و الاجتهادات القضائية .

ثانيا:إحترام قواعد اللغـة

على الباحث أن يلتزم عند كتابة بحثه بقواعد اللغة السليمة ويتأكد من خلو بحثه من الأخطاء الإملائية أو المطبعية لأن كثرة هذه الأخطاء في البحث تضعف من قيمته العلمية وتلحق الضرر بجودته .

ويجب على الباحث الالتزام بقواعد الترقيم وعلامات الوقف حيث أن هذه الأخيرة مهمة عند قراءة البحث حيث تسهل على القارئ فهم ما ورد في البحث والتواصل مع أفكار الكاتب حيث أن علامات الوقف والترقيم تمثل إلى حد ما انفعالات الكاتب التعبيرية والحركية .وبالتالي يستطيع الكاتب من خلالها إيصال أفكاره ومشاعره للقارئ .

---

[1] أحمد بدر ،المرجع السابق،ص.394.

[2] ربحي مصطفى عليان،المرجع السابق،ص.314.

الفرع الثاني: قواعد الاقتباس من المصادر والمراجع.

عند قيام الباحث بنقل المعلومات والأفكار والنصوص التي يحتاجها لتدعيم بحثه من المصادر والمراجع عليه الالتزام بمجموعة من القواعد والتصرف بحذر للتجنب الوقوع في السرقة العلمية .

أولا: الاقتباس.

يعتبر الاقتباس استشهادا في موضوع معين بآراء وأفكار الآخرين لتدعيم وجهة نظر الباحث أواثبات فكرة معينة أو بغرض المقارنة بين مجموعة من الأفكار أو معارضة آراء معينة [1].

1-أنواع الاقتباس :

الاقتباس نوعان نذكرها فيما يلي:

أ-الاقتباس الحرفي :

ويقوم فيه الباحث بالنقل المباشر والحرفي للنصوص والأفكار عند إعداد بحثه العلمي ويكون هذا النقل حرفيا دون أي تصرف سواء بالإضافة أو بالحذف[2]، ويستعمل الاقتباس الحرفي في حالات مختلفة:كالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة،المواد القانونية،التعريفات العلمية، وعند شعور الباحث بأهمية المادة المقتبسة وأسلوبها البليغ الدال على أفكار صاحبها فيخشى أن يحرفها أو يشوه معناها.وإذا كان النص المقتبس قصيرا فإنه يكتب كسائر نصوص البحث، لكنه يميز عنه بوضعه بين مزدوجتين"..." ، أمّا إذا كان النص المقتبس طويلا يتجاوز خمسة أسطر، فلا بدّ من تمييزه بكتابته بخط أصغر أو بمسافة أقل بين الأسطر وبأبعاد أكثر عن الهوامش.

ب-الاقتباس غير الحرفي :

---

[1] عبد الوهاب بن ابراهيم ابو سليمان،المرجع السابق،ص121.

[2] إيهاب الأخضر،التوثيق في البحث العلمي،مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد،05 ، العدد،2، المركز الجامعي علي كا في، تندوف ، الجزائر،ديسمبر 2021،ص.251.

في هذا النوع من الاقتباس يقوم الباحث بإعادة صياغة الأفكار المقتبسة بأسلوبه الخاص، غير أنه يحتفظ بالمعنى الذي قصده صاحب النص المقتبس وعلى الباحث الالتزام بالأمانة في النقل، كما يمكن أن يكون هذا الاقتباس في شكل تلخيص لأفكار المؤلف و التي شرحها في عدة صفحات فيقوم الباحث بتلخيصها بأسلوبه الخاص في فقرة أو فقرتين،على أن يقوم الباحث بالإشارة إلى صاحب الفكرة لدواعي الأمانة العلمية .

وتجدر الاشارة أن هناك مجموعة من الشروط الواجب على الباحث احترامها عند القيام بعملية الاقتباس يمكن اجمالها في النقاط التالية: .

-يجب أن يكون الاقتباس من مصادر ومراجع ذات قيمة علمية لها صلة بموضوع البحث.

-يجب على الباحث عدم المبالغة في الاقتباس خاصة الحرفي منه والاكتفاء بالمعلومات الضرورة فقط .

-يجب على الباحث الالتزام بقواعد الأمانة العلمية وذلك بالإشارة إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع المقتبس منه ووضع الاقتباس الحرفي بين مزدوجتين .

-يجب أن يلتزم الباحث بالدقة في اختيار المادة المقتبسة والالتزام بالأمانة في نقل المعلومات والأفكار يجب على الباحث التأكد من صحة المعلومات الواردة في النص المقتبس[1] .

-يجب على الباحث التحلي بالموضوعية في الاقتباس بحيث لا يقتصر الاقتباس على الكتابات التي تؤيد أ ريه،مع إهمال الكتابات التي تعارضه.

ثانيا:قواعد توثيق المراجع والمصادر المعتمدة في كتابة البحوث العلمية.

من غير الممكن انجاز بحوث علمية ذات مصداقية دون أن يستعين الباحث بمختلف المراجع والمصادر والبحوث العلمية السابقة لتدعيم بحثه وإثرائه وزيادة

[1] أحمد شلبي، المرجع السابق، ص111.

مصداقيته، وعلى الباحث ان يقوم بالإشارة الى هذه المراجع و الى اصحابها في كل مرة يقوم بالاقتباس منها سواء كان الاقتباس حرفيا،أو اقتباسا غير حرفي،وهذا ما يسمى بالتوثيق .يقصد بالتوثيق إثبات مصدر المعلومات نسبها إلى أصحابها عملا بقواعد الأمانة العلمية و اخلاقيات البحث العلمي، واعترافا بجهد الآخرين وحقوقهم العلمية، كما يقصد به أيضا العملية التي تقوم من خلا لها بنسبة النص المقتبس أوالشاهد إلى صاحبه، أي إلى المرجع أو المصدر الذي نقلنا منه، ويكون ذلك بأكثر من طريقة[1] .

1- أهداف التوثيق في البحث العلمي:

يتضمن التوثيق في البحث العلمي جملة من الأهداف أهمها:

-إظهار مدى تحلي الباحث بالأمانة علمية في توثيق المصادرو المراجع التي استعان بها في بحثه، ونسب الفضل إلى صاحبه.

-الرفع من مصداقية نتائج البحث من خلال نوع وطبيعة المصادر والمراجع المعتمدة.

-ابراز مدى الاطلاع الواسع للباحث وتمكنه من أدوات بحثه، ومدى تعمقه في البحث والتقصي حول الظاهرة موضوع بحثه.

-تجميع مختلف الاراء حول موضوع البحث،من أجل تقديم دراسة علمية أعمق وأشمل[2].

-الإسهام في التراكم المعرفي للعلوم الذي يعد إحدى وسائل تطويرها.

-بيان مدى حداثة المعلومات المعتمدة في البحث، استنادا إلى معلومات التوثيق الخاصة بالمصادر والمراجع.[3]

2-طرق توثيق المراجع والمصادر المعتمدة في كتابة البحوث العلمية:

تختلف طرق التوثيق المعتمدة في كتابة البحوث العلمية وتتنوع غيرأننا سوف نتطرق للطريقتين الأكثر استعمالا في البحوث القانونية :

---

[1] إيهاب الأخضر ،المرجع السابق،ص.251.

[2] سمير جزايري،توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق الطيعة السابعة لنظام APA،مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 20،العدد02،جامعة الجزائر 02،ديسمبر 2020،ص.89.

[3] إيهاب الأخضر ،المرجع السابق،ص.252.

أ-توثيق المراجع والمصادر بطريقةAPA :

وهو اسلوب توثيق معتمد لدى الجمعية الأمريكية السيكولوجية American Psychological Association ،حيث تظهر بعض المعلومات حول المرجع في متن البحث و تظهر المعلومات كاملة في آخر البحث وهذا ماسيتم تبيانه فيما يلي:

- **التوثيق في المتن**[1]:

إذا كان المرجع كتاباً و كان المؤلف منفرداً يكتب:اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات، وكل ذلك بين قوسين، أما إذا كان الكتاب لمؤلفين اثنين يكتب:اسم عائلة الاول واسم عائلة الثاني،سنة النشر،الصفحة أو الصفحات، وكل ذلك بين قوسين.واذا كان الكتاب لثلاثة مؤلفين فأكثر يكتب :اسم عائلة المؤلف الأول، ويضاف إليها عبارة وآخرون،سنة النشر،الصفحة أوالصفحات،وكل ذلك بين قوسين. نفس الامر إذا كان المرجع مقالا في مجلة علمية أواطروحة.

أما إذا كان موقعاً على الانترنيت، فيكتب على النحو الآتي :اسم المؤلف(إن وجد)، عنوان المقالة، السنة و الموقع.

- **المصادر والمراجع في نهاية البحث:**

ترد المصادر والمراجع العربية أولاً،وبعدها المصادر والمراجع الأجنبية وذلك على النحو التالي:

- **الكتب:** اسم العائلة، الاسم الأول. (التاريخ). اسم الكتاب بالخط المائل. رقم الطبعة إن وجدت ط6، مكان النشر: دار النشر.
- **الرسائل والاطروحات الجامعية:** اسم العائلة، الاسم الأول. (التاريخ). عنوان الرسالة بخط المائل، (رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة)، اسم الجامعة، المكان.
- **المقال في المجلة العلمية:** اسم العائلة، الاسم الكامل (في حالة وجود أكثر من اسم يتم الفصل بينها بفاصلة منقوطة ؛)، (التاريخ)، اسم المجلة، المجلد أو جزء (العدد)، أرقام الصفحات. على أن يكون اسم المجلة ورقم المجلد أو الجزء إن وجد بالخط المائل.

[1] سمير جزايري،المرجع السابق،ص.95.

- **المشاركات في المؤتمرات والملتقيات:** اسم العائلة، الاسم الأول. (الشهر، السنة). العنوان. اسم المؤتمر بالخط المائل، المنعقد في الفترة من و إلى، الدولة.
- **الموقع الإلكتروني:** الموقع. (التاريخ). العنوان بالخط المائل، تم الدخول على المواقع بتاريخ (يوضع التاريخ بالكامل).

ب-التوثيق في الهامش:

ظهرت فكرة التوثيق في الهامش عندما بدأ بعض الباحثون في تحديد مساحة فارغة على احد جوانب الصفحة مخصصة لإضافة الملاحظات. ويقصد بالهوامش هي جزء من جسم البحث، يطلق عليها أيضا "الحواشي". ويكون استخدامها الأساسي هو توضيح فكرة داخل البحث أومصطلح كما يمكن استخدامها لتوثيق المصادر والمراجع،أو الاحالة الى جزء اخر من البحث لدعوة القارئ للرجوع له،أو لتقديم شرح أوسع لفكرة وردت في المتن أو التعليق عليها.

- **أنواع الهوامش:**

وتنقسم الهوامش إلى قسمين، الهوامش التفسيرية، وتهميش المراجع

- **الهوامش التفسيرية :**

حيث يقوم الباحث بشرح و تفسير المصطلحات او الألفاظ الغامضة والمبهمة، بحيث لا يمكنه أن يقوم بشرحها في متن البحث، لأن ذلك قد يؤدي إلى تشعب الموضوع أو حتى إلى الخروج عنه ، لذلك يشار إلى هذا المصطلح او اللفظ الغامض برمز معين ،غالبا ما يكون (*) توضع في المتن عند المصطلح المراد شرحه،و توضع في الهامش أسفل الصفحة أين يتم تفسير ذلك المصطلح[1].

كما تستعمل أيضا لكتابة النص التشريعي الأجنبي بلغته الاصلية،أو للاحالة الداخلية في البحث الذي يريد بها الباحث دعوة القارئ لفهم أكثر للموضوع التوجه جزء آخر من البحث مع ذكر الصفحة،و قد يكون الباحث أكثر كرما مع القارئ فيوجهه الى عنوان مرجع يكون قد قدم شرحا واسعا الفكرة التي قد يكون الباحث مر عليها بشكل سريع لانها ليست من أولويات بحثه وهذا ما يطلق عليه بالإحالة الخارجية.

[1]كمال دشلي،المرجع السابق،ص.142

➢ **تهميش المراجع:**

يكون التوثيق عن طريق استخدام الهوامش وربطها بالمتن عن طريق وضع رقم في نهاية كل اقتباس يقابله نفس الرقم في الهامش،و يكون الترقيم إما بشكل مستقل في كل صفحة حيث يبدأ ترقيم جديد في كل صفحة،أو يكون ترقيم متسلسل و متتابع في كل الصفحات من بداية البحث إلى نهايته.

وتجدر الاشارة أن الترقيم المتجدد في كل صفحة من صفحات البحث هو الاكثر استعمالا خاصة في البحوث العلمية الطويلة نظرا لسهولة الاطلاع على الهامش مباشرة، غير أنه بالنسبة للبحوث القصيرة(المقالات والمداخلات)يمكن استعمال الترقيم المتسلسل و المتتابع.

اضافة إلى أن هناك ثلاث طرق لوضع الهوامش الاولى و هي الاكثر استعمالا وتتمثل في وضعها أسفل كل صفحة و الثانية تكون في آخر الفصل أما الثالثة فتدرج في آخر البحث.

وتختلف طريقة التوثيق في الهامش باختلاف نوع المرجع المقتبس منه وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

- **طريقة توثيق الكتب:**

وهناك عدة حالات يجب التطرق لها:

– في حالة الإشارة إليها للمرة الأولى:

➢ **اسم المؤلف ثم لقبه،** أما إذا كان الاسم ثلاثيا فيكتب بنفس الصيغة التي ورد بها دون تغيير، أما إذا تعدد المؤلفون وكانوا أقل من ثلاثة فيكتب لقب واسم كل مؤلف، أما إذا كانوا أكثر من ذلك فيكتب لقب واسم أحدهم ثم إلحاقه بعبارة" :وآخرون."

➢ **عنوان الكتاب** :فإن كان له عنوان رئيسي وآخر فرعي، يرد هذا الأخير بين قوسين بعد العنوان الرئيسي.

➢ **الجزء** :إذا كان للكتاب أجزاء، يجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة، فإذا كان هذا الجزء معنونا يجب الإشارة إلى عنوانه بعد بيان رقم الجزء.

- **الترجمة** :إذا كان الكتاب مترجما، تجب الإشارة الى المترجم مباشرة بعد عنوان الكتاب أوالجزء إن وجد
- **الطبعة** :يأتي رقم الطبعة إن وجدت بعد عنوان الكتاب، أو بعد الجزء والترجمة إن وجدا،أما إن لم نجد رقم الطبعة فهذا يعني أنها طبعته الأولى، ولا داعي إلى الإشارة إلى أنها الطبعة الأولى أو أنه لا يوجد رقم الطبعة.
- **دار النشر** :والإشارة إليها إل ا زمية، وفي حال عدم وجودها، يجب كتابة العبارة التالية،دون دار نشر أو بالمختصر التالي :د.د.ن.
- **مكان وسنة النشر** :وفي حالة عدم وجود أحدهما يشار إلى ذلك بعبارة دون مكان النشرأو دون تاريخ نشر أو بالمختصرين التاليين :د.م.ن .أو د.ت.ن.
- **الصفحة** :وهي آخر ما يتم ذكره، ويشار إليها بحرف، ص متبوعا بنقطة واحدة (ص.) وذلك في حال وجود المعلومة في صفحة واحدة.أما في حالة استعمال عدة صفحات متتالية فيشار إليها هكذا مثلا :(ص ص.).ويتم الفصل بين البيانات السابقة بالفواصل.

-في حالة الإشارة إلى المرجع مرة أخرى :في هذه الحالة نميز بين:

- **إذا تكررت الإشارة إلى الكتاب في نفس الصفحة مرتين:**

إذا كانتا متتاليتين نكتفي بعبارة المرجع نفسه إذا كانت نفس الصفحة أو نتبعها برقم الصفحة إذا كان الاقتباس من صفحة أخرى[1]، واذا كان المرجع بلغة أجنبية نستعمل عبارة .ibidمتبوعا بالصفحة أو وحدها إذا كان الاقتباس من نفس الصفحة.

- **إذا كانت مرات الاقتباس غير متتالية أو في صفحات مختلفة.**

يكتب لقب واسم المؤلف متبوعا بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم ذكر الصفحة أو الصفحات، هذا في حال إذا كان للكاتب ضمن قائمة مراجع البحث مؤلف واحد، أما إذا كانت له مؤلفات أخرى اعتمد عليها الباحث، فيجب كتابة عنوان المؤلف كاملا أوجزءا من العنوان متبوعا بثلاثة نقاط هكذا...، ثم عبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها[2].

---

[1] أحمد شلبي،كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط.09، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،1976 ،،ص58.

[2] المرجع نفسه،ص.118.

بالنسبة للكتب الأجنبية يصطلح على عبارة المرجع السابق بالمختصر التالي.Op.cit والصفحة بالمختصر.p

- **طريقة توثيق المقالات :**

–لقب واسم صاحب المقال،عنوان المقال،اسم المجلة،عددها،اسم الهيئة التي تصدرها،بلد النشر،سنة النشر، الصفحات التي جاء المقال ضمنها[1] و تكتب على الشكل التالي مثلا :

ص ص. 27–47، ص. 30. يعني الصفحة التي تم الاقتباس منها بالضبط.

وتطبق على المقال نفس قواعد تهميش الكتب عند تكرار الاستعمال وتعدد المقالات لنفس المؤلف.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

عند استعمالها لأول مرة تكتب هكذا: لقب واسم الباحث،عنوان المذكرة أوالأطروحة،طبيعتها(مذكرة ماستر،رسالة ماجستير،أطروحة دكتوراه)،اسم الكلية والجامعة،تاريخ المناقشة، الصفحة.

وعند استعمالها للمرة الثانية، تطبق بشأنها نفس قواعد تكرار الكتب سابقة الذكر[2].

- **المحاضرات الجامعية الواردة في مطبوعات معتمدة:**

يشترط أن يكون صاحب المحاضرة ذو رتبة علمية تفوق أستاذ محاضر،وتهمش كالتالي:

اسم المحاضر، محاضرة بعنوان"....."، المقياس، القسم، الجامعة، السنة الجامعية،ص.

- **النصوص القانونية** :توثق كما يلي:

المادة، طبيعة النص القانوني(دستور، قانون، أمر، مرسوم، قرار....) ، رقمه، المتعلق ب...،الوثيقة التي احتوت النص(الجريدة الرسمية مثلا)العدد، التاريخ، السنة، الصفحة.

- **الأحكام القرارات القضائية** :توثق على الشكل التالي:

الجهة القضائية التي صدر عنها الحكم أو القرار، رقم الحكم أو القرار، التاريخ،المجلة القضائية أومجموعة الأحكام أو الدورية التي احتوته، العدد،التاريخ،الصفحة أوالصفحات.

- **تهميش الوثائق الإلكترونية** :توثق على النحو التالي:

[1] محمد سرحان علي المحمودي ، مناهج البحث العلمي، ط.3، دار الكتب، صنعاء، اليمن،2019،ص.246.

[2] ربحي مصطفى العليان،المرجع السابق،ص.303.

الاسم الكامل للمؤلف، العنوان، تاريخ النشر، الموقع، تاريخ وساعة آخر اطلاع عليه.

المطلب الثاني:الشكل النهائي للبحث العلمي

للبحث العلمي إطار شكلي عام يساعد قارئه على إيجاد الأفكار والمعارف التي يريدها منه بكل سهولة .

الفرع الأول: المعلومات التمهيدية

وهي معلومات مكملة تأتي في بداية البحث للتعريف به وتقديم الشكر والعرفان لمن ساعد الباحث في إعداده وتوضيح بعض الرموز التي يمكن أن تكون مبهمة بالنسبة للقارئ وسيتم بيانها فيما يلي:

أولا:صفحة الواجهة[1]:وتشتمل على إسم الجامعة التي صدر منها البحث (المذكرات أو الرسائل أو الأطروحات)، إسم الكلية أو المعهد التي ينتمي إليها الباحث ، ويكون موقع هذه المعلومات في أعلى الصفحة ثم عنوان البحث الرئيسي وتحته العنوان الثانوي إن وجد ويكون موقع هذه المعلومات في وسط الصفحة ، مرتفعة قليلا إلى الأعلى ثم يلي ذلك إسم الباحث الذي أعد البحث في الجهة اليمنى وإذا كان البحث يتعلق بمذكرة أورسالة أو أطروحة جامعية فيتم ذكر إسم الأستاذ المشرف على البحث في الجهة اليسرى ،وفي الأسفل ذكر أعضاء لجنة المناقشة،أسمائهم،وصفاتهم ،ومراكزهم في لجنة المناقشة وفي أسفل الصفحة في الوسط ذكر السنة الجامعية التي أنتج فيها البحث .

ثانيا: البسملة : وتتضمن هذه الصفحة البسملة وآية قرآنية كريمة أو حديث نبوي شريف.

ثالثا: صفحة الشكر والتقدير: وفيها يقدم الباحث شكره وتقديره لأساتذته وكل من سانده وقدّم له المعلومات والتوجيهات وسهَّل له الوصول إلى المراجع والمصادر التي أعانه على إنجاز بحثه.

رابعا:صفحة الإهداء: غالبا ما تتضمن هذه الصفحة الأشخاص الذين أهداهم الباحث عمله تشريفا لهم وهم في الغالب والديه وأفراد أسرته وأصدقائه.

خامسا:قائمة المختصرات: وتتضمن المختصرات التي إعتمدها الباحث في بحثه ويجب إيضاحها من خلال كتابتها بشكل كامل ومن أمثلتها: الجزء (ج.) ،العدد (ع.)،

[1]محمد سرحان علي المحمودي،المرجع السابق،ص.220.

الصفحة(ص.) ،الطبعة(ط.)، الجريدة الرسمية(ج.ر.) ،قانون الإجراءات المدنية والإدارية(ق.ا.م.ا.)، القانون المدني الجزائري(ق.م.ج.) .....إلخ.

سادسا: قائمة الأشكال والرسوم والجداول :

فكثيرا ما تشتمل البحوث والرسائل الجامعية على جداول إحصائية وبيانات ورسوم وخرائط وأشكال توضيحية لمضمون البحث لذا يفضل أن يقوم الباحث بترتيبها في قائمة منفصلة في صفحة مستقلة[1].

الفرع الثاني: صلب الموضوع (متن البحث)

ويعتبر أكبر جزء في البحث وصلبه وهو حصيلة جهد الباحث في جمع المعلومات والبيانات بمختلف الأدوات والوسائل المتاحة للتوصل إلى الإجابة عن إشكالية البحث ويتكون هذا الجزء من ما يلي :

أولا: مقدمة:وهي مدخل رئيسي لموضوع البحث وممهد للدخول في صلب موضوعه، تعطي القارئ فكرة مركزة عن جوانب البحث وتبين طبيعته وتهيئه للتفاعل مع البحث .نظرا لأهميتها بالنسبة للبحث فعلى الباحث الإلتزام ببعض الشروط والعناصر التي من الواجب أن تتضمنها المقدمة وتتمثل فيما يلي :

- مدخل تمهيدي وجيز لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين على الأكثر يتطرق فيه الباحث للتعريف بالموضوع و ذكر لمحة تاريخية عنه إذا تطلب الأمر ذلك .
- يبين الباحث أهمية الموضوع العلمية والعملية .
- تبيان أهداف البحث التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلاله والدوافع التي أدت إلى إختياره موضوع البحث .
- طرح مشكلة البحث .
- المناهج العلمية التي إعتمدها الباحث عند إعداد بحثه .
- الصعوبات التي واجهت الباحث عند إعداده البحث (إن وجدت) .
- الإعلان عن خطة البحث التي إعتمدها الباحث من خلال ذكر العنوانين الرئيسيين منها فقط ، دون التفصيل فيها وترك ذلك للفهرس في آخر البحث .

[1] محمد سرحان علي المحمودي،المرجع السابق،ص.232.

- يجب على الباحث أن لا يتعمق في موضوع البحث ولا يناقش عناصره ولا يقدم ي إجابات ضمن المقدمة .
- يستحسن أن تمثل المقدمة عشر إجمالي عدد صفحات البحث .
- تقدم المقدمة في شكل فقرات و تجنب عنونة هذه الفقرات.
- يجب على الباحث تهميش المقدمة خاصة عند التطرق للمحة تاريخية فيها أو عند وضع تعاريف أو ذكر قوانين أو الإشارة إلى دراسات سابقة ، عملا بمبادئ وقواعد الأمانة العلمية .

ثانيا: تحرير البحث:حيث يلتزم الباحث في هذا الجزء بخطة البحث التي إعتمدها مع الإلتزام بقواعد وشروط الكتابة العلمية التي سبق التطرق لها .

ثالثا: الخاتمة:وهي حصيلة البحث وأهم عناصره تتمثل في النتائج النهائية التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه .ولا تمثل تلخيصا للدراسة وإنما إجابة عن مشكلة البحث المطروحة في مقدمته وذلك من خلال عرض مجموعة من النتائج المستخلصة والتي يقوم الباحث في عرضها في شكل نقاط أو فقرات مختصرة مع تقديم التوصيات والمقترحات التي يرى الباحث ضرورة الإشارة إليها على أن يلتزم الباحث عند وضعه لهذه المقترحات بما يلي :

– أن لا تكون التوصيات في شكل أمر أو إلزام وإنما في شكل إقتراح مذكور بأسلوب لبق فيقول الباحث مثلا " يوصي الباحث بإعادة النظر " أو " يقترح الباحث العمل على " أو " يستحسن من المشرح أن يقوم بـ " .

– يجب أن تكون التوصيات والمقترحات معقولة وقابلة للتنفيذ .

– يجب أن تكون محددة وواضحة مع الابتعاد عن التوصيات العامة .[1]

وفي الأخير يمكن للباحث أن يختم خاتمته بطرح إشكاليات جديدة ممهدة لدراسات لاحقة.

الفرع الثالث: مكملات مساندة للبحث

[1] محمد سرحان علي المحمودي ، المرجع السابق ، ص.238..

أولا:الملاحق: تأتي بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع ، وتمثل البيانات والوثائق التي يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية بحثه لتعلقها بموضوع البحث ومضمونه بهدف إثراء البحث وللاستشهاد بها بحيث لا يمكن إدراجها في المتن ولا في الهامش نظرا لكبر حجمها وللحفاظ على انسجام البحث وتسلسل أفكاره .

والملاحق اختيارية يمكن الاستغناء عنها إلا إذا كانت ضرورية ونادرة لا يمكن للقارئ التوصل إليها ، وغيابها يؤثر على فهم موضوع البحث .ويشترط أن لا تتجاوز صفحاتها عدد صفحات البحث،ويجب وضعها بشكل مرتب ومتسلسل وفقا لتسلسل أقسام البحث.

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع: تنقسم قائمة المراجع والمصادر إلى جزأين الجزء الأول يتناول المراجع باللغة العربية والثاني المراجع باللغة الأجنبية،ويتم ترتيب المراجع كما يلي:

1-الكتب وتقسم إلى كتب عامة تخص عموميات الموضوع وكتب متخصصة في صلب الموضوع.

2-الرسائل والمذكرات الجامعية.

3-المقالات في المجلات القانونية.

4- المقالات في المواقع الإلكترونية.

5-النصوص القانونية والتنظيمية.

فيما يتعلق النصوص القانونية والتنظيمية فيجب أن يتم ترتيبها حسب تدرج القوانين مع مراعاة التسلسل التاريخي لصدور هذه النصوص القانونية[1].

أمَّا بالنسبة للمراجع الأخرى فيتم ترتيبها على أساس الحروف الهجائية أو الأبجدية (وهو الترتيب الأكثر شيوعا)

ثالثا: الفهرس:ويمثل خطة البحث المفصلة بجميع عناوينها الأساسية والفرعية ويقابل كل عنوان رقم صفحة بداية التطرق له والترقيم يبدأ من أول صفحة في المقدمة إلى غاية آخر صفحة من قائمة المراجع أمَّا بالنسبة للمعلومات التمهيدية فيشار إليها بالأحرف.

رابعا: ملخص البحث:وهو تقرير مقتضب وقصير يمثل جملة النقاط الأساسية التي تطرق لها الباحث في بحثه مع الإشارة بشكل مختصر إلى أهم النتائج المتوصل إليها دون أن

[1]محمد سرحان علي المحمودي ، المرجع السابق ، ص.235.

يتجاوز ذلك صفحة واحدة [1]، ويكتب الملخص بلغتين أو أكثر(اللغة العربي ولغة أجنبية أخرى).وبعد إنتهاء الباحث من إنجاز بحثه وفقا لما تم التطرق له من مراحل إعداد البحث العلمي وتقنياته يكون أخيرا قد وصل إلى آخر مرحلة تنتهي إليها البحوث الجامعية الأكاديمية وهي مرحلة مناقشة البحث والتي تختلف إجراءاتها باختلاف نوع البحث الأكاديمي والشهادة المتحصل عليها من خلاله.

[1]محمد سرحان علي المحمودي ، المرجع السابق ، ص.236.

الفصل الثاني : منهجية البحوث القانونية الصغيرة (منهجية حل مسائل قانونية مختلفة).

يواجه طالب الحقوق أثناء مسيرته الجامعية مختلف المسائل القانونية،التي تستوجب منه اسقاط معلوماته النظرية التي جمعها خلال سنوات دراسته على مسائل تطبيقية،مستعينا في ذلك بتقنيات منهجية معينة تتناسب مع نوع المسألة.
إن معرفة الطالب بمنهجية حل المسائل القانونية يساعده على تنمية الحس القانوني لديه والتزود بالمعلومات التطبيقية التي تقربه من المجال العملي،الامر الذي يسهل عليه الولوج للمجال المهني بعد تخرجه من كلية الحقوق،كما أن اعداد الطالب للبحوث الصغيرة تطبيقية يدعم ويثبت معارفه النظرية.

نظرا لأهمية المام الطالب بتقنيات حل المسائل القانونية المختلفة،سنتطرق فيما يلي لأهم المسائل التي تواجه دارس القانون ومنهجية حلها،و ذلك من خلال : منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي(المبحث الأول)، منهجية تحليل النصوص القانونية والتعليق عليها(المبحث الثاني)،منهجية تقديم استشارة قانونية(المبحث الثالث)،منهجية تحرير مذكرة استخلاصية(المبحث الرابع).

المبحث الأول :منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي.

عادة ما يستعين الباحث في العلوم القانونية بالأحكام والقرارات والإجتهادات القضائية عند إعداده للبحوث القانونية ،كما تعرض عليه هذه الأحكام "بصفته طالب" في كلية الحقوق كتمارين ومسائل قانونية يحلها في الدروس التطبيقية ،وفي كلتا الحالتين يجب على الطالب أو الباحث أن يلمَّ بالأدوات والتقنيات الضرورية لتحليل والتعليق على هذه الأحكام والقرارات .

يعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ممن أهم الدراسات التطبيقية في شعبة الحقوق ،ويتطلب هذا العمل الإلمام بالمعارف النظرية التي تعلمها الطالب في المقاييس الدراسية والتقنيات المنهجية المتعلقة بفهم النصوص والوثائق القانونية حتى يتمكن في

الأخير من فهم الحكم أوالقرار ويتمكن من التعليق عليه .وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم الحكم أو القرار القضائي(المطلب الأول) ،خطوات تحليل النص القانوني والتعليق عليه(المطلب الثاني).

المطلب الأول :مفهوم الحكم أو القرار القضائي .

وللوقوف على مفهوم الحكم أو القرار القضائي يجب التطرق لتعريفه(الفرع الأول) والعناصر المكونة له (الفرع الثاني) .

الفرع الاول:تعريف الحكم القضائي .

الحكم لغة بضم الحاء هو القضاء والفصل في الشيء ،وبالفتح هو المنع فيسمى القاضي حكما لأنه يمنع الظالم عن ظلمه ويحبسه ،أما القضاء فله عدة معاني قد يقصد به الإلزام فيسمى الحاكم قاضيا[1].ومنها الأمر في قوله تعالى:"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه"[2].وقد يعني الصنع لقوله تعالى :"فقضاهنَّ سبع سماوات في يومين"[3].

أما إصطلاحا فيعرف الحكم القضائي بأنه تطبيق للقانون بصفة رسمية استنادا على الواقع العملي المعاش ،ويعتبر إطارا تنازعياً لحل مشكلة قائمة ،تتمثل في وجود مصلحتين متنازعتين أو أكثر تبرزان في أغلب الأحيان في هيئة رأيين قانونيين متعارضين،ومن ثمة إيجاد حل قانوني لهذه الإشكالية والمتمثل في الحكم أو القرار القضائي[4].

ويعرف كذلك بأنه كل قرار يصدر في إطار القوانين الإجرائية من طرف هيئة قضائية مشكلة تشكيلا قانونيا في خصومة قضائية رفعت أمامها سواء بشأن موضوع الخصومة أو في مسألة تفرعت عنها[5].

---

[1] محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،القاموس المحيط ،عالم الكتب ،بيروت ،دون سنة النشر ، ص1415.

[2] سورة الإسراء ، الآية 23.

[3] سورة فصلت ، الآية 12.

[4] علي مراح ،المرجع السابق،ص.161-162.

[5] أحمد أبو الوفا، نظرية الأحكام القضائية في قانون المرافعات، منشأة المعارف ،الإسكندرية،مصر،1998 ،ص.35.

الفرع الثاني: العناصر المكونة للحكم أو القرار القضائي.

عند النظر إلى الأحكام والقرارات القضائية نجد أنها تتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية تتمثل فيما يلي :

أولا:الديباجة :

وهي مقدمة الحكم وقد اشترط المشرع الجزائري أن يرد فيها مجموعة من البيانات الضرورية حيث نجده في المادة 275 من قانون إجراءات المدنية والإدارية.[1] أوجب ذكر عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بإسم الشعب الجزائري "وذلك تحت طائلة البطلان .

وفي المادة 276 من نفس القانون أورد مجموعة من البيانات يجب أن يتضمنها الحكم نذكرها فيما يلي :

- الجهة القضائية التي أصدرت
- أسماء وألقاب وصفات القضاة الذين تداولوا في القضية
- تاريخ النطق بالحكم
- إسم ولقب ممثل النيابة العامة عند الإقتضاء .
- إسم ولقب أمين الضبط الذي حضر مع تشكيلة الحكم
- أسماء وألقاب الخصوم وموطن كل منهم ،وفي حالة الشخص المعنوي تذكر طبيعته وتسميته ومقره الإجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الإتفاقي
- أسماء وألقاب المحامين أو أي شخص قام بتمثيل أو مساعدة الخصوم
- الإشارة إلى عبارة النطق بالحكم في جلسة علنية

ثانيا:التحييث (التسبيب).

[1] القانون رقم 09/08 المؤرخ في 2008/02/25،المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 21 الصادرة في 2008/04/23 .

ويتضمن هذا الجزء من الحكم أو القرار تلخيصا لوقائع وإجراءات الخصومة القضائية، أي كل العناصر الواقعية والقانونية دون إتباع ترتيب معين حيث تكون متداخلة فيما بينها ، ويتضمن هذا الجزء أيضا كل ما ورد في المذكرات الجوابية للخصوم من طلبات ودفوع إضافة إلى ذكر الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى إختيار الحل القانوني الوارد في منطوق الحكم ولماذا أيَّد أو رفض طلبات الخصوم وتكون فقرات التسبيب هي أهم جزء في الحكم القضائي.[1]بالنسبة للقانون .

وعبارة التحييث يقصد بها أن كل الجمل الواردة في هذا الجزء تبدأ بعبارة :"حيث أنَّ"،وتتطرق المحكمة في هذا الجزء للفصل في المسائل الشكلية ومدى قبول الدعوة من حيث الشكل وذلك تفاديا لأي ثغرات إجرائية وممَّا سبق يظهر أن هذا الجزء من الحكم أو القرار هو أكثر جزء أهمية لذا على المعلق على القرار أن يأخذه بعين الإعتبار نظرا للتفاصيل الكثيرة الواردة فيه والتي يكون لها تأثير مباشر على منطوق الحكم .

ثالثا:منطوق الحكم.

ويتضمن هذا الجزء الحل القانوني الذي أوجده القاضي للنزاع المعروف أمامه ويبدأ بعبارة "لهذه الأسباب" مكتوبة في وسط السطر ثم يذكر قبول الدعوة أو رفضها شكلا وموضوعا .

الفرع الثالث: أنواع وتقسيمات الأحكام القضائية.

تختلف الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية بمختلف درجاتها عن بعضها البعض من نواحي متعددة فمنها من قسمها الفقه ومنها من قسمها التشريع.

أولا:التقسيم الفقهي للأحكام القضائية .

لقد أورد الفقه عدّة تقسيمات للأحكام القضائية آخذًا لذلك عدّة اعتبارات سنحاول التطرق لها فيما يلي:

[1] المادة 277 ق.إ.م.إ.ج.

1- من حيث قابليتها للطعن:

تنقسم بدورها إلى ما يلي :

أ- أحكام ابتدائية :

يقصد بها الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى ،وتقبل مراجعتها في الدرجة الثانية تطبيقا لمبدأ التقاضي على درجتين ،ولا يجوز تنفيذ الأحكام الابتدائية جبرا مادام الطعن فيها بالاستئناف جائزا ،ما لم يكن تنفيذها معجلا ومقررا بنص قانوني أو حكم قضائي .

ب- الأحكام الابتدائية النهائية :

وهو الحكم الذي لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف إما لصدوره عن المحكمة الابتدائية أو عن المجلس القضائي[1] ، وتتميز هذه الأحكام أنها غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف مهما كان السبب ،غير أنها تقبل الطعن بطرق الطعن غير العادية .

ج- الأحكام النهائية :

ويقصد بها القرارات الصادرة عن المجالس القضائية بعد الاستئناف والأحكام الابتدائية التي فات ميعاد الطعن فيها بطرق الطعن العادية فتصبح نهائية ،لا تقبل الطعن فيها بالطرق العادية (المعارضة أو الاستئناف) ، وتقبل الطعن فيها بطرق الطعن غير العادية (الطعن بالنقض وإلتماس إعادة النظر)[2] ،والحكم النهائي قد يكون فاصلا في الموضوع أو في الدفع بعدم القبول ،ويمتاز بأنه يحوز قوة الشيء المقضي به فيكون قابلا للتنفيذ بمجرد صدوره إلا ما أستثني بنص.

د-الأحكام الباتّة:

---

[1] المادة 35 ق.إ.م.إ.ج.

[2] لرجم أمينة ،الأحكام القضائية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري ،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية،العدد 3 ،المركز الجامعي سي الحواس ، بريكة ، جوان 2019 ،ص285.

هي تلك الأحكام القضائية التي لا يقبل الطعن فيها بأي طريقة من طرق الطعن العادية منها وغير العادية ،حيث يعتبر الحكم البات أقوى أنواع الأحكام لإستنفاذه كل طرق الطعن إما لممارستها أو لفوات آجالها ،وسواءا صدر هذا الحكم عن المحكمة أوعن المجلس القضائي أو عن المحكمة العليا .

2-من حيث محل الحكم :

تقسم إلى ما يلي :

أ- الأحكام المقررة (الكاشفة):

ويطلق عليها أيضا الأحكام التقريرية تهدف إلى إبراز الحق فهي مؤكدة لحالة أو مركز قانوني موجود قبل صدور الحكم ،يمكن أن تحدث تغييرا في المركز القانوني القائم دون إلزام أي من الخصوم لأداء معين،فالحكم المقرر يزيل حالة الشك التي تدور حول الحق أو المركز القانوني[1]، ومن أمثلتها الحكم بتقرير صحة العقد أو الحكم بتزوير سند .....إلخ.

ب - الأحكام المنشأة :

هي أحكام تقضي بإنشاء مركز قانوني جديد لم يكن موجودا من قبل أو تعديله أو إنهاءه ،بصدورها تنشأ رابطة جديدة ،غير أنها لا تحتوي على الصيغة الإلزامية التنفيذية ومن أمثلة هذه الأحكام الحكم بفسخ العقد أو الحكم بتصفية الشركة أو الحكم بشهر إفلاس التاجر.....إلخ.

ثانيا:التقسيم التشريعي للأحكام القضائية.

قسم المشرع الأحكام القضائية إلى ما يلي:

[1]شويحة زينب،الاجراءات المدنية في ظل قانون 09/08،ج1،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2009،ص208.

1-من حيث صدورها في واجهة الخصم (حضوره وغيابه).

تنقسم حسب هذا المعيار إلى ما يلي :

أ-الحكم الحضوري :

تناوله المشرع في المواد من 288 إلى 291 ق.إ.م.إ.ج. حيث يعتبر الحكم حضوريا إذا حضر الخصوم شخصيا أو ممثلين بوكلائهم أو محاميهم أثناء الخصومة او قدموا مذكراتهم حتى ولو لم يبدو ملاحظات شفوية[1].كما يعتبر الحكم حضوريا إذا امتنع أحد الخصوم الحاضر عن القيام بإجراء من الإجراءات المأمور بها في الآجال المحددة[2].

ب-الحكم الحضوري الاعتباري :

يكون الحكم حضوريا إعتباريا في الحالتين التاليتين :

- تخلف المدعى عليه عن الحضور رغم تبليغه شخصيا أو وكيله أو محاميه[3].
- إذا لم يحضر المدعي دون سبب مشروع جاز للمدعى عليه طلب الفصل في الدعوى ،ويصدر في هذه الحالة الحكم حضوريا[4].

إن الحكم الإعتباري الحضوري غير قابل للطعن بالمعارضة[5] غير أنه يقبل الاستئناف.

ج-الحكم الغيابي :

هو الحكم الذي تخلف فيه الخصوم عن الحضور رغم صحة التكليف[1]. يكون الحكم الغيابي قابلا للطعن بالمعارضة[2].

---

[1] المادة 288 ق.إ.م.إ.ج.

[2] المادة 291 ق.إ.م.إ.ج.

[3] المادة 293 ق.إ.م.إ.ج.

[4] المادة 290 ق.إ.م.إ.ج.

[5] المادة 295 ق.إ.م.إ.ج.

2-من حيث الحجية المترتبة على الحكم:

تنقسم الأحكام حسب هذا المعيار إلى ما يلي :

أ-الأحكام القطعية :

وقد نظمها المشرع في المواد 296-297 تحت عنوان الأحكام الفاصلة في الموضوع ،وهي تلك الأحكام التي تبت قطعيا في موضوع الدعوة بكامله فتحسم النزاع في موضوع الدعوى أو في ضق منه أو في مسألة متفرعة عنه وسواءا تعلق موضوع الحكم بدفع شكلي أو بدفع بعدم القبول أو في أي طلب عارض[3].ويكون هذا الحكم بمجرد النطق به حائزا لحجية الشيء المقضي فيه[4].ويجوز استئنافه فور صدوره ،ولا يتأثر بسقوط الخصومة.

ب-**الأحكام غير القطعية :**

ونظمها المشرع في المادة 298 ق.إ.م.إ.ج. تحت عنوان الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ،وقد نصت المادة 1/298 ق.إ.م.إ.ج:"الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع هو الحكم الآمر بإجراء تحقيق أو بتدبير مؤقت " ،إن هذه الأحكام غير قطعية ولا تحوز على حجية الشيء المقضي فيه ولا يترتب عنها تخلي القاضي عن النزاع كما هو الحال في الأحكام القطعية ،حيث يسترد القاضي سلطته بعد إجراء تحقيق أو التدبير المؤقت المطلوب ليفصل في النزاع بناءا على مخرجات التحقيق ،ولا يمكن

---

[1] المادة 292 ق.إ.م.إ.ج.

[2] المادة 294 ق.إ.م.إ.ج.

[3] المادة 1/296 ق.إ.م.إ.ج.

[4] المادة 2/296 ق.إ.م.إ.ج.

استئنافها إلا بعد صدور الحكم الفاصل في أصل الدعوى ككل[1] ،كما أنها تتأثر بسقوط الخصومة على عكس الأحكام القطعية[2].

الفرع الرابع :أنواع القرارات القضائية

ميز المشرع القرارات القضائية حسب الجهات التي أصدرتها ،وهي قرارات المجالس القضائية وقرارات المحكمة العليا وقرارات المحاكم الادارية للاستئناف وقرارات مجلس الدولة .

أولا: قرارات المجالس القضائية

نص عليها المشرع في المادة 600 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ضمن الفصل المتعلق بالسندات التنفيذية ،حيث اعتبرها من بين السندات التنفيذية التي لا يجوز التنفيذ الجبري بدونها ،فقرارات المجالس القضائية باعتبارها درجة ثانية في التقاضي هي أحكام قضائية بالمفهوم الواسع للحكم تصدر عن جهة موضوع وقد عرفها المشرع في المادة 2/255 من نفس القانون بأنها قرارات تصدر عن جهة الاستئناف بتشكيلة مكونة من ثلاثة قضاة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك،وهذه القرارات تأخذ طابع الحكم النهائي[3].

ثانيا : قرارات المحكمة العليا

على الرغم من أن قرارات المحكمة العليا لا تفصل في موضوع الحق وإنما إلى مدى تطبيق القانون من طرف قضاة المجلس حول النزاع إلا أن المشرع من خلال المادة 600 من ذات القانون اعتبرها ضمن السندات التنفيذية وذلك في حالات معينة :

---

[1] المادة 334 ق.إ.م.إ.ج.

[2] شويحة زينب،المرجع السابق،ص.212.

[3] لمعرفة الإجراءات المتبعة أمام المجلس القضائي يمكن الرجوع إلى المواد من 537 إلى 556 من ق.إ.م.إ.ج.

- قرارات النقض الخاصة بالمصاريف والغرامات والتعويضات المحكوم بها بسبب كيدية الطعن[1].
- قرارات النقض الفاصلة في الموضوع فبالرغم من أن المحكمة العليا هي محكمة قانون وليست محكمة موضوع، إلا أنها استثناء يجوز لها أن تتحول من محكمة قانون إلى محكمة موضوع وتفصل في النزاع متى تكرر النقض للمرة الثانية[2]،ويكون واجبا عليها الفصل من حيث الوقائع والقانون عند النظر في النقض الثالث[3] وذلك لإنهاء النزاع[4].

ثالثا: قرارات المحاكم الادارية للاستئناف

لقد استحدث المشرع المحاكم الادارية للاستئناف كدرجة ثانية للتقاضي في القضاء الاداري ،بموجب القانون رقم 22-13 المعدل والمتمم لقانون الاجراءات المدنية والإدارية[5].و قام بتعديل المادة 600 من نفس القانون وأضاف قرارات المحاكم الادارية للاستئناف ضمن السندات التنفيذية التي لا يمكن التنفيذ الجبري من دونها.و بشأن الاجراءات المتبعة امام المحاكم الادارية للاستئناف بدءا بالاختصاص وصولا للفصل في القضية فقد نظمها المشرع في المواد من 900 مكرر الى 900 مكرر9.

رابعا: قرارات مجلس الدولة

يختص مجلس الدولة بالفصل في الطعون بالنقض في الاحكام و القرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الادارية،ويختص أيضا بالفصل في الطعون بالنقض المخولة له بموجب نصوص خاصة[6]. فالقرارات الإدارية اذن هي تلك القرارات التي تصدر عن

---

[1] المادة 377 ق.إ.م.إ.ج.

[2] المادة 3/374 ق.إ.م.إ.ج.

[3] المادة 4/374 ق.إ.م.إ.ج.

[4] للتعرف على الاحكام الخاصة بالمحكمة العليا والإجراءات التي تمر بها الخصومة الى حين صدور القرار، فقد نظمها المشرع في المواد من 557 الى 583 ق.إ.م.إ.ج.

[5] القانون رقم22-13 المؤرخ في 12 جويليا 2022،الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 2022/07/17،المعدل و المتمم للقانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية.

[6] المادة 901 ق.إ.م.إ.ج.

الجهة الاعلى في هرم القضاء الاداري من تشكيلة جماعية من القضاة و بوجود قاضي مقرر.

ومن خلال ما سبق يتضح ان الفرق بين الحكم و القرار القضائي حسب قانون الاجراءات المدنية الادارية الجزائري هو أن الاحكام القضائية تصدر عن محاكم الدرجة الاولى للتقاضي (المحاكم الابتدائية)،أما القرارات القضائية فتصدر عن الدرجة الثانية للتقاضي(المجالس القضائية و المحاكم الادارية للاستئناف)، عن المحكمة العليا و مجلس الدولة.

المطلب الثاني: مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي

ويقصد بالتعليق هو تلخيص لعملية التحليل الدقيقة التي قام بها الطالب أو الباحث من خلال تفكيك عناصر الحكم او القرار ثم مقارنة ما هو موجود في الحكم أو القرار مع المعارف الطالب النظرية السابقة .

يساعد التعليق على حكم أو قرار قضائي الطالب على تنمية الحس القانوني لديه فمن خلال قراءة وتحليل الحكم يتعود الطالب على فن صياغة الأحكام وتقديم الأدلة والأسانيد القانونية لتبرير الأحكام وكل ذلك فيه تهيئة للطالب للولوج في المجال المهني بعد تخرجه من كلية الحقوق ،كما يعتبر التعليق على الحكم أو القرار دراسة تطبيقية مدعمة ومثبتة للمعارف النظرية التي أخذها الطالب في دروس القانون ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحوزها التعليق على قرار وجب الإلمام بمراحل وتقنيات التعليق وهو ما سنتطرق له فيما يلي من خلال: المرحلة التحضيرية(الفرع الأول)،المرحلة التحريرية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

وتهدف هذه المرحلة إلى حصر المعطيات الأساسية للقرار من أجل إستخدامها لاحقا بكل سهولة لتحرير صلب الموضوع.

أولا:الوقائع

وهي كل حدث أو تصرف نشأ بسببه النزاع أو المساس بحق شخص اكتسبه بموجب القانون أو قرار قضائي حائزا بحجية الشيء المقضي فيه وعند استخراجها يجب على الطالب الالتزام بما يلي :

- استخراج الوقائع المهمة في حل النزاع والتي ساهمت في تحريكه ويعتمد عليها لإيجاد السند القانوني الذي يستند عليه الحل الذي أعطاه القاضي للمشكل محل النزاع ،لذا على الطالب فرز هذه الوقائع والاكتفاء بذكر المؤثرة منها على الحكم القضائي والامتناع عن كتابة ما يخرج عن ذلك .
- أن تكون الوقائع متسلسلة حسب تاريخ حدوثها : حيث على الطالب ترتيب الوقائع الواردة في الحكم أو القرار والتي غالبا ما تكون متداخلة وغير مرتبة فيقوم الطالب بفرزها وترتيبها في شكل عناصر وفقا للتسلسل الزمني لحدوثها .
- يجب أن يمتنع الطالب عن إفتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم فلا يجوز له التكهن بأحداث لم تقع وإضافة عناصر لم تذكر في القرار حيث أن الحكم الصادر كان وفقا للوقائع المذكورة في القرار أو الحكم وما التعليق على قرار إلا حكم على الحكم لذا يجب أن يكون وفقا لنفس الوقائع.[1]
- تكييف الوقائع تكييفا صحيحا الأمر الذي يؤدي إلى حل قانوني صحيح .

ثانيا:الإجراءات

وهي المراحل القضائية التي مرَّ بها النزاع عبر مختلف درجات التقاضي إلى حين صدور القرار محل التعليق ،وعلى الطالب أن يلتزم عند استخراجها بما يلي :

- يجب أن يبين الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع ودرجتها فإذا كان الحكم صادرا عن محكمة ابتدائية يذكر الطالب ذلك وهو الحال بالنسبة للقرار الصادر عن المجلس أو المحكمة العليا .

[1] عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور ،المنهجية القانونية،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003 ،ص.92.

- يجب أن يبين كل إجراء قضائي بدقَّة ذكر كل ما يتعلق به بإيجاز[1] ،فيتطرق مثلا الطالب إلى ذكر الجهة القضائية التي مثل أمامها أطراف الدعوة وذكر المدعي والمدعى عليه ونوع المحرر الصادر من الجهة القضائية سواء كان حكم أو قرار وما قضي فيه .
- يجب أن يقتصر على الإجراءات الواردة في القرار دون افتراض إجراءات جديدة غير مذكورة سواء كانت سابقة أو افتراضات مستقبلية.

ثالثا:الإدعاءات

وهي طلبات ومزاعم أطراف النزاع وما استندت عليه من أسس قانونية لتدعيم هذه المزاعم والطلبات ،وتكون هذه الإدعاءات متضاربة ومتقابلة ما ينتج عليه المشكل القانوني المطلوب إيجاد حله من طرف القاضي ،فكما هو معروف أن "القاضي لا يحكم بما لم يطلب منه" لذا تطلب القانون أن تكون هذه الطلبات محددة وواضحة تحت طائلة البطلان[2].ويجب على الطالب عند فرز الإدعاءات أن يلتزم بما يلي :

- أن يذكر الإدعاءات مع شرح الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها أطراف النزاع .
- أن تكون الإدعاءات مرتبة وفقا لما وردت في الحكم أو القرار ويجب أ يتمم ذكرها في شكل نقاط منفصلة (كل إدعاء على حدى) .
- يجب أن يقوم الطالب بإعادة صياغة الإدعاءات بأسلوبه الخاص وباختصار وتفادي النقل الحرفي من القرار[3].

رابعا:المشكل القانوني

---

[1]عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور ،المرجع السابق،،ص.93.

[2] المادة 25 ق.ا.م.أ

[3] غناي زاكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ط.02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص.25.

وهو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند دراسته لملف القضية المطروحة أمامه والمطلوب منه إيجاد حل له في شكل حكم قضائي ،وعلى الطالب إيجاد هذا المشكل من خلال قراءته لحيثيات الحكم أو القرار وإطلاعه على منطوق الحكم ،وعليه أن يلتزم عند استخراجه للمشكل القانوني مراعاة ما يلي :

- صياغة المشكل في شكل سؤال
- الاعتماد على الصياغة القانونية ،فالطالب هنا هو رجل قانون متخصص لذا عليه استخدام أسلوب قانوني عند صياغة المشكل .
- يجب أن يكون المشكل المطروح دقيقا ومطروحا طرحا عمليا ،فعلى الطالب تجنب الأسئلة الفضفاضة والنظرية المفصولة تماما عن وقائع وحيثيات القرار .

الفرع الثاني:المرحلة التحريرية

يتم تحرير التعليق على قرار وفقا لخطة متوازنة ومحكمة ليتم مناقشتها بعد ذلك نظريا وتطبيقيا.

أولا:الخطة

يجب مراعاة مجموعة من الضوابط للحصول على خطة مضبوطة ملمّة بجميع جوانب والإشكالات المطروحة في القرار القضائي .

- يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة ،صلب الموضوع والخاتمة .
- يجب وضع خطة تطبيقية تتعلق بحيثيات الحكم أو القرار وأطرافه ،فيجب تجنب الخطة النظرية وتجنب العناوين النظرية المفصولة تماما عن وقائع وأطراف النزاع .
- يجب أن تلمَّ الخطة بجميع المشاكل القانونية المطروحة في الحكم أو القرار القضائي[1].

[1] صالح طليس ، المنهجية في دراسة القانون ، ط.1 ،منشورات زين الحقوقية و الأدبية،بيروت،لبنان، 2010 ،ص.248.

- يجب أن تكون الخطة متوازنة من حيث المباحث والمطالب والخطة المثالية التي يضعها الطالب هي الخطة الثنائية (مبحثين وفي كل مبحث مطلبين).
- يجب أن تكون عناوين الخطة دقيقة وموجزة .
- يجب أن تكون عناوين الخطة متتابعة ومتسلسلة وفقا لما ورد في الوقائع .

ثانيا:المناقشة

ويقوم الطالب في هذه المرحلة بمناقشة النقاط القانونية التي استخرجها في المرحلة التحضيرية من حيثيات القرار أوالحكم القضائي معتمدا في ذلك على خطة البحث التي أعدّها.

ثالثا:مقدمة

تعتبر المقدمة من أهم الأجزاء في التعليق على قرار أوحكم قضائي باعتبارها التمهيد الذي يضعه الطالب للتعريف بموضوع القرار أو الحكم القضائي والمسائل القانونية المثارة فيه بصورة مختصرة ،ويقوم بعدها بتقديم القرار وتحديد الجهة القضائية المصدرة له وتحديد القسم أو الغرفة التي صدر منها ،وإذا كان صدر من غرفتين أو الغرف مجتمعة في حالة الاجتهاد القضائي الصادر عن المحكمة العليا، وذكر مراجع القرار (رقمه ، تاريخ صدوره ورقم الملف) .ثم يقوم المعلق بعرض موجز لأهم الوقائع والإجراءات والإدعاءات ،ليقوم في الأخير بطرح المشكل القانوني أو المشاكل القانونية بصيغة قانونية واضحة وموجزة ،ليقوم ببعدها بالإعلان عن خطة التعليق على القرار القضائي .

رابعا:العرض

ويتم من خلاله مناقشة وتحليل النقاط القانونية التي تم إثارتها أمام القاضي والإدعاءات التي طرحها الخصوم أمامه على أن يقوم الطالب بمناقشة كل مسألة قانونية على حدى نظريا وتطبيقيا مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم للنزاع [1].

[1] صالح طليس،المرجع السابق،ص.249.

ونظراً لصعوبة هذه المرحلة خاصة إذا تعددت المشاكل القانونية المطروحة في القرار لذا على الطالب تقسيم العرض إلى قسمين أو ثلاثة أقسام حسب المشاكل المطروحة في القرار متتبعا في ذلك الخطة التي أعدها من قبل أمَّا إذا كان القرار يطرح مشكلا واحداً فقط فيمكن للطالب تقسيم التعليق إلى مبحثين يتعرض في المبحث الأول إلى تحليل المشكل من الناحية القانونية والواقعية ،وفي المبحث الثاني يتطرق لبيان البعد القانوني للحل المعتمد في القرار ومدى مسايرته للاجتهادات القضائية ليقوم الطالب أخيرا بالحكم على القرار وتبيان موقفه الشخصي منه بالاستناد إلى أدلة واقعية وقانونية[1].

لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك وجب عليه الاستعانة من بالمعلومات النظرية التي سبق له دراستها وإسقاطها على القرار والمسائل القانونية التي تضمنها ،وذلك بالرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق وتطبيق تلك المعلومات عليها ومقارنة الحل الذي توصل إليه الطالب مع الحل الذي توصل إليه القاضي ،حيث يكونان إمَّا متوافقان فيقوم الطالب بتأييد حكم القاضي ،وإمَّا متعارضان فيقوم اللطالب برفض حكم القاضي ،ويأتي بحكم بديل مدعماً له بأدلة مادية وقانونية[2].

خامسا: الخاتمة

يقوم الطالب فيها بالتطرق لأهم النتائج التي توصل إليها من خلال تعليقه على الحكم أوالقرار القضائي وما إذا كان مؤيدا لحكم القاضي أو معارضا له ووضع اقتراحات كبديل عن الحكم المعارض[3]،كما يمكن للطالب أن يضع حلولا وإصلاحات مستقبلية يراها جديرة باللإهتمام ،على أن تبرز شخصية الباحث وآراءه من خلال ما سبق.

---

[1] طه زكي صافي،منهجية العلوم القانونية ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان، 1998،ص.226.

[2] شميشم رشيد،المرجع السابق،ص.192.

[3] غناي زكية،المرجع السابق،ص.192.

المبحث الثاني : منهجية تحليل النصوص القانونية والتعليق عليها

يواجه طلاب الحقوق في مشوارهم الجامعي نصوص قانونية مختلفة فيكونون مجبرين للتعامل معها فهمها وتحليلها وتفسيرها في بعض الحالات،باعتبارها عمادة الدراسات القانونية فمن خلال القواعد القانونية والتشريعية تنبثق جميع المقاييس الدراسية في تخصص الحقوق.

وفي بعض الحالات يقدم النص القانوني للطالب في شكل مسألة قانونية عليه حلها وذلك من خلال تحليله لهذا النص والتعليق عليه ،وليتمكن من القيام بهذه العملية لابد ان يكون متمكنا من جانبين الجانب النضري والمتعلق بمعلوماته السابقة حول موضوع النص،والجانب المنهجي حيث لابد ان يكون الطالب متمكنا من تقنيات ومنهجية تحليل النصوص والتعليق عليها،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق بالتفصيل لهذه التقنيات والمنهجية اللازمة لتحليل النصوص القانونية والتعليق عليها،وقبلها لابد من التطرق الى مفهوم النص القانوني وكيفية تفسير النصوص القانونية.وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مايلي: مفهوم النص القانوني وطرق تفسيره(المطلب الأول)،خطوات تحليل النص القانوني والتعليق عليه(المطلب الثاني).

المطلب الأول : مفهوم النص القانوني وطرق تفسيره

ليتمكن الطالب من القيام بعمليتي التحليل و التعليق على النص القانوني لابد له بداية معرفة ما المقصود بهذا النص؟وكيف تتم عملية تفسيره ؟ومتى تتم هذه العملية؟ ومن هم الاشخاص والجهات التي تقوم على تفسيره ؟و كل ذلك سوف يتم الاجابة عليه من خلال مايلي:مفهوم النص القانوني(الفرع الأول)،تفسير النص القانوني(الفرع الثاني).

الفرع الأول :مفهوم النص القانوني

نص القانون هو النص المكتوب والصادر عن سلطة متخصصة موجه لتنظيم مسألة معينة ،والنص القانوني يكون عبارة عن قواعد قانونية تنظم حياة الأفراد ضمن مجتمع

معين[1]،وقد تأتي هذه القاعدة آمرة فتكون ملزمة للأشخاص الموجهة اليهم وقد تكون مكملة غير ملزمة يمكن للأشخاص اتباعها كما يمكن لهم الاتفاق على مخالفتها.

تعتبر القاعدة القانونية وحدة أساسية مكونة للقانون ،تتكون من ركنين أولهما يدعى بالفرض ويعني الواقعة التي تحققت وطبق الحكم عليها ،والثاني يسمى الحكم ويقصد به النتيجة والأثر الذي يترتب عند تطبيق الفرض .

وقد يكون النص القانوني متعلقا بتشريع أساسي (الدستور) أو عضوي (القانون العضوي) أوتشريعا عاديا (القوانين والاوامر)، أو نصا تنظيميا (مراسيم رئاسية وتنفيذية) ،ولك باعتبار أن النصوص التنظيمية تتضمن قواعد عامة ومجردة .

الفرع الثاني :تفسير النص القانوني

قد يواجه الطالب أو الباحث عند قيامه بتحليل النصوص القانونية والتعليق عليها نصوصا غامضة غير مفهومة أو ناقصة أو شابها خطأ عرقل عملية فهمها وتحليلها ،فيضطر في هذه الحالة الى البحث عن تفسير لها ليتمكن من فهمها بشكل يمكنه من القيام بعمليتي التحليل والتعليق بصفة سليمة .

أولا :تعريف تفسير النصوص القانونية

اختلف الفقه في تعريف تفسير النصوص القانونية وذلك لاختلافهم في مجال التفسير فمنهم من يضيقه في حدود معنى النص المبهم فقط ،ومنهم من يوسع مجال التفسير ليشمل النصوص الغامضة والناقصة والمشوبة بأخطاء .

لذا سوف نتطرق لتعريفين تعريف يمثل الاتجاه الأول والآخر يمثل الاتجاه الثاني :

1-الاتجاه المضيق لمفهوم التفسير:

[1]رشيد شميشم،المرجع السابق،ص.185.

التفسير حسبهم يقتصر على النصوص الغامضة فهو إزالة الغموض من النصوص القانونية وتوضيحها.[1]

2-الإتجاه الموسع لمفهوم التفسير:

وسع أصحاب هذا الاتجاه مجال التفسير ومفهومه ليشمل توضيح المعاني الغامضة وتصحيح العيوب الموجودة في النص ،وإزالة التعارض بين النصوص المتعارضة .فالتفسير حسبهم هو توضيح ما أبهم من ألفاظ التشريع وإكمال ما اقتضب من نصوصه وتخريج ما نقص من أحكامه ،وإزالة التعارض بين أجزاءه المتناقضة.[2]

ثانيا :حالات التفسير

من خلال التعريفات السابقة نستخلص ان حالات التفسير للنصوص القانونية تتمثل فيما يلي :

1-الخطأ المادي :

ويتمثل في وجود خطأ لفضي يعيق فهم النص ولا يستقيم المعنى إلا بتصحيح ذلك الخطأ فقد يكون الخطأ مطبعيا أو خطأ وقع عند ترجمة النص أو خطأ في صياغة النص و في هذه الحالة يكون النص بحاجة الى تصحيح حتى يتضح معناه ويصبح قابلا للتطبيق .

2- غموض النص:

[1] نجى مهاب ، مدخل الى القانون ،ط1 ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ،1990 ، ص.153.

[2] محمد وجيه شحادة ، المدخل الى القانون ونظرية الالتزام ، منشورات جامعة حلب ، كلية الإقتصاد والتجارة، سوريا، دون سنة نشر ، ص.91.

قد تكون عبارات النص غامضة ومبهمة تحمل أكثر من معنى فيصبح لزاما على القاضي أوالفقيه تفسير هذا النص من خلا اختيار المعنى الذي يراه اكثر صحة والأقرب إلى الصواب[1].

3-النص القانوني الناقص:

في بعض الحالات يغفل المشرع عن ذكر بعض الألفاظ التي لا يستقيم المعنى بدونها أو يسكت عن معالجة حالات معينة الأمر الذي يشكل فراغا تشريعيا وجب سدّه .

4- تعارض النصوص القانونية وتناقضها:

ويقصد بهذه الحالة وجود تناقض بين نصين تشريعيين او اكثر يحمل كل منهم حكما يخالف الآخر بشأن نفس المسألة ،وقد يكون هذا التعارض بين نصين تشريعيين في تشريع واحد أو بين نصين تشريعيين موجودين في تشريعين مختلفين.

ثالثا :أنواع التفسير القانوني :

تختلف أنواع التفسير للنص القانوني باختلاف الجهة التي تتولاه وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

1-التفسير التشريعي :

وهو التفسير الصادر عن السلطة التشريعية ،وعادة ما تقوم به لفضّ خلاف ثار حول نص قانوني معين ،أو لاختلاف المحاكم في تفسيره وكيفية تطبيقه ولذلك يصبح المشرع ملزما للتدخل وتفسير هذا النص الذي أثار اللغط من خلال نص آخر يوضح معنى النص المبهم ويكمل ما نقص فيه ،ويتميز هذا التفسير بأن المشرع هو صاحب الحق

[1]محمد صبري، تفسيرالنصوص في القانون المدني والشريعة الاسلامية ،ط1،دارالنهضة،القاهرة ، ص.26.

الأصلي فيه ،كما أنه يتمتع بالقوة الالزامية التي يتمتع بها القانون الاصلي ،وبمجرد صدوره يصبح ملزما للقضاة في جميع المحاكم عبر البلاد[1] .

2- التفسير القضائي :

هو التفسير الذي يقوم به القاضي للفصل في النزاع المطروح أمامه ،فعندما يواجه القاضي نصا غامضا أو ناقصا أو نصوصا متعارضة يكون ملزما بتفسيرها والبحث عن معناها وقصد المشرع منها بيتمكن من حل القضية المطروحة امامه ،ويتميز هذا النوع من التفسير أنه غير ملزم لقضاة المحاكم الاخرى وحتى للمحكمة المصدرة للحكم والتي قدمت تفسيرا للنص القانوني في قضية معينة ،حيث يمكن للقاضي الذي اصدر هذا التفسير ان يعدل عنه في قضية اخرى طرحت امامه في وقت لاحق.

3- التفسير الفقهي :

يصدر عن فقهاء ودارسي القانون والذين يتعاملون باستمرار مع النصوص القانونية بحكم عملهم او مجال دراستهم وأبحاثهم ،حيث يقومون بإبداء آراءهم حول النص القانوني ومحاولة ازالة الغموض عنه والوقوف على قصد المشرع منه واستكمال ما نقص منه أو ازالة التعارض بين النصوص المتناقضة ،حيث يقومون بتقديم اقتراحات ودعوة للمشرع لإعادة النظر في هذا النص القانوني ،كما أنهم عند قيامهم بهذا العمل يقدمون العون للقضاء في تفسير وتطبيق القاعدة القانونية بشكل صحيح [2].

رابعا : طرق التفسير

ويقصد بها الوسائل التي يعتمد عليها المفسر عند القيام بعملة التفسير ،وهي كما يلي:

---

[1] عاشور ميلود والعربي باشا مصطفى، مدارس تفسير النصوص في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08 ،العدد: 01 ،جامعة محمد البشير الابراهيمي،برج بوعريريج،جوان 2023،ص.80.

[2] المرجع نفسه،ص.81.

1-طرق التفسير الداخلية:

وهي التي تعتمد على المعاني والمفاهيم التي يتضمنها النص محل التفسير،فيستنتج التفسير من عبارات النص وألفاظه،وذلك باللجوء الى القياس بحيث يتم الحاق حكم مسألة معلومة الى مسالة مجهولة عند اتحادهما في العلة،وقد يتم الاستنتاج من خلال مفهوم المخالفة فيتم اعطاء حالة غير منصوص عليها حكما مخالفا لحالة اخرى منصوص عليها في القانون وذلك متى اختلفتا في العلة ،كما يمكن الاعتماد على طريقة تقريب النصوص القانونية من بعضها البعض وإجراء مقارنة بينها وتدارك النقص فيها بإكمال بعضها بعضا .

2- طرق التفسير الخارجية:

تساهم في استخلاص معنى النص بالاعتماد على عناصر خارجة عن نطاقه،حيث يتم الاستعانة بحكمة التشريع او الغرض الذي دفع المشرع الى سن هذا النص القانوني،والوقوف على نيته الحقيقية أو المفترضة أو المحتملة،ونستهدي الى هذا من خلال الاعمال التحضيرية التي تسبق اصدار التشريع اضافة الى المصادر التاريخية والتي من خلالها يمكن ازالة غموض النص التشريعي .

المطلب الثاني:خطوات تحليل النص القانوني والتعليق عليه.

يقصد بتحليل النص القانوني هو تلك العملية الفكرية النقدية التي يقوم بها محلل النص والتي تهدف الى دراسة النص القانوني دراسة مستفيضة من خلال استقراءه وفهمه واستنباط الأحكام منه،أما عملية التعليق على النص فتقوم على عمل مركب بين التحليل والتركيب[1] حيث يتم من خلال هذه العملية تحليل افكار النص وتفتيتها لتمييز ودراك لمسائل الاساسية فيه والثانوية،واستخراج الافكار العامة والفرعية ،ثم يقوم المعلق على النص بعملية التركيب والتي تعالج بناء وتوحيد اجزاء النص والأفكار المستخرجة منه

[1]علي مراح ،المرجع السابق،ص.176.

وإقامة الروابط بينها بالاستعانة بمعلومات نظرية حول هذه الافكار ليتوصل المعلق في الاخير الى معرفة جديدة.

ومن خلال ما سبق يتضح ان عملية التعليق على نص قانوني تحتوي عملية تحليله، فالتعليق اوسع في مفهومه من التحليل.

وليتمكن الطالب من التعليق على نص بشكل صحيح وجب عليه الالمام بالخطوات المنهجية للتعليق والتي تتم في مرحلتين أساسيتين سوف نتطرق لها فيما يلي : المرحلة التحضيرية(الفرع الأول)، المرحلة التحريرية(الفرع الثاني).

الفرع الأول:المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتعرف على النص القانوني وجمع المعلومات الخاصة به من خلال القيام بما يلي:

أولا :التحليل الشكلي للنص

ويقوم الطالب في هذه الخطوة بمعالجة النص على الشكل التالي:

1- الدراسة الوصفية للنص:

يتم من خلالها تحديد طبيعة النص (نص قانوني دستوري،قانون عضوي،مرسوم ،إتفاقية دولية.....الخ) والجهة التي أصدرته[1] وتحديد موقعه وظروفه وملابسات صدوره حيث يجب تبيان رقم النص والمتضمن لتاريخ صدوره والترتيب الزمني للنص والمشار اليه في صنفه والهدف من اصدار النص القانوني والظروف التي تسببت في صدوره .

2- البناء المطبعي للنص:

[1]حلمي محمد الحجار ، المنهجية في القانون ، الطبعة الثانية ، دون دار و مكان النشر،2003،ص.433.

ويتم في هذه الخطوة تحديد بنية النص وتحت أي فصل وباب وقسم يندرج هذا النص ،وعدد الفقرات المكونة للنص القانوني ،ومن اين تبدأ كل فقرة وأين تنتهي ،وتبيان البنود الواردة في النص وإذا كان النص يتكون من فقرة واحدة فقط يجب تبيان فواصل الفقرة من أين تبدأ الجملة الأولى وأين تنتهي ومن اين تبدأ الجملة الثانية وأين تنتهي....إلخ ومن خلال هذا التقسيم تتبين الأفكار المكونة للنص [1].

3- البناء اللغوي والنحوي للنص:

يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج المصطلحات القانونية التي لها أهمية خاصة في معالجة النص وتحليله والإشارة إلى الأخطاء المادية فيه إن وجدت،والصياغة التي ورد بها النص ومدى وضوحها.إضافة إلى تحديد طبيعة القاعدة القانونية ما إذا كانت آمرة أو مكملة .والتبين من صحة ترجمة النص وذلك بمقارنة النص العربي بالنص الفرنسي وتقييم الترجمة ،وعلى الطالب أن يقوم بتوضيح المصطلحات الأساسية في النص وشرحها .

4- البناء المنطقي للنص:

ويتم في هذه الخطوة الوقوف على الأسلوب المعتمد في صياغة النص ومدى الترابط المنطقي بين الأفكار الواردة فيه .

ثانيا :التحليل الموضوعي:(تحليل مضمون النص)

ويتم في هذه المرحلة تلخيص النص بأسلوب الطالب على أن يقوم بالإلمام بجميع الأفكار الواردة فيه.ويقوم الطالب باستخراج الأفكار الرئيسية في النص وشرحها وتقييمها ،ثم يقوم باستخراج الفكرة العامة والشاملة للمعنى الإجمالي للنص ،ليتمكن في الأخير من طرح الإشكالية القانونية المناسبة والتي يعالج من خلالها النص.

[1] عكاشة محمد عبد العال، سامي منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2009،ص.34.

الفرع الثاني:المرحلة التحريرية

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع خطة لتحرير مقال قانوني حول موضوع النص على أن تكون هذه الخطة وفق شروط إعداد خطة البحث العلمي.

يقوم الطالب في المرحلة التحريرية من التعليق على نص قانوني لكتابة مقال قانوني يحتوي على مقدمة وعرض وخاتمة.

أولا:مقدمة

وهي تمهيد لموضوع النص القانوني يضع فيها الطالب تصورا عاما للموضوع ويعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها لصورة موجزة،مع ذكر موضع النص والإطار العام له وطبيعته ومصدره وتاريخ صدوره وتحديد ما إذا كان النص عبارة عن قاعدة آمرة أم مكملة وهل النص عبارة عن قاعدة عامة أم استثناء عن الأصل ،وما إذا كان نصا عاما أو نصا خاصا يعالج مسألة معينة ،وبعد ذلك يطرح الطالب الإشكالية القانونية التي يثيرها النص ويعلن عن التقسيم الذي اعتمده للإجابة عن هذه الإشكالية.[1]

ثانيا:العرض

بعد استعراض الخطة التي أعدها الطالب لدراسة الموضوع للتعليق على مختلف الجوانب التي يعالجها ،ففي هذه الخطوة يقوم الطالب بالتطرق بنوع من التفصيل لكل جزئية من الخطة التي أعدها للتعليق على النص وتحليله ويستند في ذلك إلى معلوماته النظرية المكتسبة مسبقا حول الموضوع،من مفاهيم وآراء فقهية واجتهادات قضائية تدعم تحليله للنص القانوني ،ويقوم الطالب بشرح الأفكار الثانوية والفكرة الرئيسية[2] التي سبق له استخراجها في المرحلة التحضيرية وتحليلها وانتقادها مع تدعيم آرائه بالحجج والبراهين.

ثالثا:الخاتمة

---

[1] شميشم رشيد ، مرجع سابق، ص. 188.

[2] غناي زكية،المرجع السابق،ص.84.

يتم من خلالها عرض أهم النتائج التي توصل إليها الطالب بعد عملية تحليله وتعليقه على النص القانوني،كما يمكن له تقديم اقتراحاته بشأن تعديل النص القانوني وتقديم صياغة بديلة يراها أكثر صوابا.

المبحث الثالث:منهجية تقديم استشارة قانونية.

يواجه الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين أثناء تعاملاتهم اليومية مشاكل أو تساؤلات قانونية ،تجعلهم يلجؤون إلى رجال القانون باختلاف صفاتهم ودرجاتهم (محامي أو أستاذ جامعي في القانون أو طالب حقوق) لطلب الإستشارة القانونية وأخذ النصيحة والحل بشأن المشكل الذي يواجهونه.

وتعدّ الإستشارة القانونية من أهم المسائل التي تمنح لطلاب الحقوق للإجابة عليها وحلها حيث يقدم لهم تمرين في شكل مسألة تتضمن مجموعة من الوقائع والأحداث ذات طابع تنازعي ،ويطلب من الطالب حل هذا النزاع بالإستناد إلى ما درس ووفقا للنصوص القانونية المنظمة للقضية المطروحة أمامه،وليتمكن من حل هذا التمرين على أتم وجه يجب أن يكون ملمّاً بجانبين ،الجانب النضري والمتعلق بالمعلومات النظرية التي سبق وأن درسها،والجانب المنهجي المتعلق بتقنيات إعداد إستشارة قانونية،وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال ما يلي :مفهوم الإستشارة وحالاتها (المطلب الأول)،مراحل إعداد الإستشارة (المطلب الثاني).

المطلب الأول:مفهوم الإستشارة وحالاتها

تعتبر الإستشارة القانونية من البحوث القانونية المصغرة ،وهي من الأعمال الأصيلة في مجال القانون يقوم بها كل دارس للحقوق عند توجيه له أسئلة قانونية بشأن نزاع أو إشكال قانوني ليقوم بحلها على ضوء النصوص القانونية وسنتطرق فيما يلي لتعريف الإستشارة القانونية (الفرع الأول)،أطرف الإستشارة القانونية (الفرع الثاني) ،حالات الإستشارة القانونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول :تعريف الإستشارة القانونية

الإستشارة لغة هي من الفعل شاور أي طلب الرأي ،إستشرته فأراني ما عنده فيه من المصلحة أشار علي بكذا[1].والإستشارة إصطلاحا هي معرفة وإستكشاف حكم القانون في صدد مسألة معينة قد لا تكون محل نزاع أو تكون محتملة النزاع فيما بعد بالنسبة لطالبها والذي يبحث عن رأي قانوني مسبق[2].ويقصد بها أيضا العمل الذي يقوم به المستشار للإجابة عن أسئلة المستشير الشفوية أو المكتوبة ،والمتعلقة بموضوع قانوني ليقوم المستشار بتقديم النصح والإرشاد والحلول على ضوء القانون ،والإستشارة غير ملزمة للمستشير فيمكن له الأخذ بها كما يمكنه الحصول على إستشارات قانونية أخرى من أشخاص قانونيين آخرين حتى يهتدي للحل الأصوب .

الفرع الثاني :أطراف الإستشارة

للإستشارة طرفين طالب الإستشارة وهو المستشير ويتعين على عليه أن يكون ذكيا فطنا.[3] عند طرحه لوقائع قضيته حيث يلتزم بتحديد كافة العناصر الواقعية المتعلقة بموضوع الإستشارة ،وأن لا يغفل أي تفصيل قد يؤثر على الحل القانوني فيما بعد،أما الطرف الثاني للإستشارة هو مقدم الإستشارة وهو المستشار و يعرفه القاموس الفرنسي بأنه:" شخص مسجل على قائمة وطنية، تخول له ألقابه أو ممارسته، بصفته مهنيا متخصصا ، تقديم الاستشارات القانونية وتحرير عقود بعض الأعمال القانونية"[4]. و يعرفه الفقه بأنه: " رجل قانون مهما كانت صفته محامي أو قاضي أو محضر قضائي أو أستاذ جامعي أو طالب حقوق أو مجازا في الحقوق ،وتكون مهمته هي البحث عن الأحكام

---

[1] مجمع اللغة العربية ، معجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ،مصر ،2004 ،ص.499.

[2] علي مراح، المرجع السابق ،ص.182.

[3] عطاء الله بوحميدة ،إرشادات في منهجية الإستشارة في المنازعات الإدارية ،مطبوعة جامعية ،جامعة الجزائر ،الجزائر،2008 ،ص.1.

[4] Dictionnaire français ,Définition synonymes Reverso, www.dictionnaire.reverso.net › francais-definition › consul25/04/2024

« *personne inscrite sur une liste nationale et dont les titres ou la pratique l'autorisent à donner à titre professionnel des consultations juridiques et à rédiger certains actes* ».

القانونية التي تنطبق على وقائع القضية المطروحة أمامه ،لذا عليه بداية تكييف هذه القضية وتحديد النقاط القانونية المثارة فيها .ليسهل عليه معالجتها عللى ضوء الأحكام القانونية المناسبة لها ، وتبيان الإجراءات الواجب إتخاذها من طرف المستشير[1].

يمكن أن تكون الإستشارة القانونية مهنة مستقلة كالمستشار القانوني في المؤسسات الاقتصادية يقدم الاستشارات في منطلق مهنته التي يزاولها ، كما يوجد مكاتب إستشارات قانونية كما يمكن أن تكون الإستشارة مهنة تابعة لمهنة أخرى كالمحاماة .

الفرع الثالث :حالات الإستشارة

يمكن أن تثور الإستشارة القانونية بمناسبة العديد من الحالات نذكر منها :

1- طلب الإستشارة لمعرفة حكم أو موقف القانون بشأن نزاع موجود أو محتمل الوقوع في المستقبل،فيكون هدف الإستشارة هو معرفة حكم القانون بشأن موضوع النزاع والإجراءات الواجب إتخاذها سواء باللجوء إلى القضاء في النزاع المحتمل أو بالنسبة للاحتمالات الحكم الصادر بشأن النزاع الموجود والمطروح أمام القضاء.
2-قد يرغب طالب الإستشارة في ممارسة نشاط فيريد معرفة الاطار القانوني الذي يريد التحرك ضمنه تحقيقا لمصالحه الشخصية دون أن يتعرض أو يعرض الآخرين للضرر[2].
3- قد تطلب الإستشارة من أجل معرفة صاحب الحق لكيفية حماية حقه وما هي الإجراءات المتبعة في ذلك.
4-قد تطلب الإستشارة لتجنب الوقوع في مشاكل قانونية فيستشير الشخص رجل القانون لمعرفة مآل تصرفاته بشأن أمر قانوني معين .
5- قد يلجأ الشخص لطلب إستشارة لتجنب ضرر قد يتعرض له نتيجة عمل ينوي القيام به.

[1]صالح طليس، المرجع السابق،ص228.
[2]المرجع نفسه، ص.229.

6-قد يكون المستشير متهما يريد تهيئة دفاعه لرد الإدعاء عنه وإسقاط الملاحقة بحقه،أوتخفيف وقعها عن شخصه وماله[1].

المطلب الثاني: مراحل تقديم الإستشارة القانونية

إن تقديم إستشارة قانونية لا يتم إلا باعتماد على منهجية معينة تتمثل في مراحل متسلسلة تبدأ بحصر الوقائع والإجراءات (الفرع الأول)، ثم طرح الإشكال القانوني (الفرع الثاني) وصولا إلى اقتراح الحل القانوني (الفرع الثالث) نهاية بالحوصلة (الفرع الرابع)، ملاحظات يجب الأخذ بها عند تقديم إستشارة قانونية(الفرع الخامس) .

الفرع الأول :مرحلة حصر الوقائع والإجراءات

يقوم الباحث في هذه المرحلة بحصر وقائع القضية المطروحة أمامه وإجراءاتها معتمدا في ترتيبها منطقا معينا،منظما وهادفا .

أولا:الوقائع

يقصد بالوقائع كل الأحداق القانونية والمادية التي أدت إلى نشوء النزاع[2] ،مثلا : إبرام عقد تسريح موظف ،التعدي على ملكية .....الخ . يجب على الطالب عند حصره للوقائع أن يقوم بترتيبها ترتيبا زمنيا ،وأن يقوم بفرزها ويذكر الوقائع المؤثرة على النزاع ويستبعد الوقائع غير المنتجة لأي أثر قانوني .

ثانيا :الإجراءات.

يقصد بالإجراءات القانونية هي الإجراءات السابقة أو اللاحقة أو المتزامنة والتي ترتبط بوقائع القضية ويتخذها أطراف النزاع أمام الهيئات الإدارية أو القضائية المختصة ،وهي متنوعة ومختلفة حسب الحالة كالشكوى أو التظلم أو طلب إجراء معاينة عن طريق

[1] ميلود بن حوحو ، منهجية تحليل النصوص القانونية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين ،ألمانيا ، ص.117.

[2] المرجع نفسه ،ص.119.

محضر قضائي أوطلب تقرير خبرة أو الطعن أو الإعذار .....الخ . ويجب أن يراعي الطالب عند قيامه بحصرها أن يرتبها ترتيبا زمنيا يتماشى مع ترتيب الوقائع ،وذلك ليستطيع فهمها فهما صحيحا والإطلاع على الترابط الموجود بينها ،ومن ثم الإلمام بالقضية المطروح أمامه .

الفرع الثاني : مرحلة طرح الإشكاليات القانونية

انطلاقا من الوقائع المطروحة أمام المستشار وبعد تكييفه لها يستطيع هذا الأخير القيام بعملية تحديد السائل القانونية المثارة في القضية المعروضة عليه ،فيستخرج الإشكالية الرئيسية والمتعلقة بالموضوع العام للإستشارة ومن خلال تحديد طبيعة النزاع المطروح أمامه وفرع القانون الذي يتضمنه .

ويجب أن تطرح الإشكالية الرئيسية في شكل مباشر ومختصر ،واضح ودقيق ،وبعد ذلك يقوم المستشار بإستخراج الإشكاليات الثانوية والتي تتعلق بكل واقعة وإجراء على حدى ،على أن تكون هذه الإشكاليات الثانوية مقترنة مباشرة بالإشكالية الرئيسية[1] .

الفرع الثالث :مرحلة اقتراح الحل القانوني المناسب

يقوم الطالب في هذه المرحلة بتقديم الحل القانوني للإشكاليات التي سبق له طرحها مستندا في ذلك على النصوص القانونية والاجتهادات القضائية ،ملتزما بالموضوعية متجردا من الذاتية حيث عليه تجنب إبداء رأيه الشخصي والاكتفاء برأي القانوني والقضاء بشان موضوع الإستشارة .

إذا كان للمسألة المطروحة أمام الطالب أكثر من حل فهنا يكون بصدد فرضيتين[2] : الأولى أن يكون هناك حل راجح على الآخر ،فيقوم الطالب في هذه الحالة ببيان الحل الراجح مع الإشارة للحلول الأخرى وتبرير عدم إعتمادها .والفرضية الثانية أن يكون هناك

[1]علي مراح، المرجع السابق ،ص.184.

[2]ميلود بن حوحو ، المرجع السابق ، ص.120.

أكثر من حل للتساؤل المطروح فهنا يقوم الطالب بعرض كل حل مع تقديم تبريره القانوني ،وبعد ذلك يبدي ترجيحه لحل من الحلول بإعتباره أكثر حل يحوز على درجة نجاح مرتفعة في تسوية الإشكال القانوني[1].

الفرع الرابع: الحوصلة

ويقوم الطالب فيها بتجميع الحلول التي توصل إليها من خلال الإجابة على الإشكاليات الجزئية ليقوم عن طريق عملية التكامل العقلي بين الإجابات الجزئية بالتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية الملمة بجميع النقاط القانونية المثارة في الإستشارة ،ليقوم بعد ذلك بتقديم هذه الحلول في شكل نصيحة لطالب الإستشارة .

الفرع الخامس: ملاحظات يجب الأخذ بها عند تقديم إستشارة قانونية

- يجب على الطالب الانتباه للصفات القانونية للأشخاص ضن الإستشارة مثلا: الحدث، المحجور عليه،الموظف،القاصر..... الخ .ومعرفة أطراف النزاع أي المدعي والمدعى عليه .
- وجوب ترتيب الوقائع والإجراءات ترتيبا زمنيا .
- يجب أن يتم طرح الإشكال بطريقة قانونية ، أما إذا كانت الإستشارة مرفقة بأسئلة محددة طرحها الأستاذ مسبقا ،فعلى الطالب حينها الالتزام الإجابة على هذه الأسئلة فقط.
- يجب تدعم الإجابات بأسانيد قانونية لكن دون المبالغة من خلال ذكر أرقام مواد قانونية ليس لها علاقة بالحل المتوصل إليه .
- يجب أن يلتزم المستشار (الطالب)بالموضوعية والحيادية التامة والتجرد من الذاتية وأن ترتبط إجاباته بالمنطق القانوني البحت.

المبحث الرابع :منهجية إعداد مذكرة إستخلاصية

[1] ميلود بن حوحو ، المرجع السابق ، ص.120.

تعتبر المذكرة الإستخلاصية من أهم البحوث القانونية المصغرة والتي يقوم بإعدادها الباحثين وطلاب الحقوق ،فمن خلالها يقوم الطالب بإستخلاص أهم ما ورد في ملف المذكرة من وثائق ونصوص قانونية وإجتهادات قضائية وآراء فقهية، في مقال قانوني يساعد على فهم محتوى الملف بسرعة وبشكل مختصر ومفيد .

إن إعداد مذكرة إستخلاصية يعتبر من أهم المقاييس التي يختبر فيها المترشحين لاجتياز مسابقة المدرسة العليا للقضاء ،فمن خلالها يتم اختبار مقدرة المترشح على التفكير العلمي القانوني،وقدرته على التحليل والاستقراء والاستنباط وهو صلب عمل القاضي ،ومن أجل تحضير طلبة سنة أولى ماستر لاجتياز هذه المسابقة كان من الضروري التطرق لمنهجية إعداد المذكرة الإستخلاصية وذلك من خلال التطرق بداية لمفهوم المذكرة الإستخلاصية (المطلب الأول) ومراحل إعداد المذكرة الإستخلاصية (المطلب الثاني) .

المطلب الأول :مفهوم المذكرة الإستخلاصية

للإلمام بمفهوم المذكرة الإستخلاصية وجب التطرق بداية إلى تعريفها (الفرع الأول) وأهمية المذكرة الإستخلاصية (الفرع الثاني) ونقاط مهمة لإعداد مذكرة إستخلاصية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول :تعريف المذكرة الإستخلاصية

تعرف المذكرة الإستخلاصية بأنها عبارة عن معالجة لمجموعة من الوثائق القانونية والفقهية والقضائية بطريقة علمية ،حيث يتم من خلالها استخلاص ما تضمنته هذه الوثائق من أفكار وعرضها بطريقة متسلسلة ومترابطة ،حيث يقوم الطالب بتلخيصها بأسلوبه الخاص واستخلاص ما تضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل.

إن ملف المذكرة الإستخلاصية يمثل مجموعة الوثائق المختلفة من الناحية الشكلية والمرتبطة من الناحية الموضوعية حيث أنها تعالج موضوعا مشتركا وتربط بينها أفكار قد

تظهر بأنها متناقضة غير أنه على الطالب أن يقوم بإزالة هذا التناقض واستخلاص ما تضمنته هذه الوثائق من مشاكل وحلول قانونية [1].

الفرع الثاني :أهمية المذكرة الإستخلاصية

تتمثل أهميتها فيما يلي :

- تعطي فرصة للطالب للتعامل مباشرة مع الوثائق القانونية المختلفة ،وتدريبه على معالجتها بطريقة علمية صحيحة .
- تنمي مهارات الطالب في مجال التحليل والاستقراء والاستنباط.
- تدريب الطالب على مهارة التفكير العلمي والقانوني .
- قياس مدى قدرة الطالب على المقارنة والمقاربة التي يقوم بها بشأن التناقض القائم بين الوثائق المكونة للملف ومدى قدرته على معالجتها معالجة منهجية موضوعية بالتركيز على ما يحتوي عليه الملف من معطيات ومواد واجتهادات ومعلومات قانونية.
- تعويد الطالب من خلال تمارين متكررة على اكتساب القدرة على التمييز ضمن مجموعة من الوثائق بينما هو أساس ي وما هو تبعي أو عرضي، وإعادة صياغته بأسلوب شخصي بعيد عن التقليد والمحاكاة وبطريقة صارمة وموضوعية[2].
- تهيئة الطالب لاجتياز مسابقة المدرسة العليا للقضاء باعتبار أنها مقياس أساسي يمتحن فيه في هذه المسابقة. أوتدريبه المسبق على التحرير قبل دخوله مرحلة تكوين الطلبة القضاة في المدرسة العليا للقضاء، أو تحضير المترشحين للالتحاق بمهنة المحاماة.
- تمتد اهمية المذكرة الاستخلاصية للطالب حتى بعد توظيفه حيث ترتبط بالعمل الذي تقوم به سائر المصالح الإدارية ، فيجب على الموظف إثبات قدرته على السرعة في

---

[1] عبد المنعم نعيمي،تقنيات أعداد الابحاث العلمية والقانونية المطولة و المختصرة،دون طبعة،دار بلقيس للنشر والتوزيع،الجزائر ،بدون سنة نشر ،ص223.

[2] موساسب زهير، محاضرات في مقياس:منهجية إعداد البحوث القصيرة في العلوم القانونية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر،تخصص قانون خاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،السنة الجامعية:2021/2020،ص.60.

فهم القضايا الرئيسية في موضوع ما، وتقديم تحليل يمكن استخدامه كسند لاتخاذ القرار المناسب بشأن موضوع مهم للمؤسسة ما مهما كان نوعها ونشاطها، ومعالجتها من منظور قانوني بدراسة ملف أو ملفات تتكون من مجموعة من الوثائق القانونية والإدارية المرتبطة بنشاط هذه المؤسسة و تلخيصها في تقرير[1].

- للمذكرة الاستخلاصية دور في تقييم مدى ملائمة الحلول المقترحة من جهات إدارية مختلفة حول مسألة معينة، ومدى نجاعة النظام الإداري القائم، وفي صياغة أي مقترحات مفيدة أو اقتراح مبادئ توجيهية لتغيير محتمل[2].

الفرع الثالث : نقاط مهمة لإعداد مذكرة إستخلاصية

يجب على الطالب قبل إعداده للمذكرة الإستخلاصية أن يكون مطلعا على النقاط التالية :

- تتميز المذكرة الإستخلاصية بوجود ارتباط منطقي بين الوثائق المستخدمة فيها.
- تتمحور الوثائق الموجودة في ملف المذكرة الإستخلاصية حول فكرة رئيسية أومجموعة من الأفكار المترابطة التي تتناول موضوع محدد.
- قد تحتوي المذكرة الإستخلاصية على وجهات نظر متناقضة بشأن الموضوع المطروح.
- مهمة الطالب عند إعداد المذكرة الإستخلاصية تكمن في جمع وتحليل هذه الوثائق واستخلاص أهم الأفكار الواردة فيها وصياغتها بأسلوبه الخاص في ملخص شامل.
- امتناع الطالب عن إبداء رأيه الخاص أو استعمال معلوماته السابقة والاكتفاء بما هو موجود في الملف المعروض أمامه.
- يجب أن يمتنع الطالب عن انتقاد النصوص القانونية أو الفقهية وعدم اتهام القرارات القضائية بالخطأ.
- يجب على الطالب الكتابة بأسلوب علمي وقانوني متبعا في ذلك منهجية إعداد مذكرة إستخلاصية.

---

[1] موساسب زهير ،المرجع السابق،ص.60-61.

[2] المرجع نفسه،ص.61.

- يجب على الطالب تجنب تكرار الأفكار.
- يجب على الطالب الامتناع عن الاقتباس الحرفي من الوثائق الواردة في الملف،وإعادة صياغة ما ورد فيها بأسلوبه الخاص.

المطلب الثاني :مراحل إعداد المذكرة الإستخلاصية

إن إعداد المذكرة الإستخلاصية يمر بمرحلتين أساسيتين سنتطرق لها من خلال مايلي: المرحلة التحضيرية (الفرع الأول) المرحلة التحريرية (الفرع الثاني) ،ولفهم أكثر لكيفية إعداد مذكرة إستخلاصية سنقدم نموذج تطبيقي لحلها (الفرع الثالث).

الفرع الأول : المرحلة التحضيرية

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات لفهم الملف المطروح أمامه واستخلاص أهم الأفكار والمسائل القانونية التي يثيرها وهذا ما سيتم تبيانه فيما يلي:

أولا: قراءة الوثائق

يقوم الطالب بداية بقراءة الوثائق الموجودة أمامه قراءة ذكية فعليه أن يأخذ بعين الإعتبار الوقت الممنوح له لاجتياز هذا الامتحان ، لذا عليه أن يقوم بقراءتين ،القراءة الأولى تكون سريعة وأولية يتم من خلالها استكشاف مضامين النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية المكونة للملف .وبعدها يقوم بالقراءة الثانية والتي تكون متأنية ومتفحصة للملف[1] حيث يميز من خلالها الطالب الوثائق المطروحة أمامه على النحو التالي:

- **النصوص القانونية:** حيث يحدد من خلال هذه القراءة نوع النصوص القانونية ومضمونها ومدى تطابقها أو تناقضها مع بعضها البعض ،ويجب أن يرفق الطالب هذه القراءة بتسجيل ملاحظاته حول هذه النصوص.

[1] عبد المنعم نعيمي،المرجع السابق،ص.228.

- **الإجتهادات القانونية:** من خلال هذه القراءة يكتشف الطالب نوع القرارات والإجتهادات القضائية الموجودة في الملف ومدى توافقها أو تباينها والأسس القانونية التي سبب بها القضاء حكمه.
- **الآراء الفقهية:** يلاحظ الطالب التباين أو التوافق في الآراء الفقهية الموجودة في الملف .

بعد قراءة الملف كاملا قراءة متأنية وتسجيل الملاحظات حول كل وثيقة على حدا، يقوم الطالب بإجراء مقارنة شاملة لمدى التوافق والتباين بين كل الوثائق.

ثانيا: القيام بعملية التحليل واستخراج الأفكار والمسائل القانونية

يقوم الطالب بعد القراءة المتأنية للوثائق المطروحة أمامه بتحليل مضمونها، حيث يقوم باستخراج الأفكار الأساسية والثانوية منها والوقوف على المسائل القانونية التي تثيرها هذه الوثائق،كما يقوم الطالب في هذه المرحلة بترتيب الوثائق وتصنيفها.

ثالثا: تدوين ملاحظات في ورقة المسودة

يقوم الطالب في هذه الخطوة بتلخيص ملاحظاته بشأن الوثائق التي سبق له وأن قرأها وحللها ورتبها ،على شكل نقاط في المسودة[1] .حيث يبين توافق أو تعارض بين النصوص القانونية ومدى إستقرار القرارات القضائية فيما يتعلق بموضوع الملف وتوضيح التباين الموجود في حالة عدم استقرارها،كما يبين تسلسل الآراء الفقهية أو تباينها،وبعد ذلك يبين الترابط بين كل الوثائق والتكامل بينها إضافة إلى تبيان التناقض بينها إن وجد.

إن قيام الطالب بما سبق ذكره من خطوات يمكنه من استخلاص الخطوط العريضة للدراسة وبالتالي تسهيل رحلة إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة الإستخلاصية .

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية

[1] BRICHET Max, La note de synthèse, Note méthodologique, Université de Paris I Panthéon-Sorbonne Deug AES, 1ère année,(En ligne) www.pantheonsorbonne.fr›IMG›pdf›consulté le 22/03/2024., p. 3.

يقوم الطالب في هذه المرحلة بكتابة مقال وفق خطة مناسبة استنادا على المعطيات التي قام بجمعها من خلال قراءته وتحليله لوثائق الملف المطروح أمامه، وباستناد إلى الأفكار التي استخلصها من هذه الوثائق وذلك من خلال مايلي:

أولا: مقدمة

تتميز مقدمة المذكرة الإستخلاصية عن مقدمات المقالات والبحوث بأنها بسيطة وقصيرة[1]، يتم فيها التعريف بالوثائق محل الدراسة بشكل مختصر مع تقديم الموضوع الرئيسي الذي تضمنته هذه الوثائق،وينصح بعدم طرح الإشكالية على شكل سؤال بل ذكر فكرة عامة حول الموضوع فقط ،لأن طرح الإشكالية في شكل سؤال يمثل تناقضا مع المعطيات المقدمة في الملف ،كما يمكن للطالب أن ينسب الإشكالية للملف وأن يذكرها في شكل جملة إنشائية مع ذكر عبارة :"وقد عالج الملف الذي أمامنا إشكالية حول ...."[2]

ثانيا :العرض

يتطرق الطالب في هذا الجزء لشرح تفصيلي لأفكار التي سبق له استخراجها من الوثائق محل الدراسة، على أن يتم ذلك في خطة منطقية متسلسلة ومتوازنة شكلا وموضوعا،وأن يقوم الطالب بشرح الأفكار شرحا مركزا ومختصرا ،فعليه استخراج عصارة الوثائق المطروحة أمامه وتحرير ذلك بأسلوبه الخاص ،على أن يقوم بإلقاء نظرة بين الحين والآخر على الوثائق محل الدراسة للتأكد من عدم خروجه عن حدود ما ورد فيها ،كما يجب الإشارة باستمرار أثناء التحليل إلى الوثيقة محل الدراسة بطريقة محددة، بحيث لا يكون القارئ أو المصحح مطالبا بالبحث عن الوثيقة المعنية بالتحليل، والتحقق من استعمالها والمعلومات المطلوبة فيها،مع تجنب النقل الحرفي منها[3].ويجب الامتناع عن

---

[1] BRICHET Max,*op.cit.*, p. 4.

[2] عبد المنعم نعيمي،المرجع السابق،ص.230.

[3] المدرسة العليا للقضاء :دليل منهجي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء،(المذكرة الاستخلاصية، التعليق على قرار قضائي، المقالة،الحالة التطبيقية والاستشارة) http://www.mediafire.com/?ahixwzvekxz ، تاريخ الاطلاع:2024/4/24.،ص.4.

الإدلاء برأيه الشخصي في الموضوع وعدم انتقاد الوثائق والاكتفاء بتحليلها وتبيان وجهات النظر التي تتضمنها،ويمنع على الطالب إضافة معلومات خارجة عن ما ورد في الوثائق ولو تم ذلك بصفة ضمنية. مع مراعاة أن لا يتجاوز العرض في مجمله صفحتين على أكثر.

ثالثا: الخاتمة

الأصل أن المذكرة الإستخلاصية لا تتطلب خاتمة كغيرها من البحوث الأكاديمية العادية وذلك لاعتبارها تمرينا عمليا يقوم به الموظفون في مختلف الشركات والمؤسسات والهيئات الرسمية حين يطلب منهم إعداد تقرير في موضوع ما، لذا لا فائدة ترجى من الخاتمة فالهدف من هذا التقرير هو إطلاع القارئ على الموضوع وفهمه بطريقة مختصرة ،مركزة ودقيقة .غير أنه يمكن للطالب وضع خلاصة لما تضمنته الوثائق من أفكار والإشارة إلى النتائج المتوصل إليها. كما يمكن إنهاء الخلاصة بطرح مشكلة استشرافية تبقي الموضوع مفتوحا للمناقشة[1].

الفرع الثالث: نموذج تطبيقي لحل مذكرة إستخلاصية[2]

مقدمة:

يتم التطرق في المقدمة للموضوع المطروح في الملف،من خلال النصوص والقرارات والآراء الفقهية، على النحو االتالي:

يتناول الملف الذي بين أيدينا موضوع : ..... من خلال مجموعة من النصوص القانونية هي المواد ..... من القانون ..... بالإضافة إلى قرارات المحكمة العليا المرتبة من سنة ..... إلى سنة ..... بالترتيب والتي صدرت عن الغرفة

[1] BRICHET Max, *op-cit*, p. 6.

[2] بكيس عبد الحفيظ، **منهجية حل المذكرة الاستخلاصية**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة برج بوعريريج،(د.ت)، ص.5.

..... وفي جهة اخرى تناول الموضوع مجموعة من الآراء الفقهية للأستاذ ..... والأستاذ ..... (يجب ذكر صفة ومركز الفقيه المذكور في الملف).

وقد عالجت القرارات والنصوص القانونية والفقهية المطروحة أمامنا اشكالية حول..... وهذا ما سنحاول تناوله بالشرح والتحليل للوقوف على هذه الاشكالية وبيان حلها من خلال منهجية موضوعية كالأتي:

أولا : من حيث النصوص القانونية:

جاءت النصوص في عامتها (متوافقة أومتعارضة) مع بعضها البعض إذ تتناول المادة الاولى : ..... والمادة الثانية
.....والثالثة ..... (تلخيص مضمون المواد بأسلوب الطالب و بصفة مركزة وختصرة) حيث يظهر من خلال تحليلنا واستقرائنا لهذه النصوص انها رتبت قاعدة عامة متمثلة في :
..... واستثناء في المواد ..... (في حال وجود قاعدة عامة واستثناءات ،أما إن ظهر التعارض فيجب تحديد التعارض في أي مادة ويذكر بالتفصيل).

ثانيا: من حيث قرارات المحكمة العليا:

يظهر (استقرار أوعدم استقرار) بين ملفات المحكمة العليا في تناولها لموضوع ..... حيث تناولت القرارات ..... (ذكر كل القرارات التي استقرت على الموضوع) غير أن القرار رقم ..... الصادر بتاريخ ..... رتب استثناء جسد عدم استقرار قضاء المحكمة العليا حيث قضت المحكمة العليا بـ ..... وهو الأمر الذي يجسد بالفعل تناول المحكمة العليا للموضوع من وجهة ..... (شرح وجهة نظر المحكمة عند تناولها للموضوع المطروح بالملف).

ثالثا: من حيث الأراء الفقهية:

جاءت المقالات الفقهية التي تناولت موضوع الملف وهي ..... (ذكر عددها) النص الأول للأستاذ .....الذي تناول فيه موضوع ..... أما النص الثاني فكان للأستاذ ..... الذي تناول فيه بشكل (متقارب ، متناقض ، متباين، متسلسل أو مكمل) للمقال السابق من حيث أنه تناول : ..... أما النص الأخير فجاء .....(متواقفا- متناقضا – متسلسلا- مكملا..) للمقالات السابقة من حيث : ..... (يتم شرح وجهة نظر الكاتب).

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن النصوص جاءت (متوافقة، متكاملة،متسلسلة،متناقضة أومتباينة) فيما بينها.

الخلاصة:

إن تناول الملف لموضوع: ..... جاء واضحا من خلال تعارض نستخلصه من خلال : ..... (ذكر النص الذي جاء متعارضا وقد يكون حكما أو قرار أونصا أو مقالا)، ومن ذلك يتوضح أن الإشكال القائم متمثل في تناقض ..... (إستخرج القرار أو النص او المقال الذي يشكل تناقضا مع موضوع الملف) وذلك يجعل ..... (النصوص متناقضة) أو (القرارات غير مستقرة) أو (المقالات الفقهية غير متوافقة).

الخاتمة:

يظهر من خلال المحاضرات التي تم تقديمها في هذه المطبوعة البيداغوجية أن منهجية البحث العلمي في مجال العلوم القانونية تشتمل كلا من البحوث العلمية الأكاديمية الطويلة والبحوث القانونية القصيرة،حيث أن البحوث العلمية الأكاديمية الطويلة تستدعي من الباحث المنجز لها الالتزام بكل قواعد وتقنيات إعداد البحث العلمي التي سبق التطرق لها بالتفصيل في هذه المطبوعة،الأمر الذي يجنبه إلى حد كبير الوقوع في الخطأ،من خلال اتباع مجموعة من القواعد و المبادئ المنهجية التي توجه تفكيره أثناء محاولته الوصول إلى حلول للمشاكل البحثية،وتمكنه من إعداد وتحرير بحث علمي يتميز بالدقة والأصالة والجدة.وتتميز البحوث الأكاديمية الطويلة في مجال العلوم القانونية بارتكازها على التأصيل النظري و التحليل العلمي للظواهر الاجتماعية وما ينتج عنها من مشاكل قانونية و علاقتها بتطور القاعدة القانونية و اسهام هذه البحوث في بتعديل واثراء التشريعات الوضعية.

أما البحوث القانونية القصيرة فتتميز بأنها بحوث عملية تكون في شكل مسائل قانونية يتطلب حلها و إنجاز بحث حولها اتباع تقنيات و قواعد منهجية معينة تختلف من مسألة إلى أخرى.وحتى لو اختلفت هذه البحوث من حيث المنهجية المتبعة لحلها إلا أنها تتفق في كونها تهدف إلى إثبات فكرة أو أكثر من عناصر المادة القانونية و البرهنة عليها و التوصل إلى إجابات وافية وحلول للمسائل القانونية التي تثيرها هذه المسائل،على أن يتم التوصل لهذه الإجابات بإتباع مجموعة من القواعد و الضوابط المنهجية التي تساعد القائم على حل هذه المسائل من القيام بعمليات التحليل والتركيب والاستنباط بشكل سليم.ليتمكن في الأخير من تحرير بحث علمي قانوني مصغر يشرح فيه النقاط القانونية التي وردت في المسألة المعروضة أمامه،مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل مسألة واختلافها عن الأخرى،خاصة المذكرة الاستخلاصية باعتبارها وثيقة استنتاجية تنصب على عناصر حصرية لا يمكن لمعدها الخروج عن محتوياتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:الكتب

1-القرآن الكريم.

2-القواميس اللغة:

مجمع اللغة العربية ، معجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ،مصر ،2004.

محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،القاموس المحيط ،عالم الكتب ،بيروت ،دون سنة النشر.

3-الكتب المتخصصة:

-أحمد أبو الوفا،نظرية الأحكام القضائية في قانون المرافعات،منشأة المعارف،الإسكندرية، مصر،1998.

-أحمد بدر،أصول البحث العلمي و مناهجه،مكتبة الاكاديمية،القاهرة،مصر،2011.

-أحمد حمزة إبراهيم فودة، التفكير وأنواعه،بحث تربوي،وزارة التربية و التعليم،المملكة العربية السعودية،2015.

-أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفه القانون مدخل تمهيدي لطلبه السنة الاولى ليسانس حقوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

-أحمد شلبي،كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط.09، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة ،1976.

-تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية،ط2،برتي للنشر،الجزائر،2019.

-جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية،دار الحامد للنشر، والتوزيع،عمان،الاردن،2017.

-حلمي محمد فودة وعبد الرحمان صالح،المرشد في كتابة الابحاث،دار الشروق،جدة ،السعودية ،1979.

-حلمي محمد الحجار ، المنهجية في القانون ، الطبعة الثانية ، دون دار ومكان النشر،2003.

-حمد محمد قاسم،المدخل إلى مناهج البحث القانوني،ط.1،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،مصر ،1999.
-ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته. بيت الأفكار الدولية، جامعة البلقاء التطبيقية،بيت الافكار الدولية،الأردن،2001.
-رجاء وحيد الدويدري،البحث العلمي،اساسياته النظرية وممارساته العملية، ط1،دار الفكر المعاصر، بيروت،لبنان،دار الفكر ،دمشق،2000.
- رحيم يونس كرو العزاوي ، مقدمة في منهج البحث العلمي،ط1،دار دجلة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن،دون سنة نشر.
-رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2006.
-ريال فايزة،أدوات جمع البيانات في البحث العلمي-بين المزايا والعيوب-، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية،المجلد 8،العدد4،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2020.
-شويحة زينب،الاجراءات المدنية في ظل قانون 09/08،ج1،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،2009.
-صالح طليس،المنهجية في دراسة القانون،ط.1،منشورات زين الحقوقية والأدبية،بيروت ،لبنان، 2010 .
-طه زكي صافي،منهجية العلوم القانونية ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان، 1998.
-عبد الناصر جندلي ، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون ، الجزائر ،2007.
-عبد القادر الشيخلي ، قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير والدكتوراه و نظم ترقية القضاة وتدرج المحامين)، ط2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2010 .
-عبد الفتاح محمد العيساوي وعبد الرحمن محد العيساوي،مناهج البحث العلمي في الفكر الاسلامي والفكر الحديث،دار الراتب الجامعية،مصر ،1997/1996.

-عبد الوهاب بن ابراهيم أبو سليمان،كتابة البحث العلمي صياغة جديدة،ط.06،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن ،1996.
-عبد المنعم نعيمي،تقنيات أعداد الابحاث العلمية والقانونية المطولة و المختصرة،دون طبعة،دار بلقيس للنشر والتوزيع،الجزائر،بدون سنة نشر.
-عبيدات محمد،محمد ابو نصار وعقلة مبيضين،منهجية البحث العلمي،ط1،دار الوائل، عمان،1996.
-علي مراح، منهجية التفكير القانوني- نظريا وعلميا- ،ط.3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.
-عمار عوابدي،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2002.
-عكاشة محمد عبد العال،سامي منصور،المنهجية القانونية،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2009.
-عطاء الله بوحميدة ،إرشادات في منهجية الإستشارة في المنازعات الإدارية ،مطبوعة جامعية ،جامعة الجزائر ،2008.
-غناي زاكية ، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ط.02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2005 .
-غازي عناية ، اعداد البحث العلمي، دار الجيل ، بيروت، لبنان،1992.
-كمال دشلي،منهجية البحث العلمي،منشورات جامعة حماة،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،العراق،2016.
-ليلى الصباغ،دراسة في منهجية البحث التاريخي،ط8،مطبعة ابن حيان،دمشق، 1999/1998.
-محفوظ جودة،أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية،دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
-محمد سرحان علي المحمودي،مناهج البحث العلمي،ط.3،دار الكتب،صنعاء، اليمن،2019.

-محمد وجيه شحادة ، المدخل الى القانون ونظرية الالتزام ، منشورات جامعة حلب ، كلية الإقتصاد و التجارة ، سوريا ، دون سنة نشر.
-ميلود بن حوحو ، منهجية تحليل النصوص القانونية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين ،ألمانيا،2021.
-نائل حافظ العوالمة ، أساليب البحث لعلمي،مكتبة احمد ياسين،الاردن،2002.
-نجى مهاب،مدخل الى القانون،ط1، دار المعرفة، بيروت ، لبنان ،1990.

ثانيا:المجلات والدوريات

- أحمد الحمزة و البار أمين،الاستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 21 ،العدد 03،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،جويلية 2023.
-إيهاب الأخضر،التوثيق في البحث العلمي،مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد،05 ، العدد،2، المركز الجامعي علي كافي، تندوف ، الجزائر،ديسمبر 2021،ص.251.
-بحري صابر،خرموش منى، الاستبيان كأحد أدوات جمع البيانات بين دواعيا لاستخدام و معيقات التطبيق في الدراسات الاجتماعية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ،العدد 4 ،جامعة زيان عاشور،الجلفة،جانفي 2018.
- بوراس منير،المنهج الوصفي في الدراسات الانسانية والاجتماعية – العلوم القانونية نموذجا – ،مجلة النبراس للدراسات القانونية،المجلد 6،العدد 4، أفريل 2023 .
-خليفي رزقي،شيقارة هجيرة،منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية،مجلة معارف،المجلد 12،العدد 23،جامعة البويرة،ديسمبر 2017.
-دربال سهام،توظيف المنهج الاستدلالي وخصوصيته في الدراسات القانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد 15،العدد 04،كلية الحقوق،جامعة الشهيد زيان عاشور،الجلفة،2022.
-زروقي زوليخة، كيفية اختيار المواضيع البحثية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات ،المجلد 3،العدد 01، جامعة ابن خلدون،تيارت،2021.
-سمير جزايري،توثيق المصادر والمراجع في البحوث العملية وفق الطيعة السابعة لنظام APA،مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 20،العدد02،جامعة الجزائر 02،ديسمبر 2020.

-طاسي عماد، دور مهارة القراءة في إعداد البحث العلمي،مجلة البدايات،المجلد 01،العدد04،جامعة عمار ثليجي،لغواط ،فيفري2020.
-عاشور ميلود والعربي باشا مصطفى، مدارس تفسير النصوص في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08 ،العدد: 01 ،جامعة محمد البشير الابراهيمي،برج بوعريريج،جوان 2023.
-عبد الحليم بن مشري،توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية،مطبوعات المخبر،مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع،جامعة حمد خيضر،بسكرة،سبتمر 2018.
-علال قاشي،المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية،مجلة الاستيعاب ،العدد07،مخبرالدراسات الشرعية،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان،جانفي 2021.
-فطيمة الزهراء حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية،المجلد 12 ،العدد،04 ، مجلة آفاق علمية،2020 .
-لرجم أمينة ،الأحكام القضائية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري ،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية،العدد 3 ،المركز الجامعي سي الحواس، بريكة ، جوان 2019.
-منصورية قدور ، النقد التاريخي وأهميته في إبرازالحقيقة التاريخية ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،المجلد 7،العدد 1،جامعة غليزان،2021.
-معمر خالد و مدون كمال،الضوابط المنهجية لإعداد خطة البحث العلمي القانوني،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 9،العدد 1، معهد الحقوق والعلوم السياسية،المركز الجامعي صالحي احمد،النعامة،2023.
-ناصر هاشم محمد،النقد الداخلي للعلو الرياضية عند علماء العرب،مجلة متون،المجلد 05،العدد04،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2022/09.
-يوسف تمار،الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية،المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام،المجلد 6،العدد1،جامعة عمار ثليجي،لغواط ،جوان 2023.

ثالثا:مطبوعات جامعية

-موساسب زهير، محاضرات في مقياس:منهجية إعداد البحوث القصيرة في العلوم القانونية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر،تخصص قانون خاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،السنة الجامعية:2021/2020.

-بكيس عبد الحفيظ، منهجية حل المذكرة الاستخلاصية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة برج بوعريريج،(د.ت).

رابعا:النصوص القانونية والتنظيمية

-القانون رقم22-13 المؤرخ في 12 جويلية 2022،الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 2022/07/17،المعدل والمتمم للقانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية.

-القانون رقم 09/08 المؤرخ في 2008/02/25 ،المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، الجريدة الرسمية ، العدد 21 الصادرة في 2008/04/23.

خامسا:المواقع الالكترونية

-Dictionnaire français ,Définition synonymes Reverso, www.dictionnaire.reverso.net› francais-definition › consul25/04/2024

« *personne inscrite sur une liste nationale et dont les titres ou la pratique l'autorisent à donner à titre professionnel des consultations juridiques et à rédiger certains actes* ».

- BRICHET Max, La note de synthèse, Note méthodologique, Université de Paris I Panthéon-Sorbonne Deug AES, 1ère année,(En ligne) www.pantheonsorbonne.fr›IMG›pdf›consulté le 22/03/2024.

-المدرسة العليا للقضاء، دليل منهجي للمترشحين لمسابقة الالتحاق بسلك القضاء، (المذكرة الاستخلاصية، التعليق على قرار قضائي، المقالةن الحالة التطبيقية والاستشارة) http://www.mediafire.com/?ahixwzvekxz،تاريخ الاطلاع:2024/4/24.

الفهرس:

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....1

المبحث التمهيدي : مفاهيم عامة حول المنهجية.....2

المطلب الأول :مفهوم المنهج.....2

المطلب الثاني : مفهوم المنهجية.....3

الفرع الأول : تعريف المنهجية..... 3

الفرع الثاني : المنهجية فن أم علم.....4

الفصل الأول : منهجية اعداد البحث العلمي.....5

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبحث العلمي.....5

المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي.....5

الفرع الأول:تعريف البحث العلمي.....5

الفرع الثاني : أهداف البحث العلمي.....6

الفرع الثالث : خصائص البحث العلمي.....7

المطلب الثاني : أنواع البحث العلم.....8

الفرع الأول : أنواع البحث العلمي حسب الاستعمال.....8

الفرع الثاني : أنواع البحث العلمي حسب أنواع التفكير.....9

الفرع الثالث:أنواع البحث العلمي حسب أنواع النشاط.....9

المطلب الثالث : أدوات البحث العلمي..... 11
الفرع الأول : العينات.....12
الفرع الثاني :الإستبيان.....14
الفرع الثالث : المقابلة.....16
الفرع الرابع:الملاحظة.....23
المبحث الثاني: مناهج البحث العلمي.....27
المطلب الأول:المنهج الاستدلالي.....27
الفرع الاول:تعريف المنهج الاستدلالي.....28
الفرع الثاني:مبادئ الاستدلال.....28
الفرع الثالث:أدوات الاستدلال.....29
الفرع الرابع:دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية..... 31
الفرع الخامس:تقييم دور المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية.....32
المطلب الثاني :المنهج التاريخي.....33
الفرع الاول:تعريف المنهج التاريخي.....33
الفرع الثاني:الخطوات الاساسية للمنهج التاريخي.....34
الفرع الثالث: دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية الادارية.....37
الفرع الرابع : تقييم دور المنهج التاريخي في مجل العلوم القانونية والإدارية.....37
المطلب الثالث : المنهج الوصفي.....38

الفرع الأول : مفهوم المنهج الوصفي.....38

الفرع الثاني:خطوات المنهج الوصفي.....39

الفرع الثالث:مراحل البحث الوصفي.....40

الفرع الرابع:أساليب المنهج الوصفي.....40

الفرع الخامس:تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية.....42

المطلب الرابع: المنهج التحليلي.....43

الفرع الأول:تعريف المنهج التحليلي.....43

الفرع الثاني:خصائص المنهج التحليلي وأهميته.....43

الفرع الثالث:عمليات المنهج التحليلي.....44

الفرع الرابع:أنواع المنهج التحليلي وفقًا لمناهج البحث العلمي الأخرى التي يقترن بها.....46

الفرع الخامس: تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية.....47

المطلب الخامس:المنهج المقارن.....47

الفرع الأول : تعريف المنهج المقارن.....48

الفرع الثاني : ضوابط إستخدام المنهج المقارن.....48

الفرع الثالث : خطوات المنهج المقارن.....49

الفرع الرابع : دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية.....49

المبحث الثالث:مراحل اعداد البحث العلمي.....50

المطلب الأول :إختيار موضوع البحث و ضبط عنوانه.....50

الفرع الاول:إختيار موضوع البحث.....50

الفرع الثاني:ضبط عنوان البحث.....54

المطلب الثاني: صياغة مشكلة البحث.....55

الفرع الاول: معايير صياغة مشكلة البحث.....55

الفرع الثاني: أنواع الإشكالية.....56

المطلب الثالث : جمع الوثائق والمعلومات وتدوينها.....57

الفرع الأول: جمع المعلومات والوثائق.....57

الفرع الثاني: تدوين المعلومات وتخزينها.....59

المطلب الرابع : مرحلة القراءة والتأمل.....61

الفرع الأول: أنواع القراءة.....61

الفرع الثاني: قواعد القراءة وشروطها.....62

الفرع الثالث: أهداف القراءة.....62

المطلب الخامس : تقسيم البحث وتصميم خطة له.....63

الفرع الأول: مفهوم خطة البحث.....63

الفرع الثاني: طرق تقسيم موضوع البحث.....65

المبحث الرابع : تقنيات تحرير البحث العلمي في شكله النهائي.....67

المطلب الأول : مرحلة الصياغة والكتابة.....67
الفرع الأول: القواعد اللغوية للكتابة العلمية.....67
الفرع الثاني: قواعد الاقتباس من المصادر والمراجع.....69
المطلب الثاني:الشكل النهائي للبحث العلمي.....77
الفرع الأول: المعلومات التمهيدية.....77
الفرع الثاني: صلب الموضوع (متن البحث).....78
الفرع الثالث: مكملات مساندة للبحث.....79
الفصل الثاني : منهجية البحوث الصغيرة (منهجية حل مسائل قانونية مختلفة).....82
المبحث الأول :منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي.....82
المطلب الأول :مفهوم الحكم أو القرار القضائي.....83
الفرع الاول:تعريف الحكم القضائي.....83
الفرع الثاني: العناصر المكونة للحكم أو القرار القضائي.....84
الفرع الثالث:أنواع وتقسيمات الأحكام القضائية.....85
الفرع الرابع:أنواع القرارات القضائية.....90
المطلب الثاني : مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي.....92
الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.....92
الفرع الثاني:المرحلة التحريرية.....95
المبحث الثاني : منهجية تحليل النصوص القانونية والتعليق عليها.....98

المطلب الأول : مفهوم النص القانوني وطرق تفسيره.....98

الفرع الأول :مفهوم النص القانوني.....98

الفرع الثاني :تفسير النص القانوني.....99

المطلب الثاني:خطوات تحليل النص القانوني والتعليق عليه.....103

الفرع الأول:المرحلة التحضيرية.....104

الفرع الثاني:المرحلة التحريرية.....106

المبحث الثالث:منهجية تقديم استشارة قانونية.....107

المطلب الأول:مفهوم الإستشارة وحالاتها.....107

الفرع الأول :تعريف الإستشارة القانونية.....108

الفرع الثاني :أطراف الإستشارة.....108

الفرع الثالث :حالات الإستشارة.....109

المطلب الثاني: مراحل تقديم الإستشارة القانونية.....110

الفرع الأول :مرحلة حصر الوقائع والإجراءات.....110

الفرع الثاني : مرحلة طرح الإشكاليات القانونية.....111

الفرع الثالث :مرحلة اقتراح الحل القانوني المناسب.....112

الفرع الرابع: الحوصلة.....112

الفرع الخامس: ملاحظات يجب الأخذ بها عند تقديم إستشارة قانونية.....112

المبحث الرابع :منهجية إعداد مذكرة إستخلاصية.....112

المطلب الأول :مفهوم المذكرة الإستخلاصية.....113

الفرع الأول :تعريف المذكرة الإستخلاصية.....113

الفرع الثاني :أهمية المذكرة الإستخلاصية.....114

الفرع الثالث : نقاط مهمة لإعداد مذكرة إستخلاصية.....115

المطلب الثاني :مراحل إعداد المذكرة الإستخلاصية.....116

الفرع الأول : المرحلة التحضيرية.....116

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية.....117

الفرع الثالث: نموذج تطبيقي لحل مذكرة إستخلاصية.....119

الخاتمة.....122

قائمة المصادر والمراجع.....123